رسالة في

حقيقة التأويل

تأليف ذهبي العصر

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

تحقيق

جرير بن العربي أبي مالك الجزائري

دار أطلس الخضراء
للنشر والتوزيع

ح دار اطلس الخضراء، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المعلمي، عبدالرحمن يحي

رسالة في حقيقة التأويل./ عبدالرحمن يحي المعلمي.- الرياض، ١٤٢٥هـ

١٣٨ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: x - ٦ - ٩٥٩٦ - ٩٩٦٠

١ - التأويل ٢ - العقيدة الإسلامية أ - العنوان

ديوي ٢٤١ ١٤٢٥/٧٧١٧

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٧٧١٧

ردمك: x - ٦ - ٩٥٩٦ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



المملكة العربية السعودية –الرياض ص . ب٢٩٠١٦٢ الرمز البريدي١١٣٦٢

هاتف ٤٢٦٦٩٦٣ — ٤٢٦٦١٠٤ فاكس ٤٢٥٧٩٠٦

الموقع الالكتروني : www.dar-atlas.com

البريد الالكتروني : info@dar-atlas.com



الجمهورية العربية السورية —دمشق

دومة — ص ب ٣٠٢

هاتف ٥٧٥٠٠١٢


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، نحمدُه ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لاشريك له، وأشهدُ أنَّ محمّدًا عبدُه ورسولُه، صلّى اللهُ عليه وسلَّم تسليمًا كثيرًا مزيداً وعلى صحبه ووفده وآلٍ.

أما بعد:

فهذا الكتابُ الّذي بين يديك أحدُ الكتبِ النّافعةِ فِي موضوعِها، المهمَّةِ فِي بابِهَا للعلامة المحدث المتفنّنِ الذّوّقة القاضي عبدالرحمن بنِ يحيى المعلِّمي -رحمه اللهُ تَعالَى-، عالَجَ فيه قضيةً من أهمِّ قضايا الاعتقادِ بالدِّراسة الوافيةِ المعتمدةِ عَلَى قوةِ الاستدلالِ وبراعةِ التَّمثيلِ، كاشفًا بقلمه السَّاحرِ شُبَه المؤوّلين ووسائلَهم، داحضًا بسلامةِ قواعده باطلَهم وزَيْغَهم، بِما أُوتِي من غزارةِ العلمِ، ونَصاعةِ الفهمِ وسعةِ الاطلاعِ، ومتانةِ الضبطِ، وقوةِ الإتقانِ.

وهذه صفاتٌ رفيعةٌ يعزّ وجودها في هذا الزمان، فكان بذلك -رحمه الله تعالى- ناصرًا للسنة وأهلِها صدقا، وقامعًا للبدعةِ وعشيرتِها حقًّا، علمًا وعملاً، قولاً وفعلاً، ولله دَرُّ القائل(١):

مَا أَنصَفُوكَ وَأَينَ مثلُكَ بَينَهم ... لِيَجُولَ بينَ جواهرِ التَّنْزِيلِ

نَصَرتَ مُعتقدًا رَوَاه مُحَدّثٌ ... مَن مِثلُهم فِي حَلَبَةِ التَّفضيلِ

ودَفعتَ أوهَامًا تَقَادَمَ عَهدُهَا ... وَدَكَكتَ حِصنَ الجهمِ بالتَّنكِيلِ

وأزيدُ عليه فأقولُ:

وأَرجعتَ سِهَامَ المتأوّلِ إِلَى صَدرِه ... وحَقّقتَ للسُّني المرادَ مِنَ التَّأويلِ

وأَوضحتَ بِالحقِّ الهُدَى وَطريقَه ... وَأَرغَمتَ أنفَ الأشعريِّ بِذَاكَ التَّأصيلِ

تنبيه: لم أُترجمْ للمؤلّف فِي هذه المقدّمة اكتفاء بما قام به بعضُ الطلبةِ ممن تناول الشيخَ بالدِّراسةِ، وهي موجودةٌ فِي المكاتبِ مشهورةٌ عند الطلابِ، وانظرْ مقدمةَ "عمارة القبور" للزياديِّ فإِنَّها نافعةٌ، جزاه اللهُ خيرًا.

(١) شعر رضا معطي ١٤١٧/٢/١٥.

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

أولاً: لا خلافَ بينَ كُلِّ من له عنايةٌ بكتبِ القاضي عبدِالرحمن المعلمي أنَّ له كتابًا فِي هذا الموضوعِ، وقد ذكرَه غيرُ واحدٍ من جملةِ كُتُبِهِ.

ثانيًا: المطابقة في الأفكار والأسلوب الذي كُتِبتْ بِهِ هذه الرسالة مع ما كتبه فِي بقية كتبه، خاصةً كتاب "القائد إلى إصلاح العقائد"، وهذا دليلٌ علَى أن الكتابَ له(١).

ثالثًا: لقد وقع عزوٌ فِي هذا الكتاب من المؤلف إِلَى كتابهِ "العبادة"(٢)، وهذا معروف مشهور عند طلبة العلم أنَّه من مصنفاته، بل تُعدُّ هذه الألوكةُ من نفائس ما خطَّته يَدُ العلامة المعلِّمي -طيَّب الله ثراه ونوَّر ضريحه-.

قال رحمه الله:

"فقد نصَّ القرآنُ على أنَّه [أي: الكذب على الله] من أشدّ الكفر، كما أوضحناه في رسالة "العبادة" بما لا مزيد عليه".

رابعًا: دلالةُ الخطِّ، فإنَّه مطابقٌ لكلِّ النَّماذجِ المقدّمة فِي بداية تحقيق كلِّ كتابٍ له.

---

(١) انظر (ص٣٤) مثلاً.

(٢) انظر (ص٢٣ و٣٤ و٥١).

النسخة المعتمدة:

وصلتني[1] من هذا الكتابِ المباركِ نسخةٌ واحدةٌ، وهي فريدةٌ فيما أعلم، وهي من محفوظاتِ مكتبةِ الحرمِ المكي، بخطِّ المؤلِّفِ -رحمه الله تعالى-.

وصف هذه النسخة:

هي نسخةٌ لا بأس بها فِي الجملةِ، جيّدةُ الصفِّ، جميلةُ النّسخِ على ضربٍ وطمسٍ فيها، وقع فيها بعضُ الإلحاقِ بخطٍّ طويلٍ دقيقٍ تَصعُبُ قرَاءتُه فِي بعضِ المواطنِ.

تقعُ فِي (٣٨) لوحة، فِي كلِّ لوحةٍ صفحتانِ، عَدا صفحة أو صفحتين، في كل صفحة نحو (١٦) سطرًا، وفِي السطر (١٠) كلمات تقريبًا.

ناسخُها هو المؤلّفُ نفسُه كما هو ظاهرٌ مِنَ الخطِّ.

تحقيق اسم الكتاب:

جاءَ على غلافِ النّسخةِ بخطِّ يدِ المؤلّف -على ما يظهرُ- العنوانُ التّالِي: "رسالة فِي حقيقةِ التّأويل". وهذا يوافقُ ما قَالَه فِي

---

(١) قدَّمها لي الأخ الشيخ سيد علي أبو نجيد الجزائري -نزيل الرياض- جزاه الله خيرًا على ما يقدم.

المقدّمة: "فهذه رسالة فِي تحقيق التّأويل..."، وعلى كلٍّ فإنَّه اسمٌ مشهورٌ بينَ طلبةِ العلمِ.

موضوع الكتاب:

لقد اعتنى المؤلّفُ بقضيةِ التّأويلِ، وبيانِ حقيقته، وأنَّه سبيلٌ إِلَى نسبةِ الكذبِ إلى الله ورسوله ﷺ، وأَنَّ سببَ ضلالِ المُؤَوّلةِ هو إعراضُهم عما بعثَ اللهُ بِهِ رسُلَه منَ البيناتِ والهدى، وتركهم البحثَ فِي الكتابِ والسنة، والتماس العلم الشرعي عمن لم يعرف الله بإقرارِه على نفسه، كالأشعريِّ، والرازي، والجويني، والشهرستاني، ونحوهم.

قال المؤلّفُ رحمه الله تعالى:

"وعامّةُ مَن خَاضَ فِي ذَلِكَ هُم ممن لم يَنشأْ عَلَى العِلمِ، ولا لاَزَمَ العلماءَ، ولا تَبَحَّرَ في الكتابِ وَالسنةِ، وإنما اعتمدَ الجعدَ بنَ درهمٍ، وجهمَ بنَ صفوان، وأَشباهَهم ممن لا تُعرف له عنايةٌ بالعلومِ الدِّينيَّةِ، ولا ملازمةٌ لأئمتِهَا، فَقَامَ الأئمّةُ المشهورونَ بالعلمِ ومُلاَزَمَةِ أَهلِ العِلمِ فَبدّعُوا هَؤُلاءِ، وَضلّلوهم، وكفّروهم، كما هو معروفٌ" اهـ.

وقَلَّ أن يرجع أمثال هؤلاء إلى الحق سالمين من كلِّ عيبٍ، وهؤلاء هم أهل التأويل الّذين زعموا أنَّ الرسل خاطبوا قومهم

بألفاظ ليست مُرادةً ولم يبيِّنوا لهم المرادَ؛ امتحانًا وتكليفًا لهم حتى يُتعبوا أذهانهم وعُقولهم في معرفة ذلك بصرف الخطاب عن مدلوله ومقتضاه!!

والله المستعان.

كما عَالجَ المؤلف في كتابه إلحادَ الفلاسفةِ ومن تبعهم: أهلِ التَّخييل الَّذين زعموا أَنَّ الرُّسلَ خاطبُوا قومَهم بِأُمورٍ ينتفِعُونَ باعتقادِها، نحو الإيمان باللهِ واليومِ الآخرِ، وإن كانتْ فِي الحقيقةِ باطلاً عندهم! وجعلوا كلامَ اللهِ كذبًا فِي الواقعِ، لكنَّه يسوغ من باب الإصلاح الَّذِي يكونُ بينَ البشرِ، ومن تحاشى ذلك منهم قالَ: هو من باب التَّوريةِ من أَجلِ مصلحةِ العبادِ!! وهذا أمرٌ فاسدٌ بالعقلِ والدِّينِ، وغايتُه الإلحادُ والتَّكذِيبُ.

إشكالٌ وحله:

لا يخفى على من كان له عناية بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية -خاصة فِي موضوع كتاب المعلمي هذا- وجودُ التطابقِ فِي ذكر الحجج ونقض الشُّبَه ونحو ذلك، ومع وجود هذا التطابق فلا ذكر لشيخ الإسلام -رحمه الله-، وهذا ما جعلني أتعجَّب جدًّا من صنيع المعلمي على جلالة قدره، خاصةً فِي كتابيه "القائد" و"حقيقة

التأويل"، حتَّى وجدتُ الأخَ المحققَ ماجدَ الزياديَّ يذكرُ أنَّه وجدَ ورقةً بخطِّ يدِ المعلميِّ -رحمه اللهُ- يحلّ به هذا الإشكال.

قال رحمه الله تعالى :

"بسم الله الرحمن الرحيم، آنستُ من كلام بعض الإخوان أنَّه يُنكر عليَّ أنِّي فِي كتاب "القائد إلى إصلاح العقائد" ربما ذكرت شيئًا من حجاج شيخ الإسلام بدون عزو، فأرى أن أشرح حقيقة الحال:

لم أجمع ذلك الكتاب ليقرأه الإخوان وغيرهم ممن قد تفضّل الله تعالى عليهم بحسن العقيدة، وإنما جمعته دعوة لغيرهم، فههنا أمور:

١- كان الشيخ الخضر الشنقيطي وصل إلى حيدرآباد حين كنت بها، وجرت له أمور، وجرى مرَّةً ذكرُ شيخ الإسلام -رحمه الله- فقال الشنقيطي: أنا لا أحب كتب ابن تيمية، ولا تطاوعني نفسي قراءةَ شيء منها، ولقد جاء يوسف ياسين مرة بجزء من فتاوى ابن تيمية فتركه في بيتي، فلمَّا علمتُ بذلك غضبت، واضطرب خاطري، وكرهت أن يبيت الجزء في بيتي، فلم أستقرّ حتَّى أرسلت به إِلَى صاحبه!

هذا معنى كلامه، وهذه حاله وحال أشباهه، ينفرون من كتب

شيخ الإسلام ومن اسمه أيضا على نحو ما ورد فِي عمر بن الخطاب أنّ الشيطان يفرّ منه، فظننت أنّ هؤلاء لو رأوا في كتابي ترداد ذكر شيخ الإسلام يوشك أن يعرضوا عن قراءته البتة، وأنا أرى المصلحة أن أجُرَّهم إلى مطالعتِه لعلَّ الله تعالى أن ينفعهم به.

٢- كنت استعجلت في تأليف ذاك الكتاب، ولم يكن تحت يديَّ إذ ذاك من كتب شيخ الإسلام إلا "شرح العقيدة الأصفهانية"، وكنت قبل ذلك قد طالعت عدّة كتب، وعلق بذهني كثير من فوائدها، لا من حيث إنَّه ذكرها، بل من حيث إنَّها حجج واضحة، وما كان من هذا القبيل فلم يزل أهل العلم يحتجُّ آخرهم بما احتج به من قبله، ولا يتكلف العزو إليه، كما استدل عمر بن عبدالعزيز بقول الله ﷻ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ ... ﴾ على أنّ الإجماعَ حجةٌ ..." اهـ.

العملُ فِي تحقيقِ الكتابِ:

١- تحقيقُ نصّه، وضبطُه باستخدامِ علاماتِ التَّرقيمِ والشكلِ.

٢- تخريجُ أحاديثِه والحكمُ عليها وَفق قوانين الصناعةِ.

٣- لم أترجم للأعلامِ الذين ذُكروا فِي الكتابِ، ذلك لأنَّهم مشاهير.

٤- علّقتُ على بعضِ المواطنِ تعليقات برأسِ القلمِ، حتَّى لا أثقل الكتاب بالحواشي.

٥- أهملت التصريح بالغالب بالأخطاء التي وقعت في النسخة، وكلُّ زيادةٍ يحتاجُها السياق أضفتُها بين معقوفين.

٦- ذيّلتُ الكتابَ بفهرسين:

أ- فهرس للآيات والأحاديث.

ب- فهرس يقرِّبُ مباحثَه الرئيسيَّة.

هذَا، وقد كانتِ النّيةُ تشدّني إِلَى مزيدٍ منَ العنايةِ بمثل هذا الكتابِ، ولكنِّي رأيتُ أنَّ ما قُمْتُ بِه يكفي، وهذا تقديري، وحسبِي إخراجُ النصِّ كما أراده المؤلّفُ أو يكادُ، واللهُ تعالَى أسألُ الإخلاصَ فِي العملِ والعصمةَ منَ الزَّللِ، إِنَّه وليِّي، وهو حسبِي ونعم الوكيل.

كتبه

أبو مالك جرير الجزائري



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ويسر القرآن للذكر الذي للعبادة ولم يجعل في موعظته حنقا ولا حرجا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من تحقق بها فقد نجا واشهد ان محمدا عبده ورسوله المبعوث بالرسالة بتبيين صراط ربنا وسبيله منهجا فاقامهم على اوضح المسالك وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك صلى الله عليه وسلم وبارك عليه وعلى آله ورضي الله عن صحابته المقتدين بفعاله وحاله

اما بعد فهذه رسالة في حقيقة الكذب وما هو منه وتمييز حقه من باطله وتحقيق ان الحق منه ليس مما يلزم من القول به نسبة الشريعة الى اجازة الكذب وطلب عنه ما يكون من الايهام والتورية والالغاز والتعريض ومن الله عز وجل استمد المعونة والتوفيق

الباب الثاني مقدمة في الصدق والكذب

اعلم ان من اعظم نعم الله عز وجل على عباده تيسيره لهم الكلام الذي يتفاهمون به ولولاه لكانوا كالانعام او اضل سبيلا الا ترى ان الانسان اذا نشأ منفردا عن ابناء جنسه لا يدرك الا ما وقعت عليه حواسه والحواس لا تهتدي الى حقائق الاشياء فاذا رأى مثلا شجرة لم يهتد الى معرفة نفعها من ضررها الا بالتجربة والتجربة قد تودي بحياته ثم لا يهتدي الى صنعة الاستنبات والقياس على

نسبة الكذب الى الله ورسوله

وبعد فالمكابرة لا دواء لها والمقصود ارشاد من في قلبه خير الى ان يعرض ما تقدم

ثم [illegible] ينظر فلعله يتبين له خطؤه في توهم القطع

فان قال قائل انما استقامت لك الحجة لانك مثلت بالحياة والعلم ومن الصفات

ما الامر [illegible] الحجة [illegible] ومن ذلك كون الله عز وجل

[illegible] على عرشه فوق السموات وكونه ينزل [illegible]

[illegible] كل ليلة الى سماء الدنيا ويجيء يوم القيامة وغير ذلك [illegible]

قلت اما [illegible] الكتاب والسنة [illegible]

على العقل الصريح فانه لا يعقل موجود قائم بذاته ليس [illegible]

[illegible] وقد اعترف اكابر الفلاسفة والمتكلمين بهذا ولكنهم زعموا

ان الانسان اذا تفكر في المعقولات [illegible] بأنس [illegible] موجود

[illegible] ليس [illegible] احول وانما [illegible]

[illegible] العادة [illegible] للقول [illegible]

[illegible] ما [illegible]

ان الله عز وجل ثلاث ذوات وصرح ذلك ذات واحدة

وقد تأملنا الشبهات التي يزعمون انها براهين على [illegible]

[illegible] فوجدناها كلها متشابهة [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الَّذى أَنزلَ عَلَى عَبدِهِ الكتابَ ولم يجعلْ لَهُ عوجًا، ويَسَّرَ الدِّينَ لعبَادِهِ ولم يَجْعَلْ فِي مَعْرِفَتِهِ ضيقًا ولاحَرجًا، وأَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحدَهُ لاشَرِيكَ لَهُ، شَهَادةً مَنْ تَحقَّقَ بِهَا فَقَدْ نَجَا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، السَّالكُ بِمُتَّبِعيه صِرَاطًا قَيِّمًا وَسَبيلاً مُنجيًا، فَأَقَامَهُم عَلَى أَوضَحِ المَسَالِكِ، وتَركَهُم عَلَى البيِّنَة لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعدَهُ إِلاَّ هَالكٌ، صلَّى اللهُ وسلَّم وَبَاركَ عليهِ وَعَلَى آلِهِ، وَرَضِيَ اللهُ عَنْ صَحَابَتِهِ المُتَقَدِّمِينَ بِقَالِهِ وَحَالِهِ.

أَمَا بَعْدُ:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ فِي حَقِيقَةِ التَّأْوِيلِ، وَتَمْيِيزِ حَقِّهِ مِنْ بَاطِلِهِ، وَتَحقِيقِ أَنَّ الحَقَّ مِنْهُ لاَ يَلْزَمُ مِنَ القَوْلِ بِهِ نِسْبَةُ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَا نَزَّهَهَا اللهُ ﷻ عَنْهُ مِنَ الإِيهَامِ وَالتَّوْرِيَةِ، وَالإِلغَازِ وَالتَّعْمِيَةِ، وَمِنَ اللهِ ﷻ أَستَمِدُّ المَعُونَةَ وَالتَّوْفِيقَ .



مقدمة في الصدق والكذب[1]

اعلَمْ أَنَّ مِنْ أَعظَمِ نِعَمِ اللهِ ﷻ عَلَى عِبادِه تَيْسيرَهُ لَهُمُ الْكَلامَ الَّذي يَتَفاهَمُونَ بِه، وَلَولاَه لَكَانُوا كالأَنعَامِ أَو أَضَلَّ سَبيلا، أَلاَ تَرى أَنَّ الإنْسَانَ إذَا نَشَأَ مُنْفَرِدًا عَنْ أَبنَاءِ جِنْسِه لاَ يُدرِكُ إلاَّ مَا وَقَعَتْ عَلَيه حَواسُّهُ، والحَوَاسُّ لاَ تَهْتَدِي إِلَى حَقَائِقِ الأَشيَاء، فَإذَا رَأَى مَثَلاً شَجَرَةً لَم يَهْتَدِ إِلَى مَعرِفَةِ نَفْعِهَا مِنْ ضُرِّهَا إلاَّ بتَجْرِبَةٍ ، وَالتَّجْرِبَةُ قَدْ تُودِي بِحَيَاتِه، ثُمَّ لاَ يَهتَدي إِلَى صِفَةِ اسْتِنبَاتِهَا، وَالقِيَامِ عَلَيْهَا / وَإِصلاَحِهَا إلاَّ بِتجرِبَةٍ قَدْ يَفُوزُ فيهَا وَقَدْ لاَ يَفُوزُ، وَلَعَلَهُ يَقْضِي عُمرَهُ كُلَّهُ فِي بِضعِ تَجَارِبَ، وَلاَ يَتفرَّغُ مَعَ ذَلِكَ لِلنَّظَرِ فِي غَيرِ قُوتِه، فَلاَ يُمْكِنُهُ تَحْصِيلُ عِلمٍ، وَلاَ إِتقَانُ صِنَاعَة، وَلاَ مَعرِفَةُ مَا لَمْ يَقَعْ عَلَيه بَصَرُهُ مِنَ الأَرضِ. فَأَمَّا الدِّينُ فَلاَ صِلَةَ لَهُ بِه إلاَّ بَعضَ الأُمُورِ الكُلِّيَّة، إذَا قُضِيَ لَهُ أَنْ يَتفَرَّغَ لَهَا، وَرُزِقَ عَقْلاً صَحِيحًا، وَذَكَاءً مُرْهَفًا.

ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَ هَذَا بِأَمثَالِه، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كَلاَمٌ يَتفَاهَمُونَ بِه،

---

(١) في الأصل زيادة: "الباب الثاني" قبل هذا العنوان. وليس في النسخة ما يشير إلى أنّ ثمة بابًا قبل هذا، فلذلك حذفت هذه الزيادة.

فَقَدْ يَتَعَاوَنُونَ عَلَى تَحْصِيلِ القُوتِ وَنَحْوِهِ تَعَاوُنَ النَّمْلِ وَالنَّحْلِ، وَلَكِنَّهُ لاَ يَسْتَطِيعُ أَحَدُهُمْ أَنْ يُطلِع الآخرَ على ما اطَّلَعَ عليه، إلاَّ بأَنْ يَذْهَبَ به إِلَى ذَلِكَ الشَّيءِ حَتَّى يُوقِفَهُ عَلَيه، فَإِذَا كَانَ الَّذي اطَّلَعَ عَلَيهِ الأَوَّلُ مَعنىً مِنَ المَعَانِي تَعَذَّرَ إِطْلاعُهُ الآخرَ عَلَيْه.

نَعم؛ هُنَاكَ الإِشَارَةُ، وَلَكِنَّهَا ضَئِيلَةُ الفَائِدَة عَسِرَةُ الفَهْمِ ، وَأَنتَ تَرَى الأَخرسَ وَمَا يُعَانِيه مِنْ مَشَقّة الحَيَاة، وَتَرَى الغَرِيبَ إِذَا دَخَلَ بَلَدَ قَومٍ لاَ يَعْرِفُهَا وَلاَ يَعْرِفُ لُغَتَهُم وَلاَ يعرِفُون لُغَتَهُ مَا تَكُونُ حَالُهُ!

فَيسَّرَ اللهُ ﷻ للنَّاسِ بالكَلامِ أَنْ يَطَّلِعَ أحدُهُم عَلَى جَمِيعِ مَا اطَّلَعَ عَلَيهِ أُلُوفٌ منهُم بأَيْسَرِ وَقْتٍ.

فَالقَضِيَّةُ الَّتِي لا يُمْكِنُ أن يُفهِمَهَا بالإِشَارَة، أو يُمْكِنُ أن يُفْهِمَهَا بَعْدَ صَرفِ سَاعَة أَوْ سَاعَتين يُفْهِمُهَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِذَلِكَ بَلَغَ الإِنْسَانُ إِلَى مَا تَرَاهُ مِنْ العِلْمِ وَالمَدَنِيَّة.

إِذن؛ فَلَولاَ الكَلاَمُ لَكَانَ النَّاسُ كَالأَنْعَام.

فَنعمَةٌ هَذَا شَأْنُهَا وَخطَرُهَا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَالُ مَنْ استعمَلَهَا فِي نَقِيضِ مَقصُودِهَا؟!

أَلاَ تَرَى لَو أَنَّ امرأَةً سافرتْ بِرضيعهَا، فَنزَلَتْ فِي بَيْتٍ مِنْ مَدِينَةٍ، ثُمَّ تركَتْ طِفْلَهَا وَخرَجَتْ، وَلَمَّا أَرادَتِ الرُّجُوعَ إِلَى البَيتِ

لإرضَاعِ طِفْلِهَا لَمْ تَهتَدِ إِلَى الطَّرِيقِ، / فَسَأَلَتْ شَخْصًا -وَذَكَرَتْ لَهُ اسْمَ المَحَلَّة- فَأَرْشَدَهَا إِلَى الطَّرِيقِ، فَرَجَعَتْ إِلَى طِفْلِهَا، فَوجَدَتْهُ يَكَادُ يَمُوتُ، وَعَلِمَتْ أَنَّهَا لَو تَأَخَّرَتْ سَاعَةً مَاتَ؛ فَأَرضَعَتْهُ. ثُمَّ تَدَبَّرتْ نِعْمَةَ الكَلامِ، أَلَيْسَتْ تعلَمُ أَنَّهَا لَو كَانَتْ بَكْمَاءَ لَمَاتَ ابْنُهَا؟!

فَافْرِضْ أَنَّ الَّذِي سَأَلَتْهُ كَذَبَ عَلَيهَا، فأراها طريقًا تُؤدّي إِلَى مَحَلَّةٍ أُخْرَى فذهبت منها، فَمَشَتْ ساعةً أو أكثرَ، ثُمَّ تَبَيَّن لها الأمرُ فسألت آخرَ فأرشدها، فلم تبلُغِ البيتَ إلاَّ وقد ماتَ طفلُهَا، أَلَيستْ تَتَمَنَّى أَنَّ الَّذي كَذَبَ عَلَيهَا لَمْ يُخلَقْ، أَو أَنَّهُ كَانَ أَصَمَّ لا يَسْمَعُ سؤَالَهَا، أَو نَحْوَ ذَلِكَ؟ بلى؛ وكُلُّ إِنْسَانٍ يَتَمَنَّى مَعَهَا ذَلِكَ[1].

ثُمَّ افرِضْ أَنَّ الَّذي أَخبَرَهَا أَوَّلاً وَرَّى في خَبَرِهِ، كَأَنْ قَالَ لَهَا: هَذَا القِطَارُ يَذْهَبُ إِلَى تلكَ المَحَلَّة، وَأَومَأَ إِلَى قطارٍ ذَاهبٍ إِلَى جهَةٍ أُخرَى، وَعَنَى أَنَّهُ عِنْدَ رُجُوعِه يَذْهَبُ إِلَى تلكَ المحلّة، أَلاَ تَكُونُ النَّتيجَةُ واحدةً والمفسدةُ واحدةً؟ وَسَوَاءٌ أَوَرَّى أَمْ لَمْ يُوَرِّ؟[2]. /

---

(١) ولهذا يقال: "اللسان الكذوب شرٌّ من لسان الأخرس"، فإنّ لسان الأخرس قد تعطَّلت منفعتُه ولم يحدُث منه فسادٌ، ولسان الكذوب قد تعطَّلت منفعتُه وزاده فسادًا بالكذب، والله المستعان.

(٢) انظر مفاسد الكذب في "كتاب الفوائد" لابن القيم (ص١٧٨) .



تشديد الشارع في الكذب[١]

(١) **تنبيه:** لَقَد تَكلَّمَ المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قبل هذا الفصل عَن الكَذب وحَقيقته في هَذه الرِّسَالَة، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيه وَحذَفَهُ، ولَعَلَهُ اكْتَفَى بمَا كَتَبَهُ في رِسَالَته "أَحكَام الكَذب"؛ قاصدًا نقل ما كتبه فيها إلى هنا عند تبييضها، ومما قال في رسالته "أحكام الكذب":

"... رَأَيْتُ كَثْرَةَ التَّأْويل للنُّصُوصِ الشَّرعيَّة تَبيَّنَ لي في كثيرٍ منْ ذَلكَ أَنَّهُ تَكذيبٌ لله ﷻ ورَسُوله، ثُمَّ رَأَيتُ في كَلَامِ بَعضِ الغُلاة(*) مَا هُوَ صَريحٌ في نسبَة الكَذب إلَى الله ﷻ ورُسُله، وَفي كَلَام مَنْ دُونَهُم مَا يَقرُبُ منْ ذَلكَ؛ فَجرَّني البَحثُ إلَى تَحقيقِ معنَى الكَذِب، فَرَأَيتُ أَنْ أُفرِدَهُ في رِسَالَتي هَذه، وَأَسأَلُ اللهَ تَعَالَى التَّوفيقَ".

وَقَدْ عرَّفَهُ في "القائد"(**): بأَنَّهُ الإخبَارُ بخلاَف الوَاقع عَمْدًا أَو خطَأً؛ ولهَذَا حيْنَ تَقُول:"كَذَبَ فُلان" المتبادرُ منْهُ أَنَّهُ تَعمَّدَ أَو أَخطَأَ خَطَأً حَقُّهُ أَنْ يُلام عليه، ومنْ ذَلكَ حَديثُ: **"كَذَبَ أَبو السَّنَابل"**، فهو مشعر بذمِّه، فينبغي ألاَّ يؤتى به حيث يمكن التحرُّز منه، خاصةً في أمور الدين، فإنّ من أخطأ فيها يعدُّ كاذبًا وإن لم يتعمَّد الكذب. هذا؛ وحمل نصوص الكتاب والسنة على غير مراد الله ورسوله ﷺ يُعدُّ تكذيبًا لله ورسوله. وَكُلُّ هَذَا مما عُلمَ منَ الدِّين بالضَّرُورَة امْتناعُهُ عَلَى الله وَرُسُله، بَل وَشَهدَتْ عَلَيه الفطَرُ السَّليمَةُ وَالعُقولُ المُستَقيمَةُ، فَلاَ يُمكنُ أَنْ يُتصوَّرَ وقوعُهُ عَلَى الله وَهُو عَالمُ الغيب والشهادة القادرُ عَلى كُلِّ شَيء، الغنيُّ عَنْ كُلِّ شَيءٍ، الحكيمُ الحَميدُ الَّذي لَهُ الحَمْدُ كُلُّهُ، وَإنما يَتخبَّطُ في ذَلكَ مُتأَخِّرُو الأَشْعَريَّة، وَكَأَنَّ المُوقعَ لَهم في التَخبُّط مَا أَلزمَهُم به المعتزلَةُ في مَسأَلَة القَدَر(***)، وَذلكَ أُمُّ كُلِّ بَليَّة وَمُصيبَة، وَلهَذَا جَاءَ في الشَّرْعِ النَّهيُ عَنِ الخَوضِ فيه، وَتَشدَّدَ فِي إنْكَارِهِ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

(*) كابن سينا والفارابي وغيرهما.

(**) (ص٢٦٩) بتصرف.

(***) وانظر قصتهم مع المعتزلة في "القائد" (ص٢٦٣).

أَمَّا الكَذبُ عَلَى اللهِ عَجَلَّ؛ بِأَن تُخبرَ عَنِ اللهِ مَا لاَ عِلمَ لَكَ بِه، ومنه الكذبُ عَلَى رسولِهِ فِي أمورِ الدِّينِ، فَقَد نَصَّ القرآنُ عَلَى أَنَّه مِنْ أَشدِّ الكفرِ، وَقد أَوضحنَا هَذَا فِي رسالةِ "العبادة"[١]، بِمَا لا مَزِيدَ عَليه.

وَأَمَّا الكذبُ فِي غَيرِ ذَلِكَ؛ فَفِي الصحيحين[٢] عَن أَبِي هُريرةَ، قَالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **"آيةُ المنافقِ ثلاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ"**.

زاد مسلمٌ[٣] -بعد قوله: **"ثلاث"**- **"وإِنْ صَامَ وَصَلَّى وزَعَمَ أَنَّه مُسْلِمٌ"**.

وفيهما[٤]: عن عبدِاللهِ بنِ عمرو قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **"أربعٌ مَنْ كُنَّ فِيه كانَ مُنافقًا خالصًا، ومَنْ كَانتْ فِيه خَصْلَةٌ منهُنَّ كانتْ فيه خَصْلَةٌ مِنَ النِّفاقِ حتَّى يَدعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خانَ، وإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ"**.

---

(١) انظر: الأعلام للزِّركلي (٣٤٢/٣). ولهذه الرسالة نسختان في مكتبة الحرم المكي.

(٢) البخاري (٣٣- فتح) ، ومسلم (٤٦/٢- نووي) .

(٣) مسلم (٤٨/٢- نووي) .

(٤) البخاري (٣٤، ٣١٧٨)، ومسلم (٤٦/٢-نووي).

ورُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ(١)، وسَعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ(٢)، عَنِ النَّبي ﷺ قَالَ: "**يُطبَعُ المؤمن عَلَى الخلالِ كلِّها، إلاَّ الخيانة والكَذبَ**".

---

(١) أخرجه أحمد (٥/٢٥٢)، وابن أبي شيبة في كتاب الإيمان (٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٤) من طريق وكيع، ثنا الأعمش، حُدِّثت عن أبي أمامة.
وهو ظاهر الانقطاع، وقد خالف وكيعًا عليُّ بنُ هاشمِ بن البريد، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ:
أخرجه أبويعلى (١/٢٠٣)، والبيهقي في الشعب (٢/٧٤/٢).
وهذا غريب جدًّا، قال البزار وغيره: "... لا نعلم أسنده إلا علي بن هاشم بهذا الإسناد" (١/٦٩- زوائد).
ووكيع أقوى منه وأثبت، وأما محاولةُ بعضِ المتأخرينَ تقوية هذا بذاك ففيه نظر.
تنبيه: جاء في مصنف ابن أبي شيبة (٢٥٥٩٩) هذا السند من طريق وكيع مسندًا إلى النبي ﷺ، وهو خطأ لا محالة يخالف ما هو مقرَّر عند علماء النقد، كالبزّار وابن عديّ، ولعله سبق قلم من الناسخ أو المحقّق، والله أعلم.
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان (٨١): ثنا يحي بن سعيد، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل به موقوفا. وهو صحيح.
وقد خالف الثوريَّ أبو شيبة فجعله من مسند سعد بن مالك:
أخرجه ابن عدي في الكامل (١/٢٤٠) عنه عن سلمة بن كهيل، عن منصور بن سعد، عن سعد بن مالك مرفوعًا.
وليس صوابًا؛ فإنَّ القول قول الثوريِّ في هذا الحديث، قال الدارقطني: "الموقوف أشبه بالصواب"، ووافقه الحافظ. انظر: الفتح (١٠/٥٠٨).

وَإِذَا تَدَبَّرتَ وَجَدتَ الأُمورَ المذكورةَ كلَّها تدورُ عَلَى الكذبِ، [٦/ فَمَنْ كَانَ إِذَا وَعدَ أَخلفَ فَإِنَّه يَكْذِبُ فِي وَعْدِه، فيقولُ: سأفعلُ، وَهُو يُرِيدُ أَنْ لاَ يفعل! وَالخَائِنُ مُوَطِّنٌ نَفسَهُ عَلَى الكذبِ، يُقالَ لَه: عِندكَ كذَا، أَو فَعَلتَ كَذَا؟ فيقولُ: لاَ.

ومنْ كَانَ إِذَا عَاهَدَ غَدرَ فَهُوَ كَالوعدِ، بَل لو كَانتْ نيتُه عند المعاهدة أَنْ يَفِيَ ثُمَّ غدَرَ لَكَانَ كَاذبًا؛ لأنَّ حَقيقةَ المعاهدة أَنَّه سَيَفي حَتمًا، بخلاف الوعد، فَإِنَّ العادةَ كَالقاضية بِأَنَّ مُرادَه أَنَّه سَيفعلُ إِذَا لَمْ يَعْرِضْ لَهُ مَا يُغَيِّرُ رَأْيَهُ.

وَأَمَّا الفُجورُ فِي الخصومة فَمَعناه: أَنَّه يَفتَري عَلى خَصمِه وَيَبهَتُه بِمَا لَيسَ فِيه، وذَلكَ هُو الكذبُ.

وحَسبُكَ أَنَّ الإنسانَ المعرُوفَ بِالكَذب قَد سَلَخَ نَفسَه مِنَ الإنسَانِيَّة، فَإِنَّ مَنْ يَعْرفُه لم يَعُدْ يَثِقُ بِخَبرِه، فَلاَ يَستفيدُ النَّاسُ منه شَيئًا، وَمنْ لَم يَعرفْه يَقَعُ بِظَنِّه صِدقُه فِي المفاسد والمضارِّ، فَأَنتَ تَرَى أَنَّ مَوتَ هَذَا الرَّجُلِ خَيرٌ للنَّاسِ مِنْ حياته، وَهَبْهُ يَتحَرَّى مِنَ الكَذب مَا لاَ يَضُرُّ فَإِنَّه لاَ يَستَطيعُ ذَلكَ، وَلَو استطاعَه لَكانَ إِضرارُه بِنَفسه إِذَا أَفقَدَهَا ثِقَةَ النَّاسِ بِهِ، عَلَى أَنَّ الكَذْبَةَ الواحدةَ كافيةٌ لِتُزَلزِلَ ثقةَ النَّاسِ بِه.

الترخيص في بعض ما يسمى كذبًا

فِي الصَّحيحين[١] من حَديث أُمِّ كُلثُومِ بِنْت عُقبةَ، عَنِ النَّبي ﷺ أَنَّه قَالَ: / "لَيسَ الكَذَّابُ الَّذي يُصلِحُ بَينَ النَّاسِ ويَقُولُ خيرًا أَو يَنْمِي خَيرًا".

قَالَ الحافِظُ فِي "الفتح"[٢]: "قَالَ العُلَماءُ: المرادُ هُنا أَنَّه يُخبرُ بمَا عَلِمَه مِنَ الخَيرِ وَيَسكُتُ عَمَّا عَلِمَهُ مِنَ الشَّرِ، وَلاَ يَكُونُ ذَلكَ كَذبًا. وَزَادَ مسلمٌ فِي رِوايةٍ[٣]: "قَالَ ابنُ شِهَابٍ: وَلم أَسمعْ يُرَخَّصُ فِي شيءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِب، إلاَّ فِي ثلاثٍ: الحرب، والإصلاحِ بَينَ النَّاسِ، وحديثِ الرَّجلِ امرأَته وحديثِ المرأة زَوجَهَا".

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَعضَ الرُواة أَدرجَ هَذَا الكلامَ، فَجَعَلَهُ مِنْ قولِ أُمِّ كُلثُوم بِلفظِ: "وقالتْ: ولم أَسمَعْه يُرخِّصُ...".

وبَيَّنَ الحافِظُ فِي "الفتحِ" أَنَّ الَّذي أَدرجَهُ فِي الحديثِ وَهِمَ،

---

(١) البخاري (٢٦٩٢- فتح)، ومسلم (١٦/١٥٧- نووي).

(٢) (٥/٢٩٩).

(٣) (١٦/١٠- نووي).

والصَّوابُ أنَّه مِنْ قَولِ الزُّهرِيِّ، وَنَقَلَ الحكمَ بالإدراجِ عَنِ النَّسَائِيِّ وَمُوسَى بنِ هَارُونَ وغيرِهما(١)، ثُمَّ قَالَ: "قال الطبريُّ: ذهبتْ طائفةٌ

---

(١) الحديث روي عن أمّ كلثوم بنت عقبة، وأسماء بنت يزيد، وعائشة:

فأما حديث أمّ كلثوم بنت عقبة: فقد أخرجه أحمد (٤٠٣/١ و٤٠٤)، والترمذيّ (١٩٣٨)، وأبو داود (٤٩٢٠)، والطبرانيّ في "الأوسط" (٥٣٦٩)، والبيهقيّ (١٩٧/١٠)، وغيرهم من طرق عن معمر، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أمّه مرفوعًا.

وقد رواه عن الزهري جماعة غير معمر، منهم على سبيل التمثيل:

١- مالك بن أنس: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٧٣٣-الإحسان)، والطبراني في "الأوسط" (٨٦٥٠) من طريق الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، عنه به.

وقد اختلف فيه على الليث بن سعد:

فرواه عبد الملك الفهمي المصري: أخرجه ابن حبان (٥٧٣٣)، وكذا عبدالله بن صالح: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٦٥٠)، ولم يحفظه ابن صالح جيِّدًا، ولهذا فإنك تجده مرَّةً يرويه عن الليث عن يحيى عن مالك، ومرَّةً أخرى يرويه عنه عن يونس بن شهاب، وثالثةً عنه عن ابن الهاد، عن عبدالوهاب، عن ابن شهاب به، مع اضطراب وقع له أيضًا في متنه بزيادة ونقصان، وهذ غلط لا يتحمله سوى كاتب الليث.

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه الطبراني (٢٠٠) من طريق بشر بن موسى، ثنا الحميدي، عنه به.

٣- أيوب بن أبي تميمة السختياني: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٠٥٤، ٣٠٤٤)، وفي "الصغير" (٢٨٣)، والطحاوي في "المشكل" (٢٩٢٠) عن وهيب بن خالد، عنه به. =

= ٤- عبدالرحمن بن إسحاق: أخرجه أحمد (٤٠٣/٦)، وأبونعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٨٠/١) من طريق بشر بن المفضل عنه.

٥- عبدالوهاب بن رفيع. قال الحافظ (٣٠٠/٥): رويناه في "فوائد ابن أبي ميسرة" من طريق عبدالوهاب بن رفيع، عن ابن شهاب، فساقه بسنده مقتصرًا على الزيادة، وهو وهم شديد. اهـ.

٦- يحيى بن عتيق: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٣٦٩).

٧- صالح بن كيسان: أخرجه البخاري (٢٦٩٢) من طريق عبدالعزيز الأويسي.

وخالفه يعقوب بن إبراهيم فرواه عن أبيه عن صالح، وذكره بالزيادة المدرجة: أخرجه مسلم (١٥٨/١٦-نووي)، والطحاوي في "المشكل" (٢٩١٨)، والبيهقي (١٦٧/١٠).

٨- ابن جريج : أخرجه الطحاوي في "المشكل" (٢٩١٣) من طريق أبي عاصم، عنه به بالزيادة المدرجة.

وقد خالف أبا عاصم حجاجُ بنُ محمّد، فرواه عن ابن جريج دون الزيادة، وروايته هي الصواب لموافقتها روايةَ الجماعة، مع أنَّ رواية ابن جريج عن الزهري ليست بشيء عند المتقدِّمين، كابن معين وغيره.

٩- يونس بن يزيد: أخرجه مسلم (١٥٧/١٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩١٢٥)، عن ابن وهب، عنه به بدون الزيادة المدرجة، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤١٧٤)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٠٠).

وهذه الرواية هي الصواب والجادة، وعليها الأكثر كما هو واضحٌ ظاهر.

فإنَّ أصحاب الزهري الذين أخذوا عنه أكثرهم رووه من غير هذه الزيادة كما سبق، وبعضهم فصلها عن المرفوع كما سيأتي.

يبقى هنا بيان نسبة هذه الزيادة ممن هي، مِنَ الزهري أم من أمّ كلثوم؟ =

= أما نسبتها إلى أمّ كلثوم فرواها الإمام أحمد (٤٠٤/٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩١٢٤)، وأبو داود (٤٩٢١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٧٥)؛ كلُّهم عن عبدالوهاب بن أبي بكر، عن ابن شهاب.

وخالفه يونس بن يزيد ومعمربن راشد -أخرجه الخطيب في "الفصل" (٢٧٤/١)- فجعلاه من قول الزهري، ويونس أقوى وأثبت أصحاب الزهري، فكيف وقد تابعه معمر؟ ولهذا تجد جماعة من المتقدِّمين ينصُّون على هذه النتيجة:

فقال موسى بن هارون: وقع في هذا الحديث وهم غليظ، ولعمري إنه لوهم غليظ جدًّا؛ لأن هذا الكلام إنما هو قول الزهري، إنه لم يسمع يرخص في الكذب إلا في الثلاث خصال، وإنما روى الزهري عن حميد عن أمه: أنَّ النبي ﷺ قال: **"ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرا أو نمى خيرا"**، ليس في حديث النبي أكثر من هذا. واتفق على هذه الرواية أيوب السختياني، ومالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وموسى بن عقبة، ومحمد بن عبدالله بن أبي عتيق، ومعمر بن راشد، والنعمان بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعبدالرحمن بن إسحاق، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وسفيان بن حسين . اهـ

وقد وافقه الخطيب قائلاً: قول موسى بن هارون إنَّ يونس بن يزيد فصل بين الكلامين وبيَّن أنّ قوله "ولم أسمعه ترخص" كلام ابن شهاب، وأنَّ معمرًا رواه كذلك فلعمري إنَّ الأمر على ما قال، ويقوى في نفسي أن الصواب معهما والقول قولهما، والله أعلم.

وهو قول النسائي، واختيار الدارقطني -كذا في حاشية "الفصل" (٢٧٥/١)-، وابن حجر في "الفتح" (٣٠٠/٥)، وذهبي العصر المعلمي رحمهم الله تعالى.

وأما حديث أسماء بنت يزيد: فقد أخرجه الإمام أحمد (٤٥٤/٦، ٤٦١)، والترمذي (١٩٣٩)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٠٢)، والطحاوي في "المشكل" (٣٥٦/٧)، والبيهقي في "الشُّعب" (٤٩١/٧) من طريق عبدالله بن عثمان بن خيثم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد. =

إِلَى جوَازِ الكَذِبِ لِقَصدِ الإصلاحِ، وقَالُوا: إِنَّ الثلاثَ المذكورةَ كَالمثَالِ، وَقَالُوا: الكذبُ المذمومُ إِنَّما هُوَ فِيما فِيه مَفسدةٌ، أَو مَا لَيسَ فِيه مصلحةٌ. وقالَ آخرُونَ: لاَ يَجُوزُ الكذبُ فِي شيءٍ مُطلقًا، وَحَمَلُوا الكذبَ المرادَ هنا عَلَى التَّورية وَالتَّعرِيضِ، كَمَنْ يَقُولُ لِلظَّالِمِ: دعوتُ لكَ أَمسِ، وَهُوَ يُرِيدُ قولَه: اللَّهم اغفرْ لِلمسلمِينَ".

ثُمَّ قَالَ الحافظُ: "وَاتفقُوا عَلَى جوَازِ الكَذِبِ عندَ الاضطرارِ، كَمَا لَو قَصَدَ ظالمٌ قَتلَ رجلٍ -وهومُختَف عندَه- فَلَهُ أَنْ يَنْفِيَ كوْنَه عِندَه، وَيَحلِفَ عَلَى ذَلكَ، وَلاَ يَأثَمُ، وَاللهُ أعلَمُ". /

أَقُولُ: مَهما خَلاَ الكذبُ عنِ المفسدةِ، فَلاَ يَكَادُ يَخلُو عنْ إِفقادِ صاحبِه ثقةَ النَّاسِ بِكَلامِه، وَحِرْمانَهم الاستفادةَ من خَبَرِه بقيةَ عُمُرِه، فَهُو يَستفيدُ مِنْ أَخبارِهم، وَلا يَثِقُونَ به فَيستفيدُوا مِنْ خَبرِه، وَلعلَّ سَقُوطَ ثقتِهم بِخَبَرِه يُوقِعُهم فِي مَضارَّ ويَصرِفُ عَنْهم مصالحَ مِمَّا

= ورواه الترمذي (١٩٣٩)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٠٥) عن داود بن أبي هند، عن شهر مرسلاً.

وداود أثبت وأقوى من عبدالله بن خثيم، كما هو ظاهر من ترجمتيهما. هذا إن لم يكن الاضطراب والخلط من شهر، فإنّ الكلام فيه مشهور، والله أعلم.

أما حديث عائشة: فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥٤/١)، وقال: "إسناده منكر". ووافقه الذهبي في "الميزان" (١٧٣/٧)، والله تعالى أعلى وأعلم.

يُخبرُهم بِه صادقًا فَلاَ يُصدقّونَه.

وَلو أُبيح الكَذبُ فِي الإصلاحِ، فكَذِبُ المُصلِحِ يَوشِكُ أَنْ يُعرفَ كَذِبُه(١) فَتسقُط الثِّقةُ به.

وافرِضْ أَنَّه عُلِمَ عُذرُه، فَإِنَّهَا عَلَى ذَلكَ تُسقطُ الثَّقةَ به فِي الإصلاحِ، فَإِذَا قَالَ خيرًا أَو نَمَى خيرًا بَعدَ ذَلكَ لم يُصَدَّقْ وإنْ كانَ صَادقًا؛ لأَنَّه عُرِفَ استحلالُه الكذبَ فِي ذَلكَ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّها تُزلزِلُ الثِّقةَ بِخَبَرِه فِي غَيرِ الإصلاحِ أَيضًا، إِذَ يقولُ النَّاسُ: لعلَّه يَرَى فِي خَبَرِه هَذا إصلاحًا فَيستَحِلُّ الكَذِبَ فِيه!

وقَرِيبٌ مِنْ هَذَا حالُ الكذبِ فِي الحربِ، وَكَذِبُ كُلٍّ مِنَ الزَّوجَينِ عَلَى الآخَرِ، وَأَنَا نَفسِي كَانَتْ إذَا سَأَلتنِي زَوجَتِي مَا لاَ أُرِيدُ أَقُولُ لَهَا: أَفعلُ إِنْ شَاءَ اللهُ! قَاصِدًا التَّعليقَ، فَلَمَّا قُلتُ ذَلكَ ثَلاثَ مَرَّات أَو أَزيَدَ فَطِنَتْ للقَضيَّةِ! فَصارتْ لاَ تَثِقُ بوَعْدي إِذَا قُلتُ: سَأَفعَلُ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَوقعتُ فِي مُشكلة؛ لأَنَّنِي أَحتَاجُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: "إِنْ شَاءَ اللهُ" فِي كُلِّ وَعْدٍ وَإِنْ أَردتُ الوَفاءَ بِه؛ للأَمرِ الشَّرعِيِّ بِذَلكَ.

وقَولُكَ للظَّالِمِ: "دعوتُ لكَ أَمسِ" فِيه مفاسدُ؛ لأَنَّه إِنْ كَانَ

---

(١) كذا بالأصل.

يُحسنُ الظَّنَ بكَ، وَحَمَلَ قولَكَ على ظَاهرِه جرَّأَهُ ذلكَ على الظُّلم قَائلاً: إنَّ دُعاءَ هذا الصَّالحِ لي يَدُلُّ عَلَى أَنَّه يَراني من أَهْلِ الخَيرِ، وَأَنَّ مَا يَخطرُ لي مِنْ التَّأويلِ فِي هذه / الأُمُورِ الَّتي يزعُمُ النَّاسُ أَنَّهَا ظلمٌ هُو تَأويلٌ صَحيحٌ! وَمَا مِنْ ظَالمٍ إلاَّ وَالشَّيطَانُ يُوَسوِسُ له بتَأويلِ مَا يُبَرِّرُ[1] به صَنيعَه[2].

وَإن استبعدَ دُعاءَكَ لَه اعتقدَ كَذبَكَ وَمُداهنتَكَ لَه، وطَمِعَ منكَ فِي غَيرِهَا، وَزالتْ مِنْ قَلبه هَيبتُه لَكَ فِي الله، وَأَوشَكَ أَنْ تَنالَكَ منه مَضرَّةٌ؛ لسُقوطكَ من عَينه، وَيَتجرَّأُ مَعَ ذَلكَ عَلَى المظالم قَائلاً: النَّاسُ سَواسيةٌ، هَذَا الَّذي يُقالُ صالحٌ يَكذبُ وَيُداهنُ الظَّلمةَ! فَلو استطاعَ الظُّلمَ لَظَلَمَ!!

وَإِذَا تَنَبَّه لاحتمالِ كَلامك التَّوريةَ لم تَأمنْ أَنْ يَحملَ قَولَكَ: "دَعوتُ لَكَ" عَلَى "دَعوتُ عَلَيكَ"، يَقُولُ: كَأَنَّه أَرادَ "دَعوتُ لأجلكَ"، أَي: دَعوتُ اللهَ ﷻ أَنْ يُرِيحَ النَّاسَ مِن شَرِّكَ، أَو نحو ذلك.

---

(١) في هذا التعبير نظر؛ والصواب أن يقال: ما يُسَوِّغ، والله أعلم.

(٢) أقول: وينسحب هذا على أهل البدع الغلاة الدعاة إلى بدعهم، فلا ينبغي إظهار الدعاء لهم ولا كرامة! وذلك من باب الزَّجر لهم، وحتّى لا يغترَّ العوام بهم، وفي ذلك تفصيل دقيق يُشبه مسألة الهجر من جهة تحقيق المصالح ودفع المفاسد، وليس كما يُطلقه بعض الناس، والله أعلم.

والحاصلُ: أَنَّ الكذبَ لا يخلو عن المفاسد، ولكن إذا تَعيّنَ طريقًا لدفعِ مَفسدةٍ عظيمةٍ -كالقتلِ ظلمًا- جَازَ عَلَى قاعدةِ تعارضِ المفسدَتَين.

والمنقولُ مِن هذَا إنَّما هُو فِي التَّورية، كَقولِ إبراهيمَ لزوجتهِ: هي أُختي(١)؛ لعلمِه أَنَّه لَو قَالَ: زَوجَتي، لقتَلُوه.

وَقَولِــه(٢): ﴿ إِنِّى سَقِيمٌ ﴾؛ لأَنَّه أَرادَ أَنْ يَتوصَّلَ إِلى تَكسيرِ أصنامِهم، وفِي ذلكَ دفعُ مفسدةٍ عظيمةٍ.

وَقولِــه(٣): ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾؛ لأَنَّه أَرادَ أَنْ يَتَوصَّلَ بذَلكَ إلى إنقاذهم مِنَ الشِّرْك -والشِّركُ أَعظمُ المفاسد-، مَع أَنَّهم إِذَا خَلَصُوا من الشِّرك خَلَصَ هُو منَ القتلِ، وَظَنِّي أَنَّ هَذه كلَّهَا كَانتْ قبلَ أَنْ يُنبَّأَ إبراهيمُ عليه السلام، كَمَا قرَّرتُه فِي رِسالةِ "العِبادة"(٤). /

---

(١) كما أخرجاه في الصحيحين، وسيأتي قريبًا.

(٢) كما في سورة الصافات: الآية ٨٩.

(٣) كما في سورة الأنبياء: الآية ٦٣.

(٤) وقال في "القائد" (ص٢٦٩): "وقد أوضحتُ هذا بدلائله من الكتاب والسنة وأقوال السلف والآثار التاريخية والمقالات في كتاب "العبادة"، ولله الحمد" اهـ.
وهذا يدلُّ على أهمية هذا الكتاب، يسَّر الله له الظهور.

وكلٌّ منْ هذه الثلاث فيهَا توريةٌ قريبةٌ، وَالحالُ الَّتي كَانَ عَليهَا شبهُ قَرينةٍ تُشكِّكُ فِي حَملِ كَلاَمِهِ عَلَى ظَاهِرِه، فَيَصيرُ بِهَا الكلاَمُ كالمجملِ.

وَإيضاحُ هذَا: أنَّه قد عُلِمَ أَنَّه لَو تبيَّنَ للظَّلَمة أَنَّهَا امْرَأتُه لقتلُوه، وَإِذَا عُرِفَ ذَلكَ فَيبعُدُ أَنْ يعترفَ بأَنَّها امرأته، وَمثلُ هَذه الحال تُوقِعُ عادةً فِي الكَذب المحضِ. ولِهَذَا لا يثقُ النَّاسُ بخبرِ مَن وَقعَ فِي مثلهَا، فَإذَا عَرفُوا منه التَّحفّظَ مِنَ الكذبِ، قَالوا: لَعله وَرَّى، فهذَا شبهُ قرينةٍ.

أَوَلاَ تَرَى النَّاسَ لاَ يَرتَابُونَ فِي قَولِ الغَنِّي لبعضِ المال الَّذي تَحت يده: هَذَا مالُ امرأتِي؟ وَيرتَابُونَ فِي مثلِ هذَا القولِ إذَا وَقعَ من مُفلسٍ أَو مُعْوِزٍ[1].

وَمعَ هَذَا كلِّه؛ فَقد سَمَّى الشَّارعُ هذه الثلاثَ الكلماتِ كَذَبَات، فقال النَّبيُّ ﷺ: "**لم يَكذبْ إبراهيمُ إلاَّ ثَلاثَ كذَباتٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذَاتِ الله** ..."، والحديثُ فِي الصَّحيحين[2].

وجاءَ فِي الشَّرعِ مَا يَدُلُّ أَنَّ مِثلَ هَذَا مِنَ الكَذِبِ لا يخلو مِن

---

(١) في الأصل: "معاوز".

(٢) البخاري (٣٣٥٨- فتح)، ومسلم (١٥/١٢٣- نووي) عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن محمّد، عن أبي هريرة مرفوعًا.
والرفع هو الأصل في هذا الحديث. انظر: "فتح الباري" (٦/٣٩١).

مُخالفة[١]، فَفي الصَّحيحين[٢] في حديث الشَّفَاعَة: "**فَيأتُونَ آدمَ فيقولونَ: اشفعْ لنا عندَ رَبِّكَ، فَيقولُ: لستُ هُناكُم -ويَذكرُ خطيئَتَه الَّتي أَصابَ أَكلَه من الشَّجرة وَقَد نُهيَ عَنهَا-، فَيأتون نوحًا، فَيقولُ: لستُ هُناكَ -ويذكرُ خطيئَته الَّتي أَصابَ بسُؤَاله رَبَّه بغيرِ علمٍ-، فَيأتُونَ إبراهيمَ، فيقولُ: إِنِّي لَستُ هُناكم، ويَذكرُ ثَلاثَ كَذَباتٍ كَذَبهُن**...". /

[٩] وهناكَ ثَلاثةُ أنواعٍ دونَ مَا ذُكِرَ:

أَوَّلُها- الإيهامُ: كَأنْ يُريدَ غزوةً جهةَ الشرقِ، فَيسألُ عنِ الطَّريقِ الَّتي فِي جهةِ الغربِ، حتَّى إذَا كَانَ جاسوسٌ يَرَى الاستعدادَ للغزو، وَيسمعُ ذلك السُؤالَ، فيتوهَّمُ أَنَّ القصدَ جهةُ الغربِ، فَإذَا رَجعَ إِلَى العدوِّ الشَّرقيِّ أَخبرَهم بِذَلكَ، فَيكفُّون[٣] عَنِ الاستعدادِ.

وَبِهذَا أَو نَحوِه فُسِّرَ ما جَاءَ فِي الصَّحيحِ[٤]، أَنَّ النَّبي ﷺ كانَ إذَا أَرَادَ غَزوةً وَرَّى بِغيرِهَا. ولَيسَ ذلكَ بكذبٍ، علىأَنَّ مِنْ شَأنِ

---

(١) قال في "القائد" (ص٢٦٦): "فإطلاق الخليلين إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة السلام على تلك الكلمات "كذبات" يدفع أن تكون من المعاريض التي لا رائحة للكذب فيها".

(٢) البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (٣/٦٥-٧٠- نووي).

(٣) في الأصل: "فيكفُّوا".

(٤) البخاري (٦/٢٩٤٧، ٢٩٤٨).

مَنْ يُريدُ غزوةً أَنْ يَكْتُمَ قصدَه، ويحرصَ على إيهامِ العَدُوِّ أنَّه لا يَقصِدُهم، وَهَذا شبهُ قرينةٍ تُشَكِّكُ في الإيهامِ المذكورِ(١).

ثانيها- الكلامُ المُوَجَّهُ: وَهُو الَّذي يَحتملُ مَعنيينِ فأَكثرَ على السَّواءِ، وَليسَ هذا أيضًا مِنَ الكَذبِ في شيءٍ البتَّةَ.

ثالثها- أَنْ يَكُونَ الكَلامُ ظاهرًا في المعنَى المرادِ، ولكنَّه صِيغَ مَصاغًا يَستخفُّ المخاطَب، فَإِذَا استعجلَ فَهِمَ خِلافَ المقصودِ.

وقد نُقِلَ شيءٌ من هذا عَنِ النَّبي ﷺ، كَانَ رُبَّمَا تعمّدَه تأديبًا للمُخَاطَبِينَ، وتعليمًا لهم أَنْ لاَ يَستَعجِلُوا في فَهمِ الكلامِ قَبلَ التَّروِّي فِيه، فَمِنْ ذَلِكَ:

مَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلاً سَأَله أَنْ يَحملَه عَلَى بَعيرٍ، فقالَ ﷺ: "**لأَحملَنَّكَ عَلَى وَلَدِ نَاقَةٍ**"، فاستعجلَ الرَّجُلُ وقال: وما أصنعُ بولدِ نَاقةٍ؟! فَقَالَ ﷺ : "**وَهَل تَلِدُ الإِبلُ إِلاَّ النُّوقُ؟**"(٢). /

العُرفُ قَد صيَّرَ الظَّاهرَ مِنْ وَلَدِ ناقةٍ، أَو وَلَدِ بقرةٍ، أونحوِ ذَلِكَ

---

(١) انظر: "القائد" (ص٢٧٤).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٢٦٧)، والترمذي (١٩٩٢)، وأبو داود (٤٩٩٩)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٦٨)؛ كلهم من طريق خالد بن عبدالله، عن حميد، عن أنس. وقال الترمذي: "حديث صحيح غريب".

هوالصَّغِيرُ، وَلَكِنَّ قَولَه: "**لأَحملنَّكَ**" قرينةٌ واضحةٌ أَنَّه لم يُرِد الصَّغِيرَ؛ لأَنَّ الصَّغِيرَ لاَ يُحمَلُ عَلَيه.

وَمِثلُه مَا يُروَى(١): أَنَّ امرأةً مَرَّتْ تَسأَلُ عَنْ زَوجِهَا -وَقد كَانَ خَرَجَ مِن عِندِهَا قَبلَ قَليلٍ؟ فَقَالَ لَهَا ﷺ: "**هُوَ ذَاكَ فِي عَينَيه بَيَاضٌ**".

فالعرفُ قد جَعلَ الظَّاهِرَ مِن قَولِنَا: "فِي عَينَي فلانٍ بياضٌ" هوَ البَيَاضَ العَارِضَ، ولكنَّ العادةَ قاضيةٌ بأنَّ البياضَ العارضَ لاَ يَحدُثُ فِي سَاعَةٍ.

وَمِنه مَا يُروَى(٢) أَنَّه قَالَ -لامرأةٍ مِنَ المسلماتِ قد قرأَتِ القُرآنَ

---

(١) لم أجده مسندًا. وقد عزاه العراقي في "تخريجه أحاديثَ الإحياء" (١٢٦/٣) للزبير بن بكار في كتابه "الفكاهة والمُزاح" من حديث زيد بن أسلم ، ولابن أبي الدنيا من حديث عبدة بن سهم الفهري ، وذكر أنّ فيه اختلافًا، فالله أعلم بحقيقة الحال.

قال ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (ص٢٩٣): "وقوله ﷺ لأخرى: زوجك في عينيه بياض، يريد ما حول الحدقة من بياض العين، فظنت هي أنه البياض الذي يغشى الحدقة" اهـ.

(٢) أخرجه البيهقي في "البعث والنشور" (٣٤٣)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١٤٢/٢) عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة. وفيه ليث بن أبي سليم.

وقد رواه أبو الشيخ في "الأخلاق" (١٨٤) مرسلاً.

وروي من وجه آخر عنها، ولكن إسناده تالف، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٦٧٥) من طريق مسعدة بن اليسع، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عنها به. =

وفهمته-: "**لاَ تدخُلُ الجنَّةَ عَجُوزٌ**"! فلَمَّا فزِعتْ قَالَ لَهَا: "**أَمَا تَقْرئِينَ القُرآنَ**: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ۝ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [الواقعة:٣٥-٣٦]؟".

فَقد عَلمتَ فيمَا تَقدَمَ حقيقةَ الكذبِ وقبحه، وأَنَّه غيرُ محمودٍ حتَّى فِي حَالِ الضَّرُورة، كَمَا فِي قَولِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: "**هي أُختي**"، وتَعلمُ أنَّ اللهَ ﷻ سمَّى نَفسَه الحقَّ، وبعثَ الرسولَ بالحقِّ، وأَنزلَ الكتَابَ بالحقِّ، وأَنزَلَ الكتابَ هدىً للنَّاسِ، وبعثَ الرسولَ هدىً للنَّاسِ، وهو سُبحَانَه وتَعَالَى الغَنِيُّ عَنِ العالَمينَ، فكيفَ يجوزُ عَليه -تبَاركَ وتعالَى- أَنْ يكذبَ[1]، أو يَأمُرَ رسولَه بالكذبِ، أَويُقرَّه عَلَى الكَذِبِ، وكيفَ يَجوزُ عَلَى رَسوله الكذبُ / وقد جعلَ اللهُ [٥]

= ومسعدة هذا ضعفُه شديدٌ عندَ الحفاظِ المتقدِّمينَ، ولهذا فإنَّ قولَ الهيثمي في "المجمع" (٤١٩/١٠) : "رواه الطبراني في "الأوسط" وفيه مسعدة بن اليسع وهو ضعيفٌ" تساهلٌ منه، ومخالفةٌ ظاهرةٌ للسَّابقين، فقد نعته أبو داود بالكذب، وأما الإمامُ أحمدُ فقد أفادنا أنَّ أهلَ الحديثِ في زمانه قد تركوا حديثَه.

وقد روي عن أنس بن مالك ﷺ بسند ضعيف، كما قال العراقيّ في "تخريج أحاديث الإحياء" (١٢٩/٣) اهـ. ولم أقف على إسناده، فالله أعلم بحاله.

وكذلك جاء عن الحسن البصري مرسلاً: أخرجه الترمذي في "الشمائل" (٣٠١)، والبيهقي في "البعث" (٣٤٦) من طريق مبارك بن فَضالة، عنه به.

أقول: ومع أنَّ مباركًا هذا صدوقٌ إلا أنَّه كثيرُ التدليسِ ولم يبيِّن سماعه هنا؛ وعلى هذا فإنَّ الجزم بتحسين هذا الحديث محل نظرٍ وتدبّرٍ، والله أعلم.

(١) إنما يقول ذلك الفلاسفة أهل التخييل، كابن سينا والفارابي، والله المستعان.

تَعَالَى الكَذبَ عليه من أشدِّ الكفرِ، فَقَالَ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٣٢]، وقال لِرَسُولِه : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فأَنَّى يُجَوِّزُ مسلمٌ أن يَكذبَ ربُّ العالمين، أو أن يَكذبَ رسُولُه الصَّادقُ الأمينُ؟!

الباب الأول

في معنى التأويل

التأويل في اللغة: مصدر أوَّل يُؤَوِّل، وأوَّل فعَّل -بتشديد أوسطه- ثلاثيُّهُ آلَ يَؤُولُ أَوْلاً[١].

قال أهل اللغة: الأَوْلُ الرُّجُوعُ[٢]. وهذا تفسيرٌ تَقرِيبيٌّ.

وأغلبُ ما تستعملُ فِي الرجُوعِ الَّذِي فيه مَعْنَى الصَّيْرُورَةِ.

وَمِنْ أَمثلةِ اللغويين: "طَبَخَ الشَّرابُ؛ فآل إلى قدرِ كذَا وكذَا"[٣]. ولذلك وَضَعَ بعضُ النُّحاةِ "آلَ" فِي الأفعَالِ التي تجيءُ بمعنى "صَارَ"، وتَعمَلُ عَمَلَهَا.

و"آل" قريبٌ من مَعنَى "حَالَ"، أي: تحوَّل من حالٍ إِلَى حال،

---

(١) وعلى هذا فإن تعدَّى بنفسه كان أصله من الإصلاح كما قال المبرد في "الكامل" (١٠٩/٣)، والأزهري في "التهذيب" (٤٣٧/١٥). وإن تعدَّى بعن أو إلى فهو بمعنى العودة والرجوع. انظر: "مقاييس اللغة" (١٦٠/١)، و"لسان العرب" (٣٢/١١).

(٢) "تهذيب اللغة" (٤٣٧/١٥) ، "مقاييس اللغة" (١٦٠/١).

(٣) انظر: "مجمل اللغة" (١٠٧/١)، و"الصحاح" و"اللسان" في مادة (أول).

وأكثرُ ما يقال: استحال. وفي الحديث: "فاسْتَحَالَتْ غربًا"(١)، إلاَّ أَنَّ "حَالَ" و"استحالَ" يختص بما تحوّلَ إلى حالة غير ناشئة عنِ الحالة الأولى؛ و"آل" تكون حالُه الثانيةُ ناشئةً عن الأولى -كقولك: "ربما تؤولُ البدعةُ إلَى الكفر"-، أو ناشئةً عما جُعِلَ "آل" غايةً له، كقولهم: "طَبَخَ الشرابُ حتَّى آل إلى قدر كذا وكذا".

وفرقٌ ثان، وهو: أَنَّ "حَالَ" و"استحالَ" قد يكونُ بسرعة، كما فِي الحديث: "فاستحالت غربا". و"آلَ" يَقتضي أنَّه بعدَ مدَّةٍ، كما فِي "طبخ الشراب"، أو ما هو كالمدَّة، وذلك يكون / فِي رجوعِ الشيءِ إلى الشيءِ بغموضٍ وخفاءٍ، كقولك: إنَّ إخراجَ النُّصوصِ الشرعيَّةِ عن ظواهرِها بمجرَّدِ الرأي والهوى يؤولُ إلى الكفرِ؛ تريدُ أنَّه كفرٌ، إلا أنَّ كونَه كفرًا إنَّما يُعلمُ بعد تروٍّ وتدبُّرٍ؛ ولذلكَ لا يُكفَّرُ كلُّ مَنْ فَعَلَ ذلك؛ لأنَّه قد يكونُ معذورًا(٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٠١٩، ٣٦٣٣)، ومسلم (١٥/١٦٠-١٦١).

(٢) لأن ذلك يؤول إلى الإنكار، وهو قسمان: إنكار تكذيب، وهذا كفر صريح. وإنكار تأويل، وهو قسمان أيضًا: تأويل سائغ لغةً أو له دليل، وأو غير سائغ لا لغةً ولا له دليل؛ فإن كان من الأول فإنّ صاحبه يُعذر، خاصةً إذا علمنا حرصه على طلب الحق، وتحرّي ذلك من الكتاب والسنة، وأما القسم الثاني: فغالبهم ممن غلبت عليهم الأهواء ومخالفة السنة صراحة مع الجهل والرضا بما هم عليه، فلا يطلبون الحق ولا يسعون إليه. فهذا الصنف لا عُذر لهم، بل لا حُرمة لهم ولا كرامة!

والتَّأويلُ مأخوذٌ من هذا، فهو أن يجعل الكلام يؤول إلى معنى لم يكن ظاهرًا منه، فآل الكلامُ إلى أَنْ حُمِلَ على ذلك المعنى بعد أَنْ كان غيرَ ظاهرٍ فيه.

والتَّأويلُ قد يكون للرؤيا، وقد يكون للفعل، وقد يكون للَّفظ:

فأما تأويل الرُّؤيا: فالأصلُ فيه أنَّه مَصدرُ أَوَّلَ العابرُ الرُّؤيا تأويلاً، أي: ذكر أنَّها تَؤُولُ إلى كذا، ويَذكرُ ما يزعمُ أنَّه رَمَزَ بها إليه، وكثيرًا ما يُطلقُ على المعنى الَّذي تُؤَوَّلُ به، ومنه -والله أعلم- قولُ اللهِ ﷻ حكايةً عن جلساءِ مَلِكِ مصر: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَـٰمِ بِعَـٰلِمِينَ ﴾ [يوسف ٤٤]، ومواضعَ أخرى من سورةِ يوسف[1].

ويطلق على نفس الواقعة التي كانت الرؤيا رمزًا إليها، ومنه -والله أعلم- قولُ اللهِ ﷻ حكايةً عن يوسف عليه السلام: ﴿ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ فجعل نفسَ سجودِ أبويه وإخوته له هو تأويلَ رؤياه الَّتي ذكرها بقوله: ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٧].

---

(١) **تنبيه:** إنَّ النّاظر في مواقع ذكر لفظ التأويل في سورة يوسف يتَّضح له أنها من باب ظهور الأثر الخارجي والمدلول الواقعي الذي تصير إليه تلك الرُّؤى.

وأما تأويلُ الفعل(١): فَهُوَ تَوْجيهُهُ بذكرِ الباعث عليه والمقصودِ منه؛ فيتبين بذلك أنه على وَفق الحكمة بعد أن كانَ متوهَّمًا فيه أنَّه مخالفٌ لها، / ومنه ما حكاه اللهُ عَجَّلَ عَنِ الخَضِرِ: ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف:٧٨].

وقد يُطلَق على العَاقبة الَّتي يَؤُولُ إليها الفعلُ؛ وبه فَسَّرَ قتادةُ وغيرُه قولَ الله عَجَّلَ: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء: ٥٩].

وأما تأويلُ اللّفظِ: فالأصلُ فيه أن يُحملَ عَلَى معنًى لم يكنْ ظاهرًا منه، فالكلامُ الَّذِي لا يَظهرُ معناه لكثيرٍ مِن سامعيه يكونُ بيانُ أنَّ معناه كذا تأويلاً، والكلامُ الَّذِي يظهرُ منه معنًى يكون بيانُ أَنَّ معناه غيرُ ذلك الظاهرِ تأويلاً. ويُطلق على نفس المعنى الذي حُمل عليه، ويُطلَقُ على نفس الحقيقة التي عُبِّرَ عنها باللَّفظ.

فإذا قالَ المفسِّرُ فِي قولِه تعالَى: ﴿ وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَـٰدِرِينَ ﴾ [القلم:٢٥]، ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المطففين:١٠]، ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ [مريم:٥٩]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان:٦٨]، ﴿ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴾ [المدثر: ١٧]:

(١) كخرقِ الخضر سفينةَ المساكين. انظر: "القائد" (ص٣٥٧).

الحَرْدُ: المنعُ. ويلٌ وغيٌّ وأَثَام: أوديةٌ في جهنم. وصَعودٌ: جبلٌ فيها.

فحَمْلُه إياها على هذه المعانِي هو التَّأويلُ بالإطلاقِ الأوَّل، ونفسُ تلك المعانِي هِيَ التَّأويلُ بالإطلاقِ الثَّانِي.

يقال: ما تَأوِيلُ الحَرْدِ؟ فيقالُ: المنعُ. وما تَأوِيلُ صَعود؟ فيقالُ: تأويلُه أَنَّه جَبَلٌ فِي جهنمَ.

ونَفسُ المنعِ، وتلك الأوديةُ، وذَلِكَ الجَبَلُ: هِي التَّأوِيلُ بالإطلاقِ الثَّالِثِ.

ويحتملُ الأوَّلَ والثَّانِيَ دعاءُ النَّبي ﷺ لابنِ عباسِ: "**اللَّهُم فقِّههُ فِي الدِّين وعلِّمه التَّأويل**".

وفِي رواية: "**اللَّهُم علِّمه الحكمةَ وتأويلَ الكتاب**"[1].

---

(١) دعاء النبي ﷺ له مشهور في كتب السنة المعتمدة، فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (١/٢٤٤- فتح)، ومسلم (١٦/٣٧- نووي) عن عبيدالله بن أبي يزيد، عن ابن عباس.

وله طريق أخرى عن إسماعيل بن علية، عن خالد، عن عكرمة، عنه به: أخرجه أحمد (١/٣٥٩)، والبخاري (١/١٦٩)، والترمذي (٣٩١٣)، والنسائي في "الكبرى" (٥/٥٢)، وابن ماجه (١/٥٨)، والطبراني (١٠٥٨٨). وأما من أعله بالانقطاع فقد زاغ بصره وطغى. =

وقد ذَكَرَ الحافظُ طرقَ الحديث في الفتحِ، في كتابِ العلمِ، في شَرحِ بَابِ: قَولِ النَّبي ﷺ: **"اللَّهُمَّ علِّمه الكتاب"**.

ويحتملُ أَنْ يَكُونَ المرادُ: عَلِّمْه كَيفَ يُؤوِّلُ، فيكونُ مِنَ الإطلاق الأول، ويحتملُ أَنْ يَكُونَ المرادُ: عَلِّمْه المعَانيَ الَّتِي تؤُولُ إِلَيها ألفاظُ الكِتَابِ، فَيكُونُ مِنَ الإطلاقِ الثَّانِي، والله أعلم. /

وَمِنَ الثَّالثِ: قَولُه تَبارَكَ وَتَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٢-٥٣]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ... بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ ﴾ [يونس: ٣٧-٣٩]. /

= وأخرجه أحمد (١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، وابن أبي شيبة (١٢/١١١-١١٢)، والحاكم (٣/٥٣٤)، وابن سعد (٢/١١٩-١٢٠)، والفسوي (١/٤٩٣-٤٩٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٣٨٠)، وابن حبان (٥/٧٠- الإحسان)، والطبراني من طريق عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وسنده قوي.

وقد تابع ابنَ خثيم داودُ بن أبي هند: أخرجه الطبراني (١٠٦١٤).

وسلمانُ الأحولُ: أخرجه الطبراني (١٢٥٠٦).

ولي جزءٌ مفردٌ في تخريجه سميته: "الإسعاد والإيناس بتخريج أثر ابن عباس"، أسأل الله أن يسهِّل تبيضه.

[٢

الباب الثاني
في حكم التأويل

قَد تَقَرَّرَ فِي الأُصُولِ أَنَّه لا تَكليفَ إلاَّ بِفعلٍ، وَالفِعلُ إِنَّمَا يَتأَتَّى فِي التَّأويلِ بالإطلاقِ الأوَّلِ، فَأَقُولُ:

اللَّفظُ الَّذِي يُرَادُ تَأويلُه لاَ يخلو عَن ثَلاثةِ أَحوالٍ:

الأوَّل: أَنْ يَكُونَ فِي العَقَائِد.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ إِخبَارًا عَمَّا قَد وَقَعَ -كخلقِ السَّمَواتِ والأَرضِ- أَو عَنْ أمرٍ كَونِيٍّ، فإِنَّه وَاقِعٌ -كَأَحوالِ الشَّمسِ والقَمَرِ-، أَو أَنَّه سَيَقَعُ -كَخُرُوجِ يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ[1].

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فيما عَدَا ذَلِكَ مِنَ الأَحكَامِ، ونحوِه.

---

(١) انظر: حديث يأجوج ومأجوج في "صحيح البخاري" (٦/٣٨٢).

[الفصل الأول][1]

في تأويل النصوص الواردة في العقائد

النُّصُوصُ فِي العَقَائِدِ عَلَى ضَربَينِ:

الأَولُ: مَا وَرَدَ فِي عَقِيدةٍ كُلِّفَ النَّاسُ باعتقادِهَا.

والثَّانِي: بِخِلاَفه.

فالأَولُ هُو: الإيمَانُ بِاللهِ، وملائكتِه، وَكُتبِهِ، ورسلِه، والبَعثَ بعدَ المَوتِ، والقَدَرِ. والنُّصوصُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَةِ كثيرةٌ شهيرةٌ. /

وَالمقصُودُ مِن هَذَا الإيمان هُوَ تحقيقُ مَا أُنشِئَ الإنسانُ هذه النَّشأَةَ [في] الدُّنيا لأَجلِه، وَهُوَ الابتلاءُ؛ ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال:٤٢].

والهلاكُ هُوَ العصيانُ، وَالحياةُ هي الطاعَةُ، وبتفَاوت الهلاك وَالحياةِ يَتفَاوتُ العصيانُ والطاعةُ، وَلاَ يُتَصوَّرُ عِصيانٌ وطاعةٌ إِلا مِمَّنْ

(١) في الأصل: "فصل" بدل هذه الزيادة، وسيأتي: "الفصل الثاني" (ص٩٨).

عَلِمَ الأمرَ والنَّهيَ، ولا يُتَصوَّرُ العلمُ بأمره ونَهيه إلاَّ بعدَ الإيمان بأنَّهُ مَوجُودٌ حَيٌّ -كما هو وَاضِحٌ- وبأنَّه قَادرٌ، إذ لا يُعْلَمُ استحقاقُه الطاعةَ إلاَّ بذلك، وبأنه عَالِمٌ، إذْ لا تَنْبَعثُ النَّفسُ عَلَى الطَّاعة وتَنْزَجِرُ عَنِ المعصية إلا بذَلِكَ، وبأنَّه حَكِيمٌ، إذْ لا يُعلمُ صحَّةُ النُّبوة ويُوثَقُ بالجزاءِ إلاَّ بذَلكَ.

وبأنَّ الملائكةَ حقٌّ؛ لأنَّهم الوسائطُ بينَ الله وأنبيائه، والمُبَلِّغون لكُتُبه، فَلاَ يُعلمُ صحةُ الأمرِ والنَّهي، وأنَّه مِن عِندِ اللهِ إلاَّ بَعدَ الإيمانِ بِهم.

وَبأَنَّ كُتُبَ اللهِ حقٌّ؛ لأَنَّهَا هِيَ الجَامِعَةُ لِلأمرِ والنَّهي، فلا يُعلمُ صحةُ ذَلكَ إلاَّ بالإيمان بِهَا.

وَبأَنَّ الأنبياءَ حقٌّ؛ لأنهم المُبَلِّغُونَ للأَمرِ وَالنَّهي، فَلا يُعلَمُ صحةُ ذَلكَ إلاَّ بالإيمان بهم.

وثَمَّ تَفَاصِيلُ تَرجِعُ إلَى مَا ذُكِرَ، كالإيمان بعصمة الملائكة المبلِّغين، والأنبياء بَعدَ البعثة؛ لأنَّ حكمةَ الله عَجَلَّ تقتضِي ذلكَ، وَلاَ يَتمُّ الوُثُوقُ بالأَمرِ وَالنَّهي إلاَّ بذَلكَ. /

[١٣] وبالبعث بعدَ الموت؛ لأنَّه لاَ يُوثَقُ بالجزاءِ إلاَّ بذَلكَ.

وَبالقَدَرِ؛ لأنَّه لاَ يَسلَمُ الإيمانُ بقدرة الله وعلمه وحكمَته إلاَّ به، وقَد اشتَهرَ عَنِ الشَّافعيِّ -رحمهُ اللهُ- أنَّه قَالَ: "إذَا سَلَّمَ القَدَريةُ

بالعلمِ حُجُّوا"[١]. ولهذَا القَولِ غورٌ أبعدُ مما فهموه منه، وَقَد لَوّحتُ إليه، وَعَسَى أَنْ أُلمَّ به فِي مَوضِعٍ آخرَ.

· وعامّةُ ما ذُكرَ يُمكنُ إدرَاكُه بالعقلِ، ولا سيمَا بَعدَ تَنْبيه الأَنبياء، فَآياتُ الآفاقِ وَالأَنفُسِ تَدلُ عَلَى وُجُودِ اللهِ، إذْ لاَ بُدَّ للأَثَرِ من مُؤثِّرٍ، فَأيُّ أثرٍ تُحسُّ به فِي الكونِ لاَ بُدَ له من مؤثّر، فإذا فُرِضَ مُؤَثِّرٌ حادثٌ كَانَ هُو أَيضًا محتاجًا إِلَى آخرَ، وَهَكَذَا حتَّى يَنتَهِيَ الفكرُ إِلَى مُؤثّرٍ غَنِيٍّ بنفسِهِ هو اللهُ عَجَّلَ.

والآثارُ فِي الآفاقِ والأنفُسِ تَدلُّ عَلَى حياةِ المُؤثِّرِ الأعظمِ، وقدرته، وعلمه، وحكمَته، وَمَا تَدلُ عَليه الآثارُ من حكمته يُوجبُ العلمَ بأَنَّه لم يُنشئِ النَّاسَ هذه النَّشأَةَ عبثًا، ولا يَدَعُهُم سُدًى وهملاً، ولاَ يَكلُهُم إِلَى عُقولِهم المحدودةِ المختلفة، بَل لاَ بُدَّ أَنْ يُرشدَهم، ولاَ تُوجَدُ فِي الكونِ صورةٌ للإرشادِ إلا النُّبوةُ، وَبذَلكَ تَثبُتُ النُّبوةُ، / والملائكةُ، والكتبُ أيضًا، وَأَمَّا العلمُ بِنُبُوَّةِ رجلٍ مُعَيَّنٍ فَتُعلمُ بالمعجزات، وبالعلمِ بطهارةِ سيرتِه، وحرصه علَى العملِ بمَا جَاءَ به سِرًّا وَعَلَنًا، وَباستقرَاءِ مَا جَاءَ بِه، وظهورِ أَنَّ عامّتَه مُطابقٌ للحقِّ

---

(١) مراده رحمه الله تعالى أنهم إذا أقرُّوا بالعلم القديم السابق لله تعالى بأفعال العباد، وأنه سبحانه كتب ما سيكون في كتاب عنده؛ فهذا الإقرار والاعتراف حجةٌ عليهم في إنكارهم خلق أفعال العباد ومشيئته.

وانظر: "المجموع" لابن تيمية (٢٣/٣٤٩)، "جامع العلوم والحكم" (١/١٠٣).

والعَدلِ وَالحكمةِ، ولا يخدشُ في ذلك الجهلُ بوجه الحكمةِ في بعض ذلك، فإنَّ ذلك ضروريٌّ؛ لأنَّ الدِّين مِنْ شَرعِ الحكيمِ العليمِ الَّذي أَحاطَ بكلِّ شيءٍ علمًا، وعقلُ المخلوق وعلمه محدود، وأنت ترى عقولَ النَّاسِ مختلفةً، فكَم مِنْ أَمرٍ يَجْزِمُ كثيرٌ منَ النَّاسِ بأنَّه خلافُ الحكمةِ، فيَجيءُ مَنْ هُوَ أَعقَلُ أو أعلم منهم فيُبَيِّنُ لهم وجهَ الحكمةِ، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦].

وكثيرٌ من الأحكامِ يحصلُ المقصودُ بالعملِ بها، ولا يحتاجُ إلى العلم بوجهِ حكمتها، وقد يكونُ العلمُ بوجهِ الحكمةِ يفتقرُ إِلَى صرف مدةٍ طويلةٍ منَ العُمرِ.

ومَثَلُ ذلك مَثَلُ الطبيب والمريض؛ فإنَّ الطبيبَ يعلمُ من طبائعِ الأمراضِ والأدويةِ ما لا يعلمُه المريضُ، ومن ذلك ما لا يُدرَكُ إلاَّ بعد صرف مدة طويلة في التعلُّمِ، وقد يكونُ المريضُ ضعيفَ الفهمِ لا يَتهيّأُ له معرفةُ ذلك ولو أتعبَ نفسَه فيه، ففي مثلِ هذا ليس على الطبيبِ إلا إعطاءُ المريضِ الدواءَ المناسبَ، وليس عليه أَنْ يَشرحَ له حقيقةَ المرضِ، وأسبابَه، وسببَ تأثيرِ الدواءِ؛ لأنَّ هذا يطولُ ويُتعبُ في غيرِ فائدة، وبحسْبِ المريضِ أَنْ يعلمَ أنَّ الَّذي أعطاه الدواءَ طبيبٌ ناصحٌ، والعلمُ بذلك لا يحتاجُ إِلَى استقراء مستغرِقٍ. /

[١٤/] ولو قال المريضُ: لا آخذُ الدواءَ حتَّى تشرحَ لِي حقيقةَ المرضِ، وأسبابَه، وحقيقةَ الدواءِ، وتأثيرَه، لَعُدَّ أحمقَ النَّاسِ! ولَطَرَدَه الطبيبُ

قائلاً له: أنا أعالجُك رحمةً وشفقةً، وقد قامَ عندَك من الدَّلائلِ ما يكفي في علمك أنّي طبيبٌ ناصحٌ، وتعلمُ أنَّ معرفةَ ما تريدُ أن أُعرِّفَك به يَفتَقرُ إِلَى علومٍ ليست عندك، ولعلَّ فهمَك لا يبلغُها، واشتغالي بذلك إضاعةٌ لِوَقتِي ووقتك فيما لا حاجةَ إليه، وصرفُ الوقت في مداواة العقل أولى بي من التَّحامُقِ مع الحمقى!!

هذا كلُّه مع أَنَّ الطَّبيبَ بَشرٌ يجوزُ عَليه الغشُّ والخطأُ.

وبالجملة؛ فَالعلمُ بِنبوّة النَّبيِّ له طُرقٌ بَعضُهَا أَكمَلُ مِن بَعضٍ، وَلَسْتُ الآنَ فِي صَدَدِ الاستيفاء.

وَالمَقصُودُ: أَنَّ الإيمانَ بمَا ذُكرَ هُوَ الَّذي يَتوقَّفُ عَليه مَعرفةُ الأَمرِ والنَّهيِ، وقَد بَقيَ مَعنًى مهمٌّ، وهو الإيمانُ بالوحدَانيَّة، فالوحدَانيَّةُ في الربوبيَّة قد تَكلَّمَ فيهَا أَهلُ الكَلامِ، وَلاَ حَاجةَ للإطالة فيهَا، وَأَمَّا وَحدَانيَّةُ الأُلوهيَّةِ، فَقَد حَققْتُهَا فِي رِسَالة "العبَادَة"، وَالحَمدُ لله.

وَاعلمْ أَنَّ هَذه الأمُورَ الضَّرُوريَّةَ فِي الإيمان معلومةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرورة، فَمنْ أَرَادَ أَنْ يَتأَوّلَ بَعضَ نُصوصِهَا تَأوِيلاً يُنَافِي مَا عُلِمَ بِالضَّرورةِ فَلاَ نِزَاعَ فِي كُفرِهِ[1]. /

(١) لأن ذلك من المسائل الظاهرة التي لا يجوز دعوى الجهل فيها، بخلاف المسائل الخفيَّة التي تحتاج إلى نظر واستدلال، ولاحظ أنه نفى الخلاف في ذلك وهو يعلم ما يقول، على أنَّ بعض النّاس يدعي على أهل العلم قولاً آخر! وبعضهم لا يفرق بين النوع والواحد المعين!!



[المبحث الأول
في بيان جناية التأويل الفاسد
على أهله][1]

واعلمْ أنَّه يَتّصلُ بالأُمُورِ الضَّرورية للإِيمانِ تفصيلاتٌ لاَ يَتوقَّفُ الإيمانُ عَلَى العلمِ بهَا، مثلُ: كيفيةِ الحياة، وَالعلمِ، وَغَيرِ ذَلك، وَهُناكَ أُمُورٌ أُخرَى لاَ يَتَوقَّفُ الإيمانُ عَلَى العلمِ بِهَا أَصلاً، وَإِنَّمَا وَجَبَ الإيمانُ بِهَا بِخَبَرِ الصَّادقِ المَصدُوقِ، وَعَلَى هَذينِ تَدُورُ رَحَى التَّأوِيلِ.

فَمنْ قَائلٍ: هَي حياةٌ كَحَياتِي، وَيدٌ كَيدِي، وَوجهٌ كَوَجهِي.. إِلَى غيرِ ذَلكَ.

وَمنْ قَائلٍ: هَذَا يَستلزِمُ حُدوثَ الرَّبِّ، وَنقصَه تَعَالَى عَنْ ذَلكَ، فَلاَ بُدَّ مِنْ تَأوِيله!

ومن قائلٍ: حَياةٌ تَليقُ بِهِ ﷻ، وَيدٌ تَليقُ به سُبحانَه، وَلاَ أُؤوِّلُ.

وَيحتجُّ الأوّلُ بِأَنَّ اللهَ ﷻ قَد وَصفَ نَفسَه بِذَلِكَ، ووصفَه بِهِ

(١) في الأصل بدل هذه الزيادة: "فصل".

رُسُلِه، وقد قَامَ البرهانُ على وجوبِ حَمْل النُّصوصِ على ظواهرِهَا، إذ لوكان المرادُ بها غيرَ ظاهرِهَا لكانت كذبًا! - على ما حققّناه في الفصل الثاني- وذلك محالٌ.

وأجاب الثَّانِي عَنْ هَذَا بِأَجوبَةٍ:

أحدُهَا: أَنَّ اللفظَ إِنَّمَا يَبقَى عَلَى ظَاهِرِهِ ما لم تَكُنْ هُنَاكَ قرينةٌ تَصرِفُه إِلَى معنىً آخرَ، وَتحقيقُ هذَا: أَنَّ اللفظَ قَد يَكُونُ لَه ظاهرٌ فِي نَفسه، وَلكنَّه اقترنَ به ما صَارَ الظَّاهِرُ مَعنًى آخرَ، فَقَولُكَ: "إِنَّ زَيدًا رَجَعَ اليومَ" ظَاهِرُهُ أَنَّه رَجَعَ هُو نَفسُه.

وقولُك: "إِنَّ أَمْسِ رَجَعَ اليَومَ" لا يَظهرُ منه ذلكَ، بل يظهرُ منه أَنَّ اليومَ مُشابِهٌ لأمسِ فِي كَونِهِ صحوًا أو غيمًا أَو نحوَ ذَلكَ، وهذا حقٌّ فِي نفسه، ولكن لما سُئِلَ المؤوِّلُونَ / عَنِ القرينة ذَكَرُوا أُمورًا، [١٥] منها العقل، فقيل: إِنَّ العقلَ لا يَصحُّ أَنْ يَكُونَ قَرينةً إلاَّ إذَا كَانَ بَدِيهِيًّا حَاصِلاً للمُخَاطَبينَ، وفِي المعاني العقليةِ الَّتي تَجعلُونَهَا هِيَ القَرِينَةَ [مَعَ] اعترافِكُم أَنَّه لاَ يَحصُلُ للإنسانِ إلاَّ بعدَ ممارسته المعقُولاَتِ مِنَ المنطقِ والفلسفة وغيرِ ذَلِكَ.. وهذه النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ اللهَ عَجَّلَ فِي جهةِ العُلوِّ تُؤوِّلُونَهَا لمخَالفتِهَا العقلَ زَعَمتُم!

وأنتم تعترفونَ أنَّ الإيمانَ بموجودٍ ليسَ فِي جهةٍ لا يتهيَّأُ للإنسان

حتَّ يُمارسَ المعقولات، ويُوغِلَ فيها، فعند ذلك تَأنَسُ نَفسُه بالتصديقِ بذلك! ذَكرَ هَذَا الغزاليُّ فِي كُتبه، وغيرُهُ.

وَإذَا كَانَ الحالُ هَكذَا، فَلو كانت تلكَ النُّصُوصُ غيرَ مراد بها ظواهرُها لكانتْ كذبًا؛ لأنَّ القرينةَ التي يَعلَمُ المتكلِّمُ أَنَّ المخاطَبَ لا يُدرِكُهَا لا تُخرِجُ الكلامَ عَنِ الكَذبِ، كَمَا تَقَدَم.

قَالوا: هُناكَ قرينةٌ أُخرَى، وهِي قَولُ اللهِ ﷻ: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [الشورى:١١]، وقَولُه ﷻ: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ [الإخلاص:٤].

قيل لهم: هَاتانِ الآيتانِ غيرُ ظَاهِرتينِ فِي المعنى الَّذي تُريدُونَ.

أَمَّا الأولُ: فَلو قُلتَ لرجُلٍ: عندي شيءٌ ليسَ كَمثله شَيءٌ، لَمَا فَهِمَ أَنَّه لَيسَ فِي الكَونِ ما يُشبِهُهُ مِنْ بَعضِ الوُجُوه، وإِنَّمَا يَفهمُ أَنَّه لَيسَ كَمثلِه مِنْ جميعِ الوجوهِ شيءٌ، وقريبٌ مِنْ هَذَا يُقَالُ فِي الآيةِ الثانية، فَكَيفَ يَجوزُ أنْ يُكتَفَى فِي هذَا المطلبِ العظيمِ بقرينةٍ ظاهرُهَا أَنَّهَا ليستْ قرينةً؟!

وفَوقَ هَذَا: فَقد تقرَّرَ فِي الأصولِ أَنَّه لا يَجوزُ / تَأخيرُ البَيانِ عَنْ وقتِ الحَاجَةِ، والحاجةُ فِي النُّصوصِ الاعتقاديَّةِ هِي وقتُ الخطابِ، فَلو كَانَ المرادُ جَعلَ هَاتَينِ الآيتينِ قرينةً لوجبَ قرنُهما، أو إحداهما، أو ما يقومُ مقامَهما بكلِّ آيةٍ أو حديثٍ يَتعلَّقُ بالصفاتِ، وإلا لَزِمَ الكَذِبُ.

فَإِنْ قَالوا: إِذَا سَمِعَ الإنسانُ القرينةَ الواضحةَ أوّلاً أغنَى ذلك عن إعادتِها مَعَ كُلِّ آيةٍ مِنْ آياتِ الصفاتِ.

قيل لهم: بعد فَرضِ تَسليمِ الوضوحِ لم يكنِ العملُ على هذا، أي: أَن لا يتلوَ النَّبيُّ ﷺ شيئًا مِنْ آياتِ الصفاتِ على أحدٍ حتَّى يَتلُوَ عليه الآيتينِ المذكورتينِ أو إحداهما، بل قد نزل قَبْلَهُما كثيرٌ من القرآنِ، وقد كان الرَّجلُ يُسلمُ ثمَّ يُصلِّي مع النبيِّ ﷺ فيتلو في صلاته من القرآنِ ماشاءَ اللهُ، ولا يَبدأُ بإحدى الآيتين، ولعلَّ كثيرًا مِنَ الأعراب الَّذين أسلموا لم يَسمعوا الآيتين ولا إحداهما، ولم يقلْ أحدٌ مِنْ العلماءِ: إِنَّه يَجبُ عَلَى قارئِ القرآنِ أَنْ لا يَقْرَأَهُ بمَحضَرٍ مِنَ العامَّةِ إلا بعد أن يَذكُرَ لهم الآيتين أو إحداهما، أو ما يَقُومُ مَقامَ ذلك.

فإن قَالُوا: فإنَّه يلزمُ مثلُ هذا في آيات التَّحليل العامَّة الَّتي دلَّتْ آياتٌ أُخَرُ على تخصيصِهَا، وليستْ فِي سِيَاقِهَا، فَيُمكنُ أَنْ يَكُونَ بَعَضُ الأعراب سمع الآيةَ العامَّة فذهب يستحلُّ كلَّ ما تناولتْ، مَعَ أَنَّ بعضَه مُحَرَّمٌ بآيةٍ لَم يَسْمَعْهَا، وَمثلُ هَذَا يُقَالُ فِي الأَحاديث، وهَكذَا مَا يُشبهُ العُمومَ مِنْ كُلِّ دَليلٍ ظَاهِرُه تَحليلُ شيءٍ، وقد بَيَّنَهُ دَليلٌ آخرُ.

فَالجوابُ أَنَّ الخطأَ فِي التحليلِ والتحريمِ سَهْلٌ، فَلاَ يَكونُ المخطئُ كافرًا ولا فاسقًا؛ / بَل هُو معذورٌ مأجورٌ، كما سيأتي إيضاحُه. [١٦]

وليسَ الخطأُ فِي الكفرِ كَذلكَ، بَل قَالَ جَمٌّ غَفِيرٌ: إِنَّ كُلَّ مجتهدٍ في الأَحكامِ مصيبٌ، وله غَوْرٌ.

وقَدْ أَوضَحنَا ذَلكَ فِي موضعٍ آخرَ.

حاصلُه: أَنَّ كثيرًا مِنِ القَوانينِ لا يَكونُ مُطابقًا للحكمةِ فِي كُلِّ فَردٍ مِنْ الأفرادِ، وَإِنَمَا رُوعِيَ مطابقتُه فِي الأَعَمّ الأغلبِ، ومثّلناه بحَدِّ الزِّنا، فَرُبَّ شيخٍ غنيّ ضَعيفِ الشّهوةِ قَادرٍ عَلَى التَّزَوُّجِ فتركَه، وَاحتال لاجتماعٍ بامرأَةٍ قَبيحةٍ يستطيعُ التزوُّجَ بِهَا ولا يَعشَقُهَا، فزَنَى بِهَا، وَلَمَا كَانَ غَيرَ مُحْصَنٍ فحَدُّهُ الجلدُ، وآخرُ شابٌّ فقيرٌ شَديدُ الشَّهوَةِ لا يَقْدِرُ عَلَى التَّزوّجِ صادفته امرأةٌ جميلةٌ يَعشَقُهَا، ولا يَستطيعُ زَواجَهَا، فَلَم يتمالكْ نَفسَهُ أَنْ وَقَعَ عَلَيهَا، وكان قد تَزوَّجَ امرأةً، وبَاتَ مَعَهَا ليلةً واحدةً ثُمَّ ماتت، ولما كان مُحصنًا فحدُّه الرَّجمُ، فَأَنتَ تَرَى الثَّانيَ أَحَقَّ مِنَ الأوَّلِ بِالتَّخْفيفِ، ولكنَّ الشَّارِعَ لم يُخفِّفْ عنه.

وإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لأَنَّ الجُرأَةَ عَلَى المعصيةِ أَمرٌ يَخفَى ولاَ يَنضبطُ، فَأَنَاطَ الشَّرعُ الأمرَ بِصفةٍ وَاضِحَةٍ مُنضَبِطَةٍ، وهي الإحصانُ، وعَرَّفَهُ؛

لأَنَّ الغَالِبَ فِي الزَّانِي المُحْصَنِ أَنْ يَكُونَ أرغبَ عَنِ الزِّنَا مِنْ غَيرِ المُحصَنِ، فإذا زَنَى مَعَ ذَلِكَ كَانتْ جُرأَتُهُ أَشَدَّ مِنْ غَيرِ المُحصَنِ.

وَلَكنَّ الحَكَمَ العدلَ تباركَ وتَعَالَى يَجبُرُ مايَستَلزِمُهُ القَانُونُ العامُ من خللٍ فِي بعضِ الجزئيَّاتِ بِقَدَرِهِ الَّذِي لاَ يُعجزه علم الحقيقة، ولا تقدير ما يوافق الحكمةَ.

ولذلك صُوَرٌ قد ذكرتُ بعضَها في غير [هذا] الموضع، والَّذِي يَختَصُّ بِهَذَا الموضعِ هو أَنَّ اللهَ ﷻ قد يَعلمُ أَنَّ هَذَا الشَّيءَ الَّذِي دَلَّتِ الآيةُ بِعُمُومِهَا عَلَى أَنَّه حَلالٌ، / وبَيَّنتْ آيةٌ أُخرى أَنَّه حرامٌ، يَعلمُ سُبحَانَهُ أَنَّ الحِكمَةَ لا تقتضي تحريمَ ذَلكَ الشَّيءِ عَلَى هَذَا الشَّخصِ، فَيَسْرُه سُبحانَه قَدَّرَ لَهُ أَنْ يَسمَعَ الآيةَ العامَّةَ، ولا يسمعَ الآيةَ الأُخرَى، وهو وإنْ كانَ مخطئًا بالنَّظرِ إلى الحكم الشرعيِّ، فهو مصيبٌ بالنَّظَرِ إِلَى الحُكمِ الَّذِي عَلِمَ اللهُ ﷻ أَنَّه أَنسَبُ بِهِ، ولا يَأتِي مِثلُ هَذَا فِي الكُفْرِ.

واعلمْ أَنَّ المُؤَوِّلِينَ يُكَابِرُونَ، والمكابرةُ لاَ عِلاَجَ لَهَا إلاَّ الكَيُّ، ولكنْ جَمَاعةٌ مِنْ مُتَبحِّرِيهم أَنِفُوا مِنَ المُكَابَرَةِ ووَقَعُوا فِي شَرٍّ مِنْهَا؛ لأَنَّهم أَصَرُّوا عَلَى شُبهَاتِهم الفلسفيَّة، ثُمَّ قال بعضُهم: إِنَّ المقصودَ مِنَ الشَّرِيعةِ هو إِصلاحُ حالِ البَشَرِ حتَّى يمتثلوا الأمرَ ويجتنبُوا النَّهيَ،

وإنَّما ضَمَّتْ مِنَ العقائدِ ما يتوقّف ذلك عليه، وأَمَا ما عَدَا ذلك فإنما جاءتْ بِمَا يوافقُ اعتقادَ غالب النَّاسِ وإنْ كَانَ خَطأً فِي نفسِه! وإِنَّمَا فَعلتْ ذَلِكَ لِئلاَّ تَصُدَّ النَّاسَ عَن قَبُولِ الشَّرِيعةِ إذا جاءت بما يُخالفُ عقائدَهم!

قالوا: فجاءت بِأَنَّ اللهَ ﷻ مُستوٍ عَلَى عَرشِهِ فَوقَ سَماواتِه، وبِأَنَّ لَهُ وَجهًا، ويدًا، وقدمًا، وغيرَ ذلك مما هو عندهم من خَواصِّ الأَجسَامِ!

قالوا: لأَنَّ غالبَ النَّاسِ -بل كلّهم إلاَّ مَنْ تَغَلغَلَ فِي المُعقولاتِ- لاَ يُصدِّقُونَ بِموجُودٍ قائمٍ بذاتِه، لَيسَ بِجسمٍ، ولاَ فِي جهةٍ!

وعِندَ هَؤُلاءِ أَنَّ عَامّةَ الصَّحابة والتَّابعينَ، وغالبَ الأمّة مُخطئونَ فِي اعتقادِهم، يَلزَمُهم القَولُ بحدوث الحقِّ ﷻ وَنَقْصه تَبارَكَ وتَعالَى، ولكنَّ الشَّرِيعةَ أقرَّتْهُم عَلَى ذَلِكَ؛ فَلَيسُوا بِكُفّارٍ، ولا فُسّاقٍ فِي حُكمِ الشَّرْعِ.

وأنتَ تَرَى أنَّ هؤلاءِ أَدنَى منَ الكافرينَ إلَى العقلِ فِي بادئِ الرَّأيِ، ولكنَّهم أخبثُ منهم، / فإنَّهم يَقُولونَ: لاَ رَيْبَ أنَّ آياتِ [١٧] الصفاتِ وأحاديثَهَا ظاهرةٌ فِي البَاطِلِ، ولم تكنْ هُنَاكَ قرينةٌ كافيةٌ لصرفِهَا عن ذلك، وعامّةُ الصَّحابة والتابعين وغالبُ من بعدهم فَهِمُوا

مِنهَا المعنَى الباطلَ، وهي فِي نَفسهَا سيقَتْ سِياقًا يُفهمُ منه المعنَى الباطلُ، وذلك كَذِبٌ لاَ محالة، ولَكِنَّ الكَذِبَ لإصلاَحِ النَّاسِ حَسَنٌ!!

فَجوَّزَ هؤُلاءِ -بَل نَسَبُوا- الكَذِبَ إِلَى اللهِ وَكِتَابِهِ ورسُولِهِ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف:٥].

ثُمَّ يُقالُ لهم: لو سُلِّمَ أَنَّ الكذبَ قَد يَكُونُ حسنًا، فإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الإنسانِ العَاجزِ المحتاجِ، ولو لم يَستحلْ أَنْ يَقَعَ مِنَ اللهِ ﷻ ورسولِهِ شيءٌ مِن هَذا الكَذِبِ فَقَدْ كَانَ يَجبُ أَنْ لاَ يَكُونَ إلاَّ عندَ الحاجةِ، ولاَ حاجةَ إِلَى تلكَ الآياتِ والأحاديثِ، فكان يَكفي أن يُثبَتَ للهِ ﷻ ما لا بد منه، ويُعرضَ عما عدَا ذلك مما يُخطِئُ النَّاسُ فِيه مِن الاعتقادِ، فلا يردَّه عليهم.

فأمّا أنْ يُصرِّحَ بما يوافقُ اعتقادَهم الخاطئَ، ويؤكِّدَه، ويكرِّرَه في مواضعَ لا تُحصَى، فهذا ما لا يُتوَهمُ جوازُه؛ لأنَّ الإصلاحَ المقصودَ لا يتوقّفُ عليه.

وقد حَكمَ اللهُ ﷻ بكفرِ من نَسبَ إليه الولدَ، وقال في ربِّه بألوهية ابنه! وغيرذلك، قبلَ بعثةِ محمّدٍ ﷺ وبعدَها.

وإذا تَدبَّرتَ مَا قَدّمناهُ فِي تَشديد اللهِ ورسُولِهِ فِي الكَذِبِ، ازددتَ بصِيرةً فِي هَذا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى. /

ووجهٌ آخرُ، وهو: أنَّه قد كانَ في أَصحابِ رسول الله ﷺ جماعةٌ من أهلِ الذكاءِ والفطنة، وسلامة العقلِ يلازمونَ النَّبيَّ ﷺ حَضَرًا وسفرًا، ويصدّقونَه في كُلِّ ما يقولُ؛ أَفَمَا كَانَ يَنبَغي أَنْ يَبُوحَ لَهُم بالحقيقة، ويَأمُرَهُم أَنْ يَبُوحُوا بهَا لمَنْ وَثقُوا بذَكَائه وفطنته، وَهَكَذَا يتسلسلُ هَذَا الأمرُ في كِبَارِ العُلمَاءِ في كُلِّ قرنٍ، فَمَا بَالُنَا نَجدُ كِبَارَ العلماءِ -مِنَ الصَّحَابة والتابعينَ فَمنْ بعدَهُم- هُم أَشَدَّ النَّاسِ بُعدًا عَن هَذَا الاعتقاد، وعامّةُ مَن خَاضَ فِي ذَلكَ هُم ممن لم ينشأْ عَلَى العلمِ، ولا لاَزَمَ العلماءَ، ولا تَبحَّرَ فِي الكتابِ وَالسنة، وإنما اعتمدَ الجعدَ بنَ درهمٍ، وجهمَ بنَ صفوان، وأَشباهَهم ممن لا تُعرَف له عنايةٌ بالعلومِ الدِّينية، ولا ملازمةٌ لأئمتهَا، فَقَامَ الأئمّةُ المشهورونَ بالعلمِ ومُلاَزَمَة أَهلِ العِلمِ فَبدّعُوا هَؤُلاءِ، وَضلّلوهم، وكفّروهم، كما هو معروفٌ.

فإن قالَ قائلٌ: لعلَّ النَّبيَّ ﷺ أوصاهم بِالكتمان!

قِيلَ لَه -معَ العلمِ ببطلانِ قولِه-: وهلَ كَانَ الكتمَانُ فَرضًا، حتَّى إِذَا سَمِعُوا مَنْ يَذكرُ الحَقَّ ضللّوه، وكفّروه؟

فإِنْ قَالَ: نَعم!

قِيلَ: فَهَل كَانَ ذَلكَ حَقًّا أَم بَاطلاً؟

فَإِنْ قَالَ: بلْ حَقًّا!

قِيلَ لَه: فَأَنتَ وَأئمّتُكَ عَلَى هَذَا مُبطِلونَ، ضَالّونَ، مُضِلُّونَ، مُحَارِبُونَ للهِ وَرَسُولِه! /

[١٨] واعلمْ أَنَّ مِنْ هؤلاءِ مَن كَابَرَ أَيضًا، ومنهم مَن رَأَى أَنَّ المُكَابرَةَ لا تُجدي ففَرَّ إِلَى مَا هُوَ أَخبثُ وأخبثُ، فقال: إنَّ الأنبياءَ أناسٌ فضلاءُ أخيارٌ أرادُوا إصلاحَ البشرِ، وصَفَتْ نفوسُهم إلى درجةٍ أنَّهم صاروا يتوهَّمون أنَّهم يسمعونَ كلامَ اللهِ تعالى وملائكته، وإنما كان ذلك تَخيُّلاً محضًا!! غيرَ أنَّ نفوسَهم لما كانت طاهرةً كانت تتخيَّلُ ما يناسبُ ما يريدونَه من الإصلاحِ بحَسَبِ معرفتِهم، وكانوا يعتقدونَ ما أخبروا به، ويرونَ أنَّه الحقُّ!!

ولما رأى بعضُ هؤلاءِ أَنَّ ما تواترَ مِن صفاتِ الأنبياءِ -مما يَدُلُّ عَلَى نِهَايَةِ العقلِ والفطنةِ والمعرفة- يَأبى ذَلِكَ قالَ: هم أناسٌ عقلاءُ اخترعُوا لأممِهم ما يُصلحُونَهم به فِي دنياهم[١]!!

وَرَأَى غيرُ هؤلاءِ أَنَّ ما تَوَاتَرَ عَنِ الأنبياءِ مما يُبَرهِنُ عَلى ملازمتهم للصدقِ والعبادةِ وشدَّةِ الخوفِ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وتقديمِ طاعتهِ على كلِّ ما عداه، مع ما جاؤوا به مِنَ الحكمةِ التي تَبْهَرُ العُقُولَ وتُحيِّرُها.

(١) في الأصل: "ما يصلحونها به في دنياها".

قال قائلهم:

نِهايةُ إقدامِ العُقولِ عِقَالُ /

[وَأَكثرُ سَعْيِ العالَمينَ ضَلالُ

وَأَروَاحُنَا فِي وَحشةٍ مِن جُسومِنَا

وَغَايةُ دُنيانَا أَذًى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَستفِدْ مِنْ بَحثِنَا طُولَ عُمرِنَا

سِوَى أَنْ جَمعنَا فِيه قِيلَ وَقَالُوا][1]

ومنهُم من تداركَتْه رحمةُ الله تبارك وتعالى، فَرَضيَ من العنايةِ بالآياتِ، عَلَى أَنَّه لم يَرجعْ سَالما مِنْ كلِّ عَيبٍ[2]، وَإِلَى اللهِ المآبُ،

(١) هذه الأبيات لفخر الدين الرازي ذكرها في كتابه "أقسام اللذات".
انظر: "درء التعارض" (١/١٥٩-١٦٠)، "طبقات الشافعية" لابن السبكي (٨/ ٩٦).
هذا؛ وقد أفاد الاستاذُ الكبيرُ محمَّد رشاد سالم أنَّ كتابَ الرازي مخطوط موجود بالهند، ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرَّازي [حاشية "الدرء" ١/١٦٠].

(٢) كما حصل لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري لما رجع عن عقيدة الاعتزال، فإنه وقع في الكلابية ظنًّا منه أنها هي الحق، فإنه لم يكن خبيرًا بالسنة والأثر، بل لم يتوجَّه بعد توبته لتلقي السنن والآثار، حتّى وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي تخالف السنة . انظر: "المجموع" (١٢/٢٠٥)، و"المنهاج" لابن تيمية (٥/٢٧٧).

وعليه الحساب ....[1]. /

وأَمَّا مَنْ قال: حياةٌ تليقُ به، ويدٌ تليقُ به تعالى، ونحو ذلك، ولا تُؤوَّلُ، فهم فِرَقٌ: [١٩/

الفرقة الأولَى: من يُسلِّمُ أنَّ ظواهرَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها تقتضي المحال، وأنَّ التَّأويلَ سائغٌ ولكنَّه خطرٌ. وقال قائلُهم: مذهبُ السَّلفِ أَسلمُ ومذهبُ الخلفِ أعلمُ![2].

الفرقة الثَّانية: كالأولى، إلا أنَّها تَقُول: لا يجوزُ التَّأويلُ أصلاً.

الفرقة الثَّالثة: من يَقُولُ: كُلُّ مَا أَثبَتَه اللهُ ﷻ لنفسه، وأثبته له رسولُه عَليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فهو حقٌّ وصدقٌ عَلَى ظاهرِهِ.

أَمَا الفرقتانِ الأُوْلَيانِ فَيلتَحِقَانِ بِالمؤَوِّلينَ، وَقَد تَقَدَّمَ مَا لَهُم وعَلَيهِم.

وَأَمَّا الفِرقَةُ الثَّالثةُ فَإِنَّهَا نُسِبَتْ إِلَى مُوافقة مَنْ قَالَ: حياةٌ كحياتِي، ويَدٌ كَيدِي، وَهِي أَبعَدُ النَّاسِ عَنْ ذَلِكَ، وهَاكَ الإِيضَاحَ:

---

(١) لم تظهر لي بقية الصفحة من الأصل.

(٢) هذه مقالة لبعض الأغبياء الذين لم يعرفوا قدر السلف، وحقيقتُها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد جمع هؤلاء بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم، والجهل بحقيقة طريقة الخلف وبين الضلال في تصويب طريقتهم من جهة أخرى.
انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/٨).

غالبُ الصِّفات يختلفُ تَصوُّرُهَا تبعًا لاختلاف تصوّرِ الموصوف بهَا، فيقال للصبّي الغرِّ والأعربيّ الجلْف: يَدُ إنسانٍ؛ فيتصورُ شيئًا، ثُمَّ يُقَالُ لَه: يَدُ فَرَسٍ؛ فيتصورُ شيئًا آخر، ثُمَّ يُقَالُ له: يدُ طَائِرٍ؛ فَيَتصَوَرُ شيئًا ثَالثًا، وَهَكَذَا.

فَإِذَا قيلَ له: يدُ اللهِ، فقد يتخيَّلُ شيئًا ما، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى عَقلِه عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ التَخيُّلَ خرْصٌ وتَخمينٌ، ثُمَّ يَقولُ: مَا رَأَيتُ اللهَ ﷻ، ولا رَأَيتُ مَا يُماثله فَكيفَ يَتهيّأُ لِي تصوّرُ يَدِه؟!

وهذه حقيقةٌ متفقٌ عَليهَا بَينَ العقلاء، وهي أَنَّ الإنسانَ لا يدركُ إلاَّ ما أَحسَّ بِه، أو أَحسّ بفردٍ أو أفرادٍ مماثلة له، ولا يدركُ مما أحسَّ به أو أحسَّ بما يماثله إلاَّ ما تناوله الإحساسُ، ولا يُدرك مما أحسّ بما يماثله / إلا ما يعلم أنه قَدْرٌ مشتركٌ بينهما[1]؛ فلسنا ندرك من صفاتِ اللهِ ﷻ إلا ما يتَّصف المخلوقُ بما يشبهُه فِي الجملة، فاستدلَلْنا بآثاره على وجوده؛ لأننا نعرف الوجود في الجملة بوجود الخلقِ الذين نُحسُّ بِهم، ونعلم أنَّ الأثرَ يدلُّ عَلَى وجودِ مُؤثّرٍ، وهَكَذَا بقيةُ الصفاتِ التي تَقدَّمَ ذِكرُهَا، معَ العلمِ بِأَنَّ صفاتِ الربِّ ﷻ واجبةٌ

(١) أي: الحدُّ اللغويُّ الَّذي هو مدلولُ الأسماءِ المتواطأة والمشككة، كما في اسمِ الحي والعلم؛ فهذا لا بدَّ منه باتفاقِ أهلِ الإثبات، ونفي هذا تعطيل محض.

كاملةٌ مُبَرَّأَةٌ، وأَنَّ صفاتِ المخلوقِ فانيةٌ ناقصةٌ مَعيبةٌ، ولكنَّ ذلك لا يَمنَعُ وجودَ اشتراكٍ فِي الجملةِ يَتهيَّأُ بِهِ الإدراكُ، عَلَى أَنَّنَا إِنَّما نُدرِكُ صفاتِ اللهِ ﷻ عَلَى وَجهٍ إجمَالِيٍّ.

فَأَمَّا اليَدُ مَثلاً فإنَنا لا نَجدُ ذَاتًا تُشبهُ ذاتَ الربِّ ﷻ فِي الصورةِ -تفصيلاً ولا إجمالاً- حتَّى نُدركَ يَده تعالَى بالقياسِ عَلى يَدِ تلكَ الذاتِ التي نَعرِفُهَا.

هَذَا فِي الإثباتِ؛ وأَمَّا في النَّفي فلم نُدركْ ذَاتًا تُشبهُ ذَاتَه ﷻ وليسَ لَهَا يَدٌ حتَّى نُدركَ بالقياسِ عليها أَنَّه ليسَ له سُبحانه يَدٌ، غايةُ الأمرِ أَنَّنا نُدرِكُ أَنَّه سُبحانه مُنزَّهٌ عَنِ النَّقصِ، ولكنَّنا لاَ نُدرِكُ أَنَّه لَو كانَ لَه يَدٌ تَليقُ بِه لكان ذلكَ نَقصًا، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّه يُدرِكُ هَذَا فَإِنَّه تَخيَّلَ يَدًا كَيَدِ المخلوقِ، فَلِذَلكَ جزَمَ بِأَنَّهَا نَقْصٌ"(١).

والإنسانُ إذَا حَاولَ أَنْ يَتصوَّرَ شيئًا؛ فإن كانَ قد أَدركَهُ بواسطةِ الحواسِّ فذاك، وإلاَّ فَإنْ كَانَ قد أَدركَ ما يشابهُه فإنَّه يتصوَّرُهُ بتلكَ الصورةِ، ولكنَّ العقلَ إذا عَلِمَ أَنَّهَا لاَ تُشابهُه فِي كلِّ شيءٍ جَرَّدَ الصورةَ المتخيَّلةَ مِنْ بَعضِ الأوصافِ، وإِذَا كانتِ الصورةُ مشابهةً لما

---

(١) فالنفاة شبهوا أولاً، ثم عطَّلوا الصِّفات عن ربِّهم ثانيًا؛ فوقعوا في المحظورين: التشبيه والتعطيل!!

يحاولُ تصوُّرَه كغيرِه(١) قَاسَ القياسَ بتصوُّرِ صورةٍ عَلَى القَدْرِ المشتركِ بَينَ تلكَ الصورةِ التي أدركَهَا مُجرَّدةً عنِ الحواسِّ التي تَختلفُ، وربما ضمَّ إليها صفةً، أونَقَصَ منهَا صفةً إذا قام لديه ما يُوجِبُ ذَلكَ.

فإذا سَمعَتَ برَجُلٍ إنجليزيٍّ لم تره، ولا رأَيتَ صورتَه، ولا وُصِفَ لَكَ، وكَلَّفتَ ذهنك أَنْ يَتَصوَّرَه، وكُنتَ قد رَأَيتَ جماعةً مِنَ الإنجليز؛ فَإنَّ ذهنَكَ يَتخيَّلُ صورةً على القدرِ المشتركِ بَينَ الذين رأيتهم حتَّى يتخيَّلَ القياسَ.

ولو أردتَ تصوُّرَ رجلٍ حبشيٍّ لا تَختَلفُ الصورةُ التي تَخيَّلتَهَا، فَإذَا وُصِفَ لَكَ الرجلُ أَنَّه أعورُ، أو أعرجُ، أوطويلٌ، أوقصيرٌ، أَضفت هذه الصفةَ إِلَى تلك الصورةِ، ولكنْ بِحَسَبِ القدرِ المشتركِ بَينَ العَوَرِ والعَرَجِ، والطُول والقِصَرَ الذين قد أدركتهم، على أَنَّك لو كَلَّفتَ نَفسَكَ تصوّره كبيرًا جدًّا كالجبلِ، أوصغيرًا جدًّا كالذرَّةِ؛ لأَمكَنكَ ذلك.

وإذا تدبّرتَ وجدتَ الذِّهنَ إنَّما يَستمدُّ التَّصوّرَ مِنَ القياسِ على الصُّوَرِ المَخْزُونةِ فِي الحِفظ، ولكنَّه يُركِّبُ ويُقسِّمُ، [وبهذا] يُمكِنُهُ أَنْ يَتَصوَّرَ شِقَّ رَجلٍ، ويتصوّر رَجُلاً لَهُ وَجهُ فَرَسٍ... وهكذا.

فَإذَا كَلّفتَه أَنْ يَتصوّرَ ما لم يُحسَّ به، ولا بما يشبهه؛ فَإنَّه يَفرِضُ

---

(١) كذا في الأصل.

عَليكَ صُورًا يَستَمدُّهَا مِن خِزَانَته، وقد يُركّبُ ويُقسّمُ، ويَزيدُ ويَنقُصُ، وكلَّمَا عَرَضَ عليكَ صورةً، فقَالَ العقلُ: ليسَ هَذَا أُريدُ، عَادَ فاستَمَدَّ مِن الخِزَانةِ صورةً أُخرَى.

فَإِذَا كَلَّفَ الذِّهنَ تَصوّرَ يَدِ اللهِ ﷻ فَأَولُ مَا يَفرِضُ يَدَ إِنسانٍ؛ لأَنَّهَا أَقربُ الأيدي حُضورًا بالذِّهنِ لِكَثرَةِ تَكرُّرِ إحساسه بهَا، فَإِذَا لم تقبلْها أَخَذَ يَزِيدُ فِي تلكَ الصُّورَةِ ويَنقُصُ، ويَستَمدُّ الزِّيادَةَ والنَّقصَ مِنَ الأَجرَامِ التي قَد أَدرَكَهَا، فَإِنَّه يَجعَلُهَا نُورًا عَلَى صِفَةِ مَا قَد أَدرَكَهُ مِن نُورِ الشَّمسِ والقَمَرِ وغيرِهَا، ويُعظِّمُها -لإدراكِه صفةَ العَظمةِ- حتَّى يَجعَلَهَا كالجَبَلِ أَو أَعظَمَ مِنه، وغيرِ ذَلِكَ.

والعقلُ يَحكمُ كُلَّ مرةٍ أَنَّ تلكَ الصُّورةَ فِيها نَقصٌ وعَيبٌ، وأَنَّ اللهَ ﷻ مُبرَّأٌ مِن ذَلِكَ، فَإِذَا يَئِسَ مِنْ وُجدَانِ صورةٍ تَلِيقُ بِرَبِّ العِزَةِ فَهُوَ بينَ أَمرَينِ:

إِما أَنْ يَعترِفَ بعجزِه، وقصورِه، وَأَنَّ الموجوداتِ لاَ تَنحَصِرُ فِيمَا يُمكنُهُ تَصوُّرُه وتَخيُّلُه، فَهَذَا يُجوِّزُ أَنْ يَكُونَ للهِ ﷻ يدٌ تَليق به، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الصّادقَ المصدوقَ قَد أَخبرَ بِذَلِكَ آمن به.

وإِمَّا أَنْ يَغلبَ عَليهِ الغُرورُ والدَّعوى، ويزعُمُ أَنَّه مَا مِن مَوجُودٍ إلاَّ ويُمكِنُه تصوُّرُه، فهَذا يُنكرُ أَن تَكونَ للهِ ﷻ يدٌ، ويزعمُ أَنَّ مَن

أَثبتَ لله ﷻ يدًا يَلزمُه أَنْ يُثبتَ لَهُ يَدًا مِن تِلكَ الأيدي التِي تَخيّل صُوَرَهَا العقلُ.

فلو أَنَّ رجلاً خُلِقَ أَكمهَ وكَبِرَ، وعَلِمَ الكلامَ ما عدا الألوانَ، ولم يُخبَرْ بأَنَّ النَّاس يُبصرونَ، ثُمَّ قَالَ له رَجُلٌ بَصيرٌ -ذَاتَ يومٍ-: هَذَا شَيءٌ أبيض، فَإِنَّه يَقُولُ: ما مَعَنى أَبيض، أَكَبيرٌ؟ فَيُقَالَ: لا، فيقول: فَصَغيرٌ؟ فيقال: لا، فَيقُولُ: فَأَمْلسُ، فَخَشِنٌ، فَجَامِدٌ، فَمَائِعٌ؟ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ المعانِي التِي قد عَرفَهَا وأَحَسَّ بِهَا.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ -فِي كلِّ ذلكَ-: لا، لا! قَالَ: فهذَا عَدَمٌ! وإِنْ كَانَ قَد أُخبرَ بالألوان، وتَوَاتَرَ عِندَهُ أَنَّ النَّاسَ يُبصِرُونَ، وأَنَّ للأَشياءِ ألوانًا فَإِنَّه يُصَدِّقُهم، وَلكِنَّه لاَ يَستَطِيعُ تَصوّرَ ذَلِكَ.

فهذا مثلُ الإنسان إِذَا أُخبرَ بصفات الرَّبِّ ﷻ، وَكَأَنَّه لِهَذَا المعنَى زَعَمَ بَعضُ المتكلمينَ أَنَّ رُؤيَةَ المؤمنينَ لربِّهم ﷻ فِي الآخرةِ إِنَّما تَكُونُ بِحَاسّةٍ سَادِسَةٍ يَخلُقُهَا لَهُم!

ولبيانِ خطَئِه أضرِبُ مَثلاً ثانيًا:

افرِضْ أَنَّه لا يُوجَدُ فِي الدنيَا مِنَ الألوان إلاَّ السَّوادُ والبياضُ، ثُمَّ أُخبر إنسانٌ بِأَنَّ هُنَاكَ شَيئاً يُرَى، أَلَيسَ يَقُولُ: أَسودُ؟ فَإِذَا قِيلَ: لا! فَيقُولُ: أَبيضُ؟ فيقال: لا، فيقول: فليس فِي الوجودِ شيءٌ يُرَى إلاَّ أَبيضُ أو أَسودُ!

فهذا مَثَلُ القومِ؛ فَإنَّهم لَمَّا لَم يَعرفُوا فِي المرئياتِ إلاَّ هذهِ المحسوساتِ قالوا: لو أَمكنَ رؤيةُ اللهِ ﷻ لكانَ مِنْ جنسِ هذهِ المحسوساتِ!

والمقصودُ مِنَ المثَالِ التفهيمُ، وإلاَّ فَلاَ يَخفَى أَنَّ الحُمرةَ مِنْ جنسِ الألوانِ، وليس اللهُ ﷻ من جنسِ الخَلقِ، ولو فُرض أنّ إنساناً لم ير....(١) تَنطَبِعُ فِيه صورتُه، ثُمَّ أُخبرَ بأَنَّ الإنسانَ يُمكنُه أَنْ يُدركَ بمَعُونة حَاسّة بَصرِه لَونَ حَدقَته، فَيعلمُ أَنَّها سوداءُ أو زَرقاءُ أو غَيرُ ذَلكَ بدونِ أَنْ يُخرِجَ إحدَى عَينَيه مِنْ مَوضعِهَا، وَلاَ يَتغيّرُ شَكلُهُ، أَليسَ يُبادرُ فَيقولُ: هَذَا محالٌ!

والمقصودُ مِنْ هَذه الأمثلةِ تقريبُ المعنَى الَّذِي ذَكرنَاه: مِنْ أَنَّ الإنسانَ يَجحدُ مَا لاَ يُحسُّ بِه، ولا بِمَا يُشبهُهُ.

ولو قلتَ لبدويٍّ -لم يَسمعْ بالآلات المختَرعة-: إنَّه يُمكنُنَا أَن نَسمَعَ كَلامَ أَهلِ أَمريكا ونحنُ بِحَضْرَمَوتَ بدونِ مُعجزةٍ، ولا سِحرٍ، ولاكَرامةٍ، لقال: هَذَا كذبٌ! وَلَو لم يَكُنْ قد سَمِعَ بالمعجزاتِ والكراماتِ والسحرِ مَا احتجتَ أَنْ تَقولَ له: بدونِ كَذَا وكَذَا.

إِذَا عَلمتَ هذَا؛ فَإنَّا نَقُولُ:

---

(١) في الأصل عبارة غير واضحة.

كَانَ الصحابةُ -وَمن بعدهم ممن لم يَتَحكَّكْ بالبدعِ- يَعلمونَ حَقَّ العلمِ أَنَّه لاَ سَبيلَ للعقلِ إِلَى تصوّرِ يد الله ﷻ / ولاَ سبيلَ للعقلِ ٠] أَنْ يُدركَ أَنَّه سُبحانه ليسَ لَه يَدٌ تَليقُ بِه، فَلمَّا أخبرَهم اللهُ ورسولُه بِأَنَّ للهِ يدًا آمنوا وصدَّقوا، فَليسَ فِي تَلكَ النُّصوصِ بِحَمدِ الله ﷻ لا كذبٌ ولا إضلالٌ، وليسَ فِي عقيدةِ السَّلفِ جهلٌ ولا ضلالٌ، فَإِنَّ الجهلَ بِمَا لَيسَ فِي قدرةِ الإنسانِ العلمُ به لاَ يُعدُّ نَقصًا، وإِنَّمَا الجاهلُ مَن يجهلُ ذَلكَ وَيَجهلُ أَنَّه جاهلٌ، ويَخيبُ ويطمَعُ فِيمَا ليسَ فيه مطمَعٌ، ويؤُولُ بِه الأمرُ إِلَى مَا سَمعتَ، وتَسمعُ.

وَاعلمْ أَنَّ سَببَ ضلالِ القومِ أمورٌ:

الأول: قِلةُ حَظِّهِم مِنْ مَعرفةِ الكتابِ والسُّنَّة.

الثَّانِي: تَقديسُهم للفلاسفةِ فَوقَ تقديسِ الأنبياءِ بدرجات.

الثالث: مَا في فطرةِ الإنسانِ من دعوى أَنَّ عَقلَهُ يَستطيعُ إِدراكَ كُلِّ شيءٍ، فَطرَه اللهُ عَلَى ذَلكَ لِئَلا يَكسَلَ وَيَتوانَى عَنِ المعارفِ والعلومِ، كَمَا فَطرَه عَلَى طُولِ الأَمَلِ لِيبقَى فِي عمَارةِ الدُّنيَا، وعدَّلَ ذلك بالعقلِ لِيَكبحَه عَنْ تَجاوزِ الحدِّ فِي ذَينكَ الأَمرينِ، وَهَؤلاءِ القومُ نَشَأُوا عَلَى التَّطلُّعِ والتعمّقِ، فاعتضَدَت الفطرةُ بالعادةِ، فأَغفلَهُم ذَلكَ عَمَّا يُقرِّرونه من أَنَّ الإدراكَ لا يكونُ إِلاَّ بإحساسٍ أَوقيَاسٍ كَمَا سَلَفَ، فكلّفوا عقولَهم أَنْ تُدرِكَ ما ليس من شَأنِهَا إِدراكُه، فصارتْ

تَّقيهم[١] بالتخيّلات، وقد أُثِرَ عن الشَّافعي رحمَهُ اللهُ تعالى أَنَّه قَالَ: "إِنَّ للعقلِ حدًّا ينتهِي إِلَيه، كَمَا أَنَّ للبصرِ حدًّا ينتهِي إِلَيه".

أقول: وقد جرَّبنَا أَنَّ مَنْ كَلَّفَ بَصرَه إدراكَ مَا لاَ يَستطيعُ إدراكَه يُخيَّلُ إليه أَنَّه يُدرِكُ ذَلكَ، فَكَمْ مَرَّة تراءَى النَّاسُ الهلالَ فتراءيتُه مَعهم، فَإِذَاحدَّقتُ / وأَمعنتُ فِي النَّظرِ يُخيَّلُ إِلَيَّ أَنِّي قد رَأَيتُه، ولَكنَّها خطفةٌ لاَ تَثبُتُ، ثُمَّ أيأسُ منْ ذَلكَ الموضعِ فأنظرُ إِلَى موضعٍ آخرَ، فَيُخَيَّلُ إليَّ مثلُ ذَلكَ؛ فعلمتُ أَنَّ تلكَ الخَطفةَ هِي صورةٌ خياليةٌ لمَا أَتخيَّلُهُ تَبْرُزُ إِلَى العِيَان؛ لقوة التَّخيُّلِ وكَدِّ البصرِ.

...[٢] فَكَثِيرًا مَا يَعرِضُ للعقلِ مثلُ هَذَا إِذَا كُلِّفَ إدراكَ مَا لاَ يُدرِكُ، وَالفرقُ أَنَّ خطأَ البَصرِ يَنتبِهُ لَهُ العقلُ، ولا يَكادُ يَنتبهُ لِخطأ نَفسِه.

لَو بِغَيْرِ الماءِ حَلقِي شَرِقٌ
كُنْتُ كَالغَصَّان بِالمَاءِ اعْتِصَارِ[٣]

وكَثيرًا مَا يُدرِكُ العقلُ خطَأَ مَا تَصوّرَه ولكنَّه لا ييأسُ، فَلاَ يَزَالُ فِي أَخذٍ وردٍّ إِلَى أَنْ يَكلَّ ويَمَلَّ؛ يَسمعُ بِذَهَاب تَعَبه سُدى فيقنعُ بِالشُّبهةِ التي وقفَ عِندَهَا، ومَثَلُه مَثَلُ مُسافرٍ يَأبَى أَنْ يَنْزِلَ لِيستَريح

(١) كذا!

(٢) في الأصل عبارة لم يظهر رسمها.

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي. انظر: "مقايس اللغة" (٣٨٣/٤).

إلاَّ فِي مَوضعٍ حسنٍ جميلٍ، وليسَ أَمَامَه مَوضعٌ كَذَلكَ، فَلاَ يَزَالُ كُلَّمَا أَتَى عَلَى موضعٍ لم يره على الشَّرط حتَّى يَعقلَهُ التَّعبُ والإعياءُ؛ فينْزلُ ويُسَلِّي نفسَه ويُغَالطُهَا، يزعُمُ أَنَّ ذَلِكَ الموضِعَ حسنٌ وجميلٌ.

وأنتَ إِذَا كُنتَ قَد وَقفتَ عَلَى بَعضِ الكُتُبِ المُطَوَّلَة فِي الفلسفة وتَدبَّرتَهَا تَحققتَ هذَا المَعنَى، ولاَ تَكَادُ تَجدُ شبهةً عقليّةً قَد قَرَّرَهَا أحدُهم عَلَى أَنَّها برهانٌ قاطعٌ إلاَّ وَجدتَ غيرَه قَد نَقَضَهَا، ثُمَّ يَجِيءُ ثالثٌ فَيَدفَعُ هذَا النقضَ، فَيجِيءُ رَابعٌ فيردُّ ذَلِكَ الدَّفْعَ، وهَكَذَا. / [٢١]

حُجَجٌ تَهافتُ كَالزُّجَاجِ [تَخَالُهَا
حَـقًّا وَ] كُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورٌ[(١)]

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ أَعظَمَ مَا يَستَندُونَ إليه هُوَ الاستقراءُ؛ فَيستَقرِئُونَ مَا يَدخُلُ تَحتَ حَواسِّهم حتَّى تَنتَظِمَ لَهُم مقدّمةٌ كليّةٌ بالنسبة إِلَى مَا استقرَؤُوه، ثُمَّ يزعُمُونَ أَنَّه لاَ يَخرُجُ موجودٌ عَنْ تلكَ الكُلِّية، وذَلِكَ أَمرٌ بَديهيُّ البُطلان؛ فَإِنَّهم يَقُولُونَ: الحيوانُ كُلُّه يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسفَلَ إلاَّ التِّمسَاحَ، فَلو فَرضنَا أَنَّهُم لَم يَروا التِّمساحَ ولاَ سَمِعُوا به -كَأَن كان فِي أَمرِيكَا قبلَ اكتِشَافِهَا- فَهَذَا الاستقراءُ يَكُونُ فِي زَعمِهِم

(١) لم أجده منسوباً لأحد، وقد أنشده الخطابيُّ في "الغنية عن الكلام وأهله".
انظر: "المجموع" لابن تيمية (٤/٢٨)، و"صون المنطق" للسيوطيّ (٩٩).

برهانًا قاطعًا عَلى أنَّه لاَ يُوجدُ حيوانٌ يُحرِّكُ فَكَّهُ الأعلى! وَهُمْ يُبَالِغُونَ بزَعمِهِم فِي نَفي مشابهةِ الربِّ ﷻ لشيءٍ مِنْ خَلقِه، ثُمَّ يَحكُمُونَ عليهِ بِمَا استَقرَؤُوه مِنْ خَلقِه.

ومِنْ أَعظمِ بلايَا العقلِ دعوَاه أَنَّه لاَ يَتعَالَى عَنْ إدرَاكِه شيءٌ، فكثيرًا مَا يَنظُرُ فَإِذَا لم يُدرِكْ جَحَدَ، ولا سِيَّمَا عقولِ هؤلاءِ القومِ الَّذينَ تَسرَّبَ إِليهم تَقديسُ الفَلاسفة وَ[أهلِ] الرَّيبِ فِي النُّبوة عَلَى تَفَاوتِهم فِيه، وَمَثَلُ ذَلكَ مَثَلُ نَفرٍ مِنَ النَّاسِ فيهم رجلٌ يَرَى أَنَّه أَحَدُّهم نظرًا، فَيرى آخرُ منهمُ الهلالَ فيخبرُ أَصحَابَه، فَيَترَآه ذَلكَ الرجلُ فلاَ يَرَاهُ، فيُبَادرُ بتَكذيبِ القائلِ: "إِنِّي أَرَاهُ"، قائلاً: لَو كَانَ الهلالُ طالعًا لرأَيتُه؛ لأَنَّني أَحَدُّ الجماعة نظرًا!

وَهذَا مِنْ أَعظَمِ غَلَطِ العقلِ، فَتَرَاهُ يَنفِي وُجُودَ بعضِ الأشياءِ، ويُنْكِرُ بعضَ الأحكامِ، ويَرُدُّ كثيرًا مِنَ الأخبارِ؛ / لأَنَّه لم يُدرِكْهَا، أَو لَمْ يُدرِكْ وَجهَ صِحَّتِهَا أَو مُطَابَقتِها للحكمَة، [ولولا] هَذَا الخَطَأُ وَمِثلُه لم يَكَدْ يَغلَطُ عاقلٌ وَلاَ يَضلُّ، وَلاَ استحَلَّ مسلمٌ أَنْ يَذُمَّ المعقولاتِ، ويُحذِّرَ مِنْ شدةِ الاعتمادِ عَليهَا، فَإِنَّ الدِّينَ لاَ يَقُومُ إلاَّ عَلَى العقلِ كَما قَدمنَا. [٢

وَمما يُتَّقى به خطأُ العقلِ -إِذَا زَعَمَ أَنَّ إدراكَه قاطعٌ- أَنْ يَفرِضَ صاحبُه أَنَّه اجتمعَ بِمن هُوَ أَكملُ منه وأعقلُ، فَأخبره برأْيه فِي تلكَ

القضية، فَقَالَ له الأكملُ: أخطأتَ! فَإنْ أَحَسَّ فِي نَفسه أثرًا لِقَولِ الأكملِ: "أَخطأتَ" فَليعلم أَنَّ إِدرَاكَه ذَلكَ لَيسَ بِقَاطِعٍ.

وقد بَحَثَ مَعي مسلمٌ فِي مسألة معروفة، فَزعَمَ أَنَّ العقلَ القاطعَ يدلُّ عَلَى نفيهَا، فَقُلتُ لَه: لو فرضنَا أَنَّ النَّبِي ﷺ لاَ يَزَالُ حَيًّا، وَأَنَّنا سَأَلنَاهُ عَنْ هَذِهِ المسألة فقالَ: هِي حقٌّ ثَابتٌ، فَهَل تُصَدقُهُ؟

فَقَالَ: وَكَيفَ لاَ أُصَدِّقُه؟

فقلتُ له: فَأَينَ العقلُ القاطعُ؟

فَإِنْ قُلتَ: إِنَّهُم يُجِيبُونَ عَنْ مِثلِ هَذَا بِأَنَّه يَستَحِيلُ أَنْ يَقُولَه النَّبِي ﷺ.

قلتُ: فإنَّهم يَرُدُّونَ النُّصوصَ الصريحةَ مِنَ القرآنِ بِنَحوِ ذَلكَ.

فَإِنْ قُلتَ: وَلَكنَّهُم يَتَأَوَّلُونَهَا.

قلتُ: قد تقدَّمَ أَنَّ حَملَهَا عَلَى التَّأويلِ مَعناه / نسبةُ الكَذِبِ إِلَى اللهِ ورَسُولِه. [٢]

وبعدُ؛ فالمكابرةُ لاَ دَواءَ لَهَا، وَالمقصودُ إرشَادُ مَنْ فِي قَلبه خَيرٌ إِلَى أَنْ يَفرِضَ مَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَنظرَ فَلعلَّه يَتبيّنُ لَه خَطَؤُه فِي تَوَهّمِ القطعِ.

فَإِنْ قالَ قائلٌ: إِنَّما استقامَتْ لَكَ الحجةُ لأَنَّكَ مَثَّلْتَ بالحياةِ

واليد، ومنَ الصِّفَات مَا لاَ يَظهرُ استقامةُ تلكَ الحجة فيه، وَمِنْ ذَلكَ كَونُ اللهِ ﷻ عَلَى عَرشِهِ فَوقَ السَّمَوَات، وَكَونُهُ يَنْزِلُ كُلَّ ليلةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، وَيَجِيءُ يومَ القيامةِ، وغيرُ ذَلكَ.

أَقُولُ: الحجةُ مثبتةٌ فِي هذهِ كلِّها؛ لأنَّ الفلاسفةَ وَمُقلِّديهم أثارُوا شبهًا ليستْ ممَّا فُطرتْ عَليهِ العُقُولُ، وَلاَ كَانَ يَعرفُهَا العربُ الَّذينَ تَلقَّوا الشَّريعةَ غَضَّةً، وقدْ كُنتُ أَحببتُ أَنْ أُوَضِّحَ ذَلكَ مُفَصَّلاً، ثُمَّ ضَرَبتُ عَنْ ذَلكَ لِمعنًى سَأَذكُرُهُ فِيمَا بَعدُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، / فَلأَكتَفِ بِجَوَابٍ إِجمَاليٍّ: [٣

قد عَلمتَ أَنَّ الإِخبَارَ بكلامٍ لَهُ مَعنًى ظاهرٌ، وَليسَ عندَ المخاطَبِ قرينةٌ تُوجبُ صرفَه عَنْ ظَاهرِه يَكُونُ كذبًا، ولاَ تُغني توريةُ المتكلِّمِ فِي نفسِه، أو ملاحظتُه قرينةً يَعلمُ أَنَّ المتكلِّمَ لا يَشعُرُ بِهَا، كأَنْ يَقْدَمَ رجلٌ منَ اليَمَنِ إِلَى الحجازِ، فيسأَله رجلٌ عَنْ أَبيه، فَيقُولُ: إِنَّه قَد مَاتَ، ويُريدُ فِي نَفسِهِ أَنَّه نَائمٌ، وَيزعُمُ أَنَّ وجودَ الأبِ فِي اليَمَنِ حيًّا يُرزَقُ قرينةٌ!

وَعَلمتَ أنَّ الكذبَ مُحالٌ أَنْ يَقَعَ مِنَ اللهِ ﷻ وَرسولِه، واللهُ ﷻ إِنَّمَا أَنزلَ الكتبَ وَأَرسلَ الرُّسُلَ لهدايةِ النَّاسِ إِلَى السِّرَاطِ

المستقيم لا لإضلالهم(١).

فإذا أحطت بهذا؛ فكل نص في كتاب الله عز وجل أو في السنة المقطوع بها -يخبر بصفة من صفات الله عز وجل، وله معنى ظاهر يعلم أن العرب الذين دعاهم النبي ﷺ لا يفهمون غيره- فلا مفر للمسلم من الإيمان به.

ثم اعلم أن من الصفات ما لا شبهة لمن أنكره أصلاً، كما قد قدمنا في الحياة واليد مفصلاً.

ومنها ما لم تكن فيه شبهة ولكن نشأت الشبهة فيه / لمن اطلع [٣] على كلام الفلاسفة، وهذا لا بد للمسلم من الإيمان به وتكذيب الفلاسفة، علمًا بأن العقل الإنساني قاصر، وأن إدراكه يتفاوت، وأنه كثيرًا ما يتوهم أنه قد أدرك إدراكًا قطعيًا وهو مخطئ.

ومن تأمل اختلاف الفلاسفة والمتكلمين من كل أمة، وتخطئة آخرهم لأولهم -مع زعم كل منهم أن عقله أدرك ما قاله إدراكًا خاطئًا- تبين له هذا، ولو اطلعت على آراء فلاسفة العصر لرأيت من ذلك كثيرًا جدًا.

ومنها ما تعرض الشبهة فيه لكل أحد، وهذا لا بد للمسلم من الإيمان به، وصرف نفسه عن استرسالها في الفكر.

---

(١) في الأصل زيادة: "وقال تعالى (في الزمر ٤٠)". وهو قوله تعالى: ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾، ولم يظهر لي وجه مطابقته لما قبله من الكلام، ولعل المراد الآية التي بعد هذه، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾، والله أعلم.

فَفي الصَّحيحين(١) منْ حَديث أبي هَريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: "**يأتي الشَّيطانُ أَحدَكم، فيقُولُ: مَنْ خلَقَ كذا؟ مَنْ خلَقَ كذا؟ حتَّى يقُولَ: مَنْ خلَقَ ربَّك؟ فإذا بلَغه فلْيستعذْ بالله ولينته**".

وَفيهما منْ حَديثه(٢) أيضًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "**لاَ يَزالُ النَّاسُ يتساءَلُونَ حتَّى يُقالَ هَذَا: خلَقَ اللهُ الخَلْقَ فَمنْ خلَقَ الله؟ فَمنْ وَجدَ منْ ذَلكَ شيئًا؛ فَليقُلْ آمنتُ بالله ورسله**".

وفي رِوَاية لأَبي دَاودَ(٣): "**يزالُ النَّاسُ يتساءَلُونَ حتَّى يُقالَ هَذَا: خلَقَ اللهُ الخَلْقَ فمنْ خلَقَ الله؟ فإذَا قَالُوا ذَلكَ فقُولُوا: اللهُ أَحدٌ اللهُ الصَّمَدُ لم يَلد ولم يولد ولم يكُنْ له كُفوًا أَحد، ثُمَّ لِيتفلْ عَنْ يَسارِه [ثَلاثًا] وَليستعذ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرجيمِ**".

وَذَلكَ أَنَّ الفكرَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتصوَّرَ أَنَّ اللهَ ﷻ لم يَزلْ ولا نهاية لأَولِيَّتهِ تَاه وتحيّر. /

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١/٢/١٥٤- نووي) من طريق عروة عنه به .

(٢) البخاري (٧٢٩٦)، ومسلم (١/٢/٥٣- نووي)، والصواب أنه من مسند أنس.

(٣) برقم (٤٧٢٢).

[٤]

[المبحث الثاني:

في تفسير قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ... ﴾][1]

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

اختلفَ النَّاسُ فِي هَذه الآيةِ حتَّى كَادَتْ تَصيرُ هِيَ نَفسُهَا مِنَ المُتشَابه، وَقَد يُسِّرَ لِي فِي فَهمِ مَعناهَا سَبِيلٌ وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَأَقُولُ:

قَدْ ثَبتَ أَنَّ القُرآنَ كُلَّه مُحكَمٌ؛ لِقَوله تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود: ١]، وأَنَّه كلَّه متشابهٌ؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ

---

(١) في الأصل بدل هذه الزيادة: "فصل".

ﵟٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ...ﵞ [الزمر: ٢٣].

وَثَبَتَ بِالآيَةِ المُصدَّرِ بِهَا أَنَّ مِنه مَا هُو مُحكَمٌ غيرُ مُتشابهٍ، وَمِنه مَا هُوَ مُتَشابهٌ غيرُ محكمٍ.

واتُّفِقَ عَلَى أَنَّ المُرادَ بِالإِحكامِ فِي قَولِه تَعَالَى: ﵟأُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥﵞ عدمُ الخَللِ فِي الحُسنِ والصِّدقِ ومُطَابقةُ الحكمةِ، وبالتَّشَابُهِ فِي قَولِه تَعالَى: ﵟكِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗاﵞ أنَّ بَعضَه يُشبه بَعضًا فِي الحسنِ والصِّدقِ ومُطابقةِ الحكمةِ، فَلاَ مُنافَاةَ بَينِ هَذَا الإِحكامِ وَهذَا التَّشَابُه.

وَأَمَّا الإِحكامُ والتَّشَابُهُ فِي الآيَةِ المصدَّرِ بِهَا فَهِي صريحَةٌ فِي تَنَافِيهِمَا، وبِذَلِكَ يُعلمُ أَنَّ لِكُلٍّ منهُمَا مَعنًى غيرَ المعنَى المتقدِّمِ، فَبحَثْنَا عَنْ ذَلِكَ فَوجَدنَا المُحكَمَ مُحكمًا لاَ يَحتَملُ إلاَّ ذَلكَ المعنَى الواحدَ، وَأَنَّه لاَخَلَلَ فِيه، والقرآنُ كُلُّه مُحكَمٌ لا خللَ فيه البتةَ، ولكنْ يُمكنُ أَنْ يُقَالَ: / الخللُ المُنتَفِي عنِ القرآنِ الْبتةَ هو الخللُ الحقيقيُّ، فَأَمَّا مَايُتَوهَّمُ خَللاً وَليسَ فِي الحقيقةِ بِخَللٍ فَهُو موجودٌ فِي القُرآنِ، فَيجوزُ أَنْ يُقَالَ: أُحكمتْ آياتُه فِي الحقيقةِ، فمنه آياتٌ محكماتٌ ليسَ فيها خللٌ ولا مَا يُتوهَّمُ خللاً، وَأُخرُ فِيهَا مَا يُتوهَّمُ خللاً فَهِيَ المتشابِهاتُ. [٢٥]

وقبلَ أَنْ نَبُتَّ الحكمَ فِي هذَا ننظرُ فِي معنَى ﵟمُتَشَٰبِهَٰتٞﵞ،

فنَجدُ المعنَى المتبادرَ أَنَّ كُلَّ آية منها تُشبه الأُخْرَى، وَهذَا عامٌّ فِي آياتِ القرآنِ كلِّها، كَما قَالَ تعالَى: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾.

فَإِنْ قيلَ: إنَّ هُناكَ وَجهًا تَتَشَابَه فِيه الآياتُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا مَا يُتَوهّمُ خللاً مختصَّة به، وهو توهّمُ الخللِ فِي كُلِّ آيةٍ منهَا.

قُلتُ: ولكنَّ هذَا لاَ يَكفِي لتَخصيصهَا بلفظ: ﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾، فإنَّ المحكمات أيضًا فيهَا وَجهٌ تَتَشابَهُ فيه، وهو خَاصٌّ بِهَا، وَهُو أَنَّه لَيسَ فِي كُلٍّ مِنهَا خَلَلٌ، ولاَ مَا يُتوهّمُ خللاً.

ويمكنُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ آيةٍ منَ المتشابهات متشابهةٌ فِي نَفسهَا، عَلَى أَنْ يَكُونَ المعنَى: مُتشابهاتٌ معانيها، أي: يَتشابَهُ فِيهَا مَعنيان، أومعان[1]، كمَا يُقَالُ: اشتبه عَلَيَّ الأمرُ، أَي: اشتبهَ صوابُه بِخطئه، ويقالُ: اشتبه عَليَّ الأمرانِ، أي: لم تُميِّزْ بينَهُمَا.

فَإِنْ قلتَ: ولكنَّه لاَ يُقالُ: تَشابه عليَّ الأمرُ!

قلت: لا أستحضرُ شَاهدًا لذَلكَ، ولكنْ "اشتبَه" و"تشَابَه" بمعنًى، قال تعالَى: ﴿ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ [الأنعام: ٩٩]. /

وقَد قَالَ المُوَلَّدُ:

رَقَّ الزُّجَاجُ وراقَتِ الخَمرُ   تَشَابَهَا فَتَشَاكَلَ الأَمرُ[2]

---

(١) في الأصل: "معاني".

(٢) وتمامه: "فكأنما خمر ولا قدحٌ   وكأنما قدحٌ ولا خمر". =

الشَّاهِدُ فِي قَوِلهِ: "وتَشَاكَلَ الأَمرُ".

فَلنَترُكْ هَذَا هَهُنَا، ولْننظُرْ فِي بَقيَّةِ الآية، لَعلنَا نَجدُ فِيهَا مَا يُبَيِّنُ المقصودَ:

قالَ تعالَى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾.

دلّتِ الآيةُ أَنَّ المتشابهَ مِن شَأنِه أَنْ يَتّبعَه الزَّائِغُونَ ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تَأوِيله.

ومنَ المعقولِ أَنَّ الآيةَ الَّتي تَتَشَابَهُ مَعانيهَا يَتّبعُهَا الزَّائغُ ابتغاءَ الفتنة؛ ليحملَهَا عَلَى المعنَى الَّذي يُوافقُ هواه، ولكنَّ قولَه تَعالَى: ﴿ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ يَدُلُّ أَنَّ ابتغاءَ تأويلِ المتشابهِ زَيغٌ.

فَإِنَّ قِيلَ: إِنَّمَا يَكُونُ زَيغًا فِي حَقِّ الزَّائغينَ؛ لأَنَّهم يَبْتغُونَ الفتنةَ.

قلتُ: لاَ أَرَى هَذَا شَيئًا، إذ لو كانَ كَذَلكَ لكانَ المَدارُ عَلَى ابتغاءِ الفتنةِ، ولَمَا ظَهَرَ معنًى لِزيَادَةِ: ﴿ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾، بَل وَلاَ

= ووجهه أن "تشاكل" و"تشابه" من بابة المماثلة، والمقصود أنه من لم يعرف الزجاج والخمر إذا رأى زجاجة فيها خمر لم يكد يحصل له فرق، فتارة يقول: خمر، وتارة يقول: زجاج، والله أعلم.

وأما كون "اشتبه وتشابه" يأتيان بمعنى فلأنهما من باب افتعل وتفاعل.

تَخصيصَ المتشابه؛ لأَنَّ مُبتغِي الفتنة يبتغيها فِي كلِّ آيةٍ مِنَ القُرآنِ، وَإِنْ كَانَ ابتغاؤُه إِيَّاهَا فيمَا تَشابَهتْ مَعانيه أَكثرَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّمَا يَكُونُ ابتغاءُ تَأويلِه زَيغًا فِي حَقِّ هَؤلاءِ؛ لأَنَّهم غيرُ رَاسِخينَ فِي العِلمِ.

قُلتُ: لاَ أَرَاه كَذلكَ؛ لأَنَّ مَن لَيسَ بِراسخٍ فِي العلمِ قَد يُخطِئُ فِي فَهمِ المُحكمِ أيضًا.

وَأَوْضَحُ مِنْ هَذَا كلِّه قَولُه تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، / فَقَصرَ عِلمَ تَأوِيلِ المتشابِه عَلَى اللهِ عَجَلَّ.

فَإِنْ قُلتَ: فَقد قَالَ: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾؟

قُلتُ: لَيسَ هَذَا عطفًا البتةَ، وإِنَّمَا هُو مُعَادِلُ قَولِه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾، فَكَأَنَّه قَالَ: وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ...[1]

فَالآيةُ كَقَولِكَ: أَمَّا زَيدٌ فَفِي المسجدِ وعَمرو ذَهَبَ إِلَى السُّوق، اختارَ هَذَا المعنَى ابنُ هِشامٍ فِي "المغني"[2]، وَهُوَ المختَارُ؛ لأَنَّ "أَمَّا"

---

(١) هذه النقاط من الأصل، وهي إشارة من المصنِّف إلى تقدير القارئ.

(٢) (١/٦٨- ٦٩).

وهذا يدل على أنه الأقوى في الاختيار، وإلا فقد أشار المصنِّف إلى تصحيح القولين في "القائد" (ص٣٥٧).

للتفصيلِ، وَذِكرُ القسمينِ أَو الأَقسامِ بَعدَهَا هُوَ الأَصلُ، والحذفُ خلافُ الأَصلِ.

فَلَمَّا كانَ قَولُه: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ يَحْتَمِلُ أَنَّه القسمُ الثَّانِي، ويَحتمِلُ خَلافَه، فحملُه عَلَى أَنَّه القسمُ الثَّاني هُو الظَّاهرُ حَتمًا، ويؤيّدُ ذَلكَ أَنَّ القائلينَ بِالعطفِ قَالُوا: إنَّ قولَه: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أي: هُم يَقُولُونَ، وَلاَ يَخفَى أَنَّ الأمرَ إِذَا دَارَ بَينَ الإِضمارِ وعَدَمِه فَالأَصلُ عَدمُه.

وَمنهُم مَنْ جوَّزَ أَنْ يَكُونَ حالاً، وَهُو بَاطلٌ؛ لأَنَّ الحالَ قيدٌ فِي عَامله، فَيصيرُ المعنَى: ومَا يَعلمُ تَأويلَه فِي حَالِ قَولِ الرَّاسخينَ كَذَا وَكَذَا إلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ، فَيُفهَم منه أَنَّ غَيرَ اللهِ والرَّاسِخينَ قَد يَعلمُ تَأويلَه فِي غَيرِ تَلك الحالِ! وَلاَ وَجهَ لِهَذَا.

وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّه حَالٌ مِنْ ضَميرٍ محذوفٍ، والتقديرُ: يَعلمونَهُ حَالَ كَوهُم يَقولونَ. [وهَذَا] تَعَسّفٌ بِتكثيرِ الإضمارِ، ويَلزمُ أَنَّ اللهَ / وَالرَّاسِخينَ لاَ يعلمُونَ تَأويلَه إلاَّ فِي تِلكَ الحالِ! وَهَذَا مُحَالٌ. [٢٦]

فَإنْ حُمِلَ قَولنَا: "هُم يَعلمونَه" عَلَى الرَّاسِخينَ وحدَهم، فَكذلكَ يَلزمُ مِنه أَنَّهم لاَ يَعلمُونَه إلاَّ فِي تِلكَ الحالِ، وَهُنَاكَ مُصَارعاتٌ

وَمُقَارعاتٌ، انظُرهَا فِي: "رُوحُ المعانِي"[١] إنْ أَحببتَ.

وَأوضحُ مِنْ هَذَا كلِّه: أَنَّه صحَّ -كَمَّا فِي المُستدركِ وَغيرِه[٢]- عنَ ابنِ عباسٍ -وَهُو المدعوُّ لَه بتعلُّمِ التَّأويل- كانَ يَقرأَ: (ومَا يعلمُ تَأويلَه إلاَّ اللهُ وَيقولُ الرَّاسخونَ..).

وَحُكِيَ مثلُه عنْ أُبيٍّ بنِ كَعْبٍ[٣]. وَقَد صَحَّ عَنِ النَّبي ﷺ قَولُه: " **أَقرؤكُم أُبَيٌّ**"[٤].

---

(١) (٨٣/٣).

(٢) "المستدرك" (٣١٧/٢ برقم٣١٤٣)، وعبدالرزاق في "تفسيره" (١١٦/١).
قال الحاكم: صحيح. وكذا صححه الحافظ في "الفتح" (٢١٠/٨).

(٣) حكاه عنه الفراء في "المعاني" (١٩١/١).

(٤) هذا اللّفظ جاء في حديث مشهور أوله: "**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر** ...".
أخرجه الترمذي (٣٧٩٠)، وابن ماجه (١١٥٤)، والحاكم (٤٢٢/٣)، وابن حبان (٢٢١٨)، والبيهقي (٢١٠/٦) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس.
وسنده صحيح في الظاهر، غير أنَّ الحُفّاظ المتقدِّمين في هذه الصناعة قد أعلّوه بالإرسال، كالدارقطني في "العلل"، والحاكم في "المعرفة" (٣٦٥)، والبيهقي في "الفصل" (٦٧٧/٢-٦٧٨)، وهو اختيار الإمام البخاري كما يدل عليه صنيعه في "صحيحه" (٩٣/٧- فتح).
وانظر: "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٤٢٥/٥)، و"المقاصد" للسَّخاوي (ص٤٨).

وَجَاءَ عَنْ ابنِ مسعودٍ -وَهُو هُو- أَنَّه كَانَ يَقرأُ: (وإِنْ تَأويلُه إلاَّ عِندَ اللهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي العلمِ [يَقولُونَ])(١).

فَلو كَانَ المعنَى عَلَى العطفِ لَقَالَ: وَالرَّاسخِينَ كَمَا لاَ يَخفَى.

وقد رُوِيتْ عَنِ النَّبي ﷺ وأَصحابه آثارٌ كثيرةٌ تُصرِّحُ بأَنَّ المتشابهَ لا يعلمُهُ إلاَّ اللهُ تَعَالَى وحدَهُ. انظرهَا فِي: "الدُّرُّ المَنثُور"(٢).

وسياقُ الآياتِ يَدلُّ عَلَى ذلكَ، فإنَّ قَولَ الرَّاسِخينَ: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ ظَاهرٌ فِي عَدمِ عِلمِهم بتأويله، وإنَّما عَلِمُوا أَنَّه حقٌّ لأَنَّه مِن عِندِ رَبِّهم، فَكَأَنَّهم قَالُوا: أَمَّا مَا عَلمنَا تَأويلَه فَقد عَلمنَا أَنَّه حقٌّ بِعلمنَا بِتأويله، وَأَمَّا المتشابهُ فَإِنَّنا نُؤمنُ بِه؛ لأَنَّه أَيضًا مِن عِند رَبِّنَا، فهو حقٌّ وإنْ لَم نعلَمْ تَأويلَهُ.

وقولُهم بعد ذلك: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ظَاهرٌ فِي أَنَّ المتشابِهَ مَظِنَّةٌ لأَن يَكُونَ سببَ الزَّيغِ، / فَتحملُه هذه الأشياءُ عَلَى الجَهلِ بِحقيقة حَاله، وَبِأَنَّ العقلَ لَه حَدٌّ يَنتهِي إِليه، كَمَا أَنَّ للبَصرِ حَدًّا يَنتهِي إِليه، وَرُبَّمَا حَملته عَلَى الخَوضِ وَالكلامِ والنَّقضِ والإِلزَامِ [٧]

---

(١) انظر: "المصاحف" لابن أبي داود (١/٢/١٧٥)، و"معاني القُرآن" للفراء (١/١٩١)، و"الدُّر المنثور" للسيوطي (٢/٦).

(٢) (٢/٧ وما بعدها).

فِيما نَعلمُ أَنَّه لاَ سَبِيلَ لَه إِليه، وَكَم مِنْ رَاسِخٍ يَرمِيه النَّاسُ بِالكفرِ وَالضَّلالِ! وكم مِن زَائِغٍ يَتَّخذونَه إِمَامًا فِي الدِّينِ!

فالحقُّ أَنَّ هذِه الآياتِ أفادتْ علامةَ الزَّائِغِ، وآيةَ الرَّاسِخِ:

فَعلامةُ الزَّائغِ اتِّباعُ المتشابهِ وابتغاءُ الفتنةِ وابتغاءُ تأويلِه، وَإِذا خَفِي عَلينَا ابتغاءُ الفتنةِ لَم يَخْفَ ابتغاءُ التأويلِ.

وآيةُ الرَّاسخِ الكَفُّ عَنْ ذَلِكَ وَالاكتفاءُ بقولِهِ: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾.

وفِي الصَّحيحين[1] وغيرِهما مِن حَديث أمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضي اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبي ﷺ تلاَ هَذه الآيات، ثُمَّ قالَ: "**إذا رَأَيتُم الَّذين يَتَّبِعُونَ مَا تشابهَ منه فَأُولئكَ الَّذينَ سماهمُ اللهُ فاحذَروهم**".

...........[2] /

وَلَو كَانُوا قَد عَلمُوا تَأويلَه لَكَانَ بِالنَّظرِ إِليهم كالمحكمِ، وتعليلُ اتباعِ الزَّائِغين للمتشابهِ بقولِه: ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ ظاهرٌ

(١) البخاري (٢٥٤٧)، ومسلم (١٦/٢١٦، ٢١٧- نووي) عن يزيد التستري، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عنها به.

(٢) في الأصل بياض استغرق صفحة كاملة، ويبدو من الاستئناف أنه عاد إلى تقرير عدم العطف في الآية على لفظ الجلالة.

فِي أَنَّ ابتغاءَ تَأويلِه زَيغٌ، إذ لَو كانَ الزَّيغُ إنَّما هُو فِي اتّباعِه ابتغاءَ الفتنة لَمَا كانَ لقولِه: ﴿ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ معنًى!

فَإنْ قِيلَ: سَلّمنا أَنَّ ابتغاءَ تَأويلِه زَيغٌ، وَلكنْ لِغيرِ الرَّاسِخين.

قلتُ: الرُّسوخُ فِي العلمِ أَمرٌ خَفِيٌّ، لَيس هُو كَثرةَ العلمِ، فكم مِن رَجلٍ كثيرِ العلمِ لَيس بِراسِخٍ. قَالَ تعالَى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

وقال ﷻ: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وفِي الحديثِ: "**إنَّ أخوفَ مَا أَخافُ عَلَى أُمتي كُلُّ مُنافِقٍ عليمِ اللسان**"(١).

وقَالَ الحسنُ البصرِيُّ: "العِلمُ علمانِ: فَعلمٌ فِي القَلبِ، فَذَلِكَ

---

(١) أخرجه أحمد (١/٢٢، ٤٤) بسند جيد عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر موقوفًا.

وقد روي مرفوعًا، وهو خطأ. وروي من مسند عمران بن حصين ولا يصحّ. وانظر: "العلل" للدارقطني (٢/١٧٠، ٢٤٦).

العلمُ النَّافعُ، وَعِلمٌ عَلَى اللسانِ، فَذَلكَ حُجَّةُ اللهِ عَلَى ابنِ آدمَ".
سُنَنُ الدَّارِمِي (ج١ ص١٠٧)[١].

والأحاديثُ والآثارُ فِي هذه كثيرةٌ.

وَقَد كانَ عبدُالملكِ بنُ مروانَ وأبو جعفرٍ المنصورُ العباسيُّ من كِبَارِ العلماءِ وهما طاغيتان، وكذلك الواقديُّ، والشَّاذَكُونيُّ، ومحمدُ بنُ حميد الرازيُّ[٢]، وهؤلاءِ رماهُم أئمةُ الحديث بأَنَّهم كانوا يَكذبُون على رسولِ اللهِ ﷺ، وأمثالُهم كثيرٌ، / ومِنَ العلماءِ مَن هو دُونَ هَؤُلاءِ فِي العلمِ ولكنَّه معدودٌ مِنَ الرَّاسخينَ. [٢٨]

فالرُّسوخُ إِذَن حالٌ قلبيةٌ؛ كَما قَالَ النَّبيُّ ﷺ فِي الغِنَى: "**ليسَ الغنَى عن كثرةِ العَرَضِ، ولكنَّ الغِنى غِنى النَّفسِ**"[٣]؛ فَكذلكَ نَقُولُ: لَيسَ الرُّسوخُ عن كثرةِ العلمِ، وَلكنَّ الرُّسوخَ رسوخُ الإيمانِ فِي القَلبِ، ويوشكُ أَنْ يَكُونَ هُوَ اللبَّ [كما] فِي قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) (رقم٣٧٤) ، وسنده صحيح.

(٢) قال الإمام أحمد في الواقدي: "هو كذّابٌ يقلب الأحاديث". "الميزان" (٦٦٣/٣).
وقال صالح جزرة: "ما رأيتُ أحذق بالكذب من ابن حميد وابن الشاذكوني". "الميزان" (٥٣٠/٣).

(٣) رواه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٤٠/٧- نووي) عن أبي هريرة.

وَإِنَّه لَيُشَمُّ رَوائحُ الرُّسوخِ مِن قَولِه: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران: ٧-٩].

فالرَّاسِخُ دَائمُ الخوفِ والخَشية من رَبِّه ﷻ، مُسيءٌ للظَّنِّ بنفسه، فَكم مِن رَاسِخٍ لاَ يَرى أَنَّه رَاسِخٌ، وَكَم مِن زائغٍ يَرى أَنَّه مِن أَرسَخِ الرَّاسخينَ؟

فَالخَائفُ الخاشعُ(١) المسيءُ الظَّنَّ بنفسه جديرٌ بأن لاَ يَستخفَّه مَا عندَه منَ العلمِ عَلَى الخوضِ فِيما لَيسَ لَه به عِلمٌ، وَعلى البحثِ فِيمَا لَم يُكلَّفِ البَحثَ فِيه، وهو مِن مَوارِدِ الخَطَرِ، ومَزَالِقِ النَّظرِ.

هَذَا لَو كَانَ يُمكنُ العلمُ به؛ فَكيفَ إِذا كَانَ ممَّا لاَ سبيلَ إِلَى العلمِ بِه؟! وَإِنَّمَا الزَّائغُ الجَريءُ عَلَى ربِّه، المُتَّكلُ عَلَى عقله، الفَرِحُ بِمَا عندَه من العلمِ هو الجَديرُ بِأَن يَتَعَاطَى الخَوضَ فِي كلِّ شَيءٍ، وتَحمُّلَه ثقتُه بنفسه، وأَمنُه مَكرَ رَبِّه، ودَعواه أَنَّه لاَ يَتعانَى عَن فَهمِ شَيءٍ، وَحِرصُهُ عَلَى أَنْ يَطيرَ ذِكْرُه فِي النَّاسِ، وكِبْرُه عَنْ أَن يَعتَرِفَ بِالجَهلِ(٢). /

(١) في الأصل: "الخاشي".

(٢) وقع هنا ضرب من المصنِّف.

فَأطلقَ الحديثُ و لم يقيِّد؛ لَكنَّه قَد عُلِمَ إِخرَاجُ الاتّباعِ عَلَى معنَى التِّلاوةِ والإيمان، وبَقِيَ الاتباعُ عَلَى ابتغاءِ التَّأويلِ، ولم يُقَيِّده بابتغاءِ الفتنةِ ولا غيرِهَا؛ فعُلِمَ صحَّةُ مَا قُلنَاهُ، وهو: أَنَّ ابتغاءَ التَّأويلِ زيغٌ، كَمَا أَنَّ ابتغاءَ الفتنة زَيغٌ، ولم يقيِّدْه ﷺ بعدمِ الرُّسوخِ، فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ من ابتَغَى تَأويلَه فَهُو زَائِغٌ وَليسَ براسِخٍ، وَأَكَّدَ هَذَا بمَا يُفهمُ مِنَ الحديث: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ وَاثقًا بأَصحَابه الَّذينَ خَاطَبَهم أَنَّهم لاَ يَتّبعونَ المتشابِهَ، وإِنَّمَا حَذَّرَهم مِمَّن نَشَأَ بَعدهم، وَهُم ﷺ أَولَى بِالرُّسوخِ من غيرِهم؛ فَعُلِمَ أَنَّ الرَّاسخَ لاَ يتّبِعُ المتشابِهَ أَصلاً إِلاَّ عَلَى مَعنَى تلاوتِه وَالإيمَانِ به.

فإِنْ قُلتَ: المتشابهُ فِي اختيارِكَ هُو مَا اشتبهَ مَعنَاه، بِأَن يَتَسَاوَى المعنيانِ أو الثَّلاثةُ فِي الاحتمالِ، وَهذَا هُوَ المجمَلُ؛ فَهل يَدخُلُ فِيه مَا اشتَبَه مَعنَاه أَو مَعانِيه، ولكنَّه يُمكنُ ترجِيحُ أَحَدِهَا بِدَليلٍ آخَرَ؟

قُلتُ: كَلاَّ، لَيسَ هَذَا بِمتشَابه، بَل هَذَا مِمَّا يَعلَمُ تَأويلَه الرَّاسِخُ وَغَيرُه، ومِمَّا أُمِرنَا بِالتَّدبُرِ فيه والنَّظرِ فِي تَأويله.

فَإِنْ قُلتَ: فَالمتشَابهُ عِندَكَ مَا اشتَبَه مَعنَاه، بِحَيثُ لاَ يُوجَدُ دَلِيلٌ يُبيِّنه؟

قلتُ: نَعَم!

فإن قلتَ: ومَا فائدةُ إنزالِ مثْلِ هَذَا فِي القُرآنِ، وَالقرآنُ إنَّمَا نَزَلَ هُدًى للعَالَمينَ، وأُمرنَا بتَدَبُّرِه مُطلقًا؟! /

قُلتُ: يَنبَغِي أَوّلاً أَنْ تُعَيِّنَ المُتَشابِهَ، ثُمَّ أُجيبُ عَن هذَا السُّؤَال إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فأقولُ: مُشتبهُ المعنَى عَلَى أنواعٍ، كَمَا فَصّلَهُ الرَّاغِبُ فِي "المُفرَدَات"(١):

الأوّلُ: المُتشَابِهُ مِنْ جِهَةِ اللفظِ، وَذَكَرَ لَه خَمْسَةَ أَضرُبٍ:

١- الكَلِمَةُ الغريبة، كالأَبِّ.

٢- المشتركة، كالقُرْءِ.

٣- مَا اختُصِرَ فِيه الكَلامُ، نَحو: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣].

٤- مَا بُسِطَ فيه، نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١].

٥- ما يَشتبه فِي نَظْمِ الكَلامِ، مِثلُ: ﴿ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾ [الكهف: ١]، فَيَتَوهمُ السَّامِعُ أَنَّ ﴿ قَيِّمًا ﴾

(١) (ص٢٦١).

نَعتٌ لِــ﴿ عِوَجَا ﴾، وإِنَّمَا هُو حالٌ مِنَ ﴿ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾.

ومنه قولُه: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾، إلاَّ أَنَّ المتبادرَ فِي هَذِهِ الآيةِ هُو الصَّوابُ كَمَا قدّمنَا، بِخِلاَفِ قَولِهِ: ﴿ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾.

الثَّاني: المتشابهُ مِن جِهةِ اللَّفظِ والمعنَى جميعًا، وذَكرَ لَه خَمسةَ أَضْرُبٍ أَيضًا:

١- مِن جهةِ الكَمِّيَّةِ، كالعُمُومِ والخُصُوصِ، نحو: ﴿ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥].

٢- من جهةِ الكَيْفِيَّةِ، كَالوُجوبِ والتَّحريمِ فِي قَولِه: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ ﴾ [فصلت: ٤٠].

٣- من جهةِ الزَّمَانِ، كالنَّاسِخِ والمَنْسُوخِ.

٤- من جهةِ المَكَانِ والأمُور الَّتي نَزلَتْ فِيهَا الآياتُ، نحو: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقَولِه: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ ﴾ [التوبة: ٣٧].

قَالَ: فَإِنَّ مَن لاَ يَعرفُ عَادتَهم فِي الجاهليةِ يتعذَّرُ عَلَيهِ معرفةُ تَفسيرِ هَذهِ الآيةِ.

٥- من جهةِ الشُّروطِ الَّتي يَصِّحُ بِهَا الفعلُ أَو يَفسدُ، كشُرُوطِ الصَّلاةِ والنِّكَاحِ. /

[٣٠] **الثَّالثُ**: مَا ذكره بِقَولِه: "والمتشابهُ من جهةِ المعنَى كأَوصاف اللهِ تَعالَى، وأَوصافِ يومِ القيامةِ، فَإِنَّ تلكَ الصِّفاتِ لاَ تُتَصَوَّرُ لنَا، إِذْ كانَ لاَ يَحصُلُ فِي نُفوسِنَا صُورَةُ ما لم نُحِسَّهُ أَو لم يَكُنْ مِن جِنْسِ مَا نُحِسُّهُ".

أقولُ: وأنتَ -إِذَا كُنتَ قَد تَدبّرتَ مَا تَقدَّمَ- تَعلمُ أَنَّ النَّوعَينِ الأَوّلينِ لاَ يَصحُّ تَفسيرُ المتشابهَ فِي الآيةِ بِهَا، فَإِنَّ الأَبَّ والقُرْءَ وسَائرَ مَا ذُكِرَ فِي النَّوعينِ الأَوَّلينِ لَيستْ مِمَّا يُتَّبعُ ابتغاءَ الفتنةِ، ولا مِمَّا يَتّبعُه الزَّائِغونَ ابتغاءَ تأويلِه، ولاَ غيرَ ذَلكَ مَمَّا تَقَدمَ، بَل فِي ذَلكَ مَا يَخفَى عَلَى الرَّاسِخِ ولاَ يَخفَى عَلَى الزَّائِغِ، وفيه ما يُخطِئُ فِيه الرَّاسِخُ ويُصِيبُ فيه الزَّائِغُ، ولم يَزلِ العامّةُ يَسأَلُونَ عَمَّا يُشبهُ ذَلكَ ولم يَتَّهِمهُمْ أَحَدٌ بِالزَّيغِ.

والحاصلُ: أَنَّ ذَلكَ لاَ يَصْدُقُ عَلَى المتشابه الَّذي وَردَتْ به الآيةُ والأَحاديثُ والآثارُ، بَل ولاَ يَصْدُقُ عَلَيه أَنَّ معانيَه مشتبهةٌ؛ لأَنَّ الاشتباهَ فِيه يَزُولُ بالتَّدبُّرِ، فالأَبُّ مَثلاً يُعرفُ مَعناهَ بسُؤَالِ أَهلِ اللغةِ، والنَّظَرِ فِي القرائنِ، وهَكَذَا، وليسَ فِي القرآنِ شَيءٌ منَ ذَلكَ يَتوقَّفُ

العلماءُ عَن اتّباعهِ والنَّظرِ فِي تأويله، مَعَ أَنَّ الجمهورَ يقولونَ فِي الآية بِمَا قُلنَاهُ، وهو: أَنَّ المتشابهَ لاَ يَعلمُ تَأويلَه إلاَّ اللهُ، / وقد تَقدَّمَ حَديثُ الصَّحيحينِ، ونحنُ نَعلمُ أَنَّ الصَّحابةَ عَملُوا بمقتضَاه، ونعلمُ أَنَّهم تَكلَّمُوا فِي النَّوعينِ الأَوَّلَين، واختلفُوا فِي بَعضِهَا كثيرًا، ثُمَّ رَأَوا مَن بَعدَهم يَتَّبعُونَ ذَلكَ ويبتغونَ تَأويلَه فَلم يُنكروا عَليهم ذَلكَ.

فَمَا بَقِي إلاَّ النَّوعُ الثَّالثُ، فَهُو الَّذي لم يَكُنْ يُؤَوِّلُه النَّبيُّ ﷺ لأَصحَابه، ولاَ كَانُوا يَبتغُونَ تَأويلَه، وَلاَ يَختَلفُونَ فيه، ولَمَّا رَأَوا مَنْ يَتّبعُه مِن بَعدِهِم ويَتكَلَّمُ فِي تَأويله حَذَّرُوهم، وَحَذّرُوا النَّاسَ منهُم.

فَإن قُلتَ: فَإِنَّكم تَتكَلمُونَ فِي معنَى ذَلكَ، فَتقُولُونَ: لله ﷻ حياةٌ تَليقُ بِه، ويدٌ تَليقُ بِه، وتَقولُونَ: إنَّ لِوجُوده وحياته وقدرته وعلمه وحكمته مناسبةً مَا لِهَذِه الصِّفَاتِ فِي المخلوقِ، ولذلكَ أَمكَنَنا تَصوُّرُهَا إجمَالاً!

قُلتُ: الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ، وارجِعْ إِلَى مَعنَى كلمة "تَأْويل" فَقد قَدّمنَا أَنَّ تأويلَ اللَّفظ قَد يُطلَقُ[١] عَلَى المعنَى، وَقَد يُطلَقُ عَلَى نَفسِ ذَلكَ المعنَى، وقَد يُطلقُ عَلَى الحقيقةِ المُعبَّر عَنهَا بِاللَّفظ.

وقُلنَا: إِنَّ قَولَه تَعالَى: ﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾، فَإِذَا قَالَ قَائلٌ:

---

(١) في الأصل: "على حمله".

وَيلٌ / وَادٍ فِي جَهَنَّمَ، فَقَد أَوَّلَه، وَيُطلقُ عَلى قَوله: إِنَّه تَأويلٌ، وَيُطلقُ [٣١ عَلَى نَفسٍ ذَلِكَ المعنَى أَنَّه تَأويلٌ، يُقَالُ: مَا تَأويلُ ﴿ وَيْلٌ ﴾؟

فَيُقَالُ: تَأويلُه وَادٍ فِي جَهَنَّم، ويُطلقُ عَلَى تلكَ الحقيقة -وهي عَينُ ذَلكَ الوَّادي- أَنَّها تَأويلٌ. ولم نَجدْ فِي القُرآن مثَالاً للإطلاقين الأَوَّلَيْنِ، وفيهِ ثلاثةُ أَمثلةٍ جَاءتْ عَلَى الإطلاقِ الثَّالثِ، كَمَا ذَكرنَا هُنَاكَ.

إِذَن؛ فَالتَّأويلُ فِي آيةِ المتشابه منَ الإطلاق الثَّالث، فَقَولنَا فِي حياةِ اللهِ ﷻ: صفةٌ ثابتةٌ لَه سُبحانَه لَهَا مناسبةٌ ما بِحَياةِ المخلوقِ.

قُولنَا ذَلكَ تَأويلٌ لِلَّفظِ عَلَى الإطلاقِ الأَوّل، وَهَذَا المعنَى تَأويلٌ بالإطلاقِ الثَّانِي، وَتلكَ الصفةُ نفسُها هِيَ تَأويلُه بالإطلاقِ الثَّالثِ، والتَّأويلُ بالإطلاق الثَّالثُ هُوَ الَّذِي لاَ يعلمُه إلاَّ اللهُ، وابتغاؤه زَيغٌ، ولم يَكُنِ الصَّحَابةُ والرَّاسخُونَ فِي العلمِ يبتَغُونَه، وَلَمَّا رَأَوا مَن يبتغيه حَذَّرُوه، وَحَذَّرُوا منهُ.

وقَد عَرفتَ أقسامَ مُتَّبعيه مِمَّا سَبَقَ:

فَمن قالَ: يدٌ كيَدي، فقد حَكَمَ عَلَى الحقيقة المعبَّر عَنهَا باليدِ بِأَنَّها كَيدِه، وَتصوَّرَهَا هَذَا التَّصوُّرَ المحدُودَ.

وَمن قَالَ: إِنَّما هِيَ القُدرةُ أَوِ النِّعمةُ، فَقَد حَكَمَ عَلَيهَا هذا

الحكمَ، وزَعَمَ أنَّه قد أَدرَكَ حقيقتَهَا.

ومَن قَالَ: لله عَجَلَّ يدٌ تَليقُ به / لاَ يُمكِنُني تَصوُّرُهَا، ولاَ العلمُ بكُنهِهَا، وَلكن لَمَّا أَخبرَ اللهُ عَجَلَّ عَن نَفسه أَنَّ لَه يدًا آمنتُ بِأَنَّ لَه يدًا تَليقُ بِه، فَهذَا هُوَ القَائِلُ: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾.

وهذَا أَوَانُ الجواب عَن سُؤَالكَ بقَولكَ: وَمَا فَائدَةُ إنزال مثلِ هذَا فِي القُرآنِ وَالقُرآنُ إِنَّمَا نَزَلَ هدًى للعَالَمينَ وأُمِرنَا بتَدبّرِه مُطلقًا؟!

فأقُولُ: أَمَّا الصِّفَاتُ الَّتي نُدرِكُهَا إجمَالاً لمنَاسبة مَا بَينَهَا وَبَينَ صِفَاتِنَا -مَعَ العلمِ بأَنَّهَا فِي حَقِّه عَجَلَّ كاملةٌ كَمَا يَليقُ به، وفِي حَقِّنَا ناقصةٌ كَمَا يَليقُ بنَا، كالقدرةِ والعلمِ ونحوِها- فَلاَ إشكَالَ فِي إنزَالِهَا فِي القُرآن، إِذ يُقَالُ: المقصودُ منه الإيمانُ بِهَا مَع العلمِ الإجمَالي، وهو كَافٍ فِي ذَلكَ، وقَد علمتَ أَنَّ من تلكَ الصِّفَات مَا يتوقفُ ثُبوتُ الشَّرِيعة عَلَى العلمِ بِهَا، ويَتْبَعُها صفاتٌ أُخرَى مثلُهَا فِي إِمكَانِ العلمِ بِهَا إجمَالاً، وَفِي العلمِ بِهَا تثبيتٌ للشَّرِيعةِ وَتَأكِيدٌ للإيمان، ودونَهَا صفاتٌ أُخرَى تُذْكَرُ فِي القُرآنِ فِي صَدَد تَقريرِ مَعنًى من المعَاني لاَ يَتوقَّفُ فَهمُهَا عَلَى العلمِ بِكُنهِهَا، وَلَكنْ ذكرُهَا مَعه يُفيدُهَا قوةً لاَ تَحصلُ بدونِهَا، كَقولِه تَعالَى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥]. فأصلُ المقصودِ إظهارُ زيادةِ الاعتناءِ بآدمَ

عليه السلام وتشريفه عَلَى مَا سِوَاه، وَهَذَا المعنَى معروفٌ مِنَ الكلامِ، لاَ يَتوقَّفُ عَلَى العِلمِ بِكُنْهِ اليدَيْنِ، وَلاَ نَقولُ كَمَا يَقُولُ بَعضُهم: هَذَا الكلامُ تمثيلٌ لليد فِي إظهارِ العنايةِ والتَّشرِيفِ! / وَلَيسَ هُنَاكَ يَدَانِ، وَإِنَّما هُوتَخَيّلٌ! كَمَا قَالُوه فِي قَولِ الشَّاعِرِ: [٣٢/

* إذَا أَصبحتَ خُذ الشِّمَالَ مَا لَهَا *

لاَ وَاللهِ؛ لاَ نَقُولُ ذَلِكَ، فَإِنَّه مِنَ الزَّيغِ، بَل نَقُولُ: إنَّ للهِ عز وجل يَدَيْنِ خَلَقَ بِهِمَا آدمَ عليه السلام، وَلكنَّنا لاَ نَعلمُ كُنهَهُمَا، وَجهلُنَا بِكُنهِهِما لاَ يَمنعُ مِن فَهمِ معنَى الكلامِ، ولاَ يلزمُ منه إن ذَكَرها [أنه] لاَ فَائدةَ لَه! بَل لَه أَعظَمُ الفَائدة كَمَا عَلمتَ.

وَمَع هَذا فَلاَ نَقُولُ: إنَّ فائدةَ ذِكرِ الصِّفة مقصورةٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، بَل هُنَاكَ فَائدةٌ أُخرَى، وهِيَ الابتلاءُ؛ ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَـٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۚ ﴾ [المدثر: ٣١].

وأَمَّا التَّدبّرُ فَقد أُمرنَا به مُطلقًا، وَلاَ يَتوقَّفُ فائدةُ التَّدبُّرِ عَلَى العلمِ بِكُنه اليدين مَثلاً، إذ لاَ يَتوقفُ العلمُ بمعنَى الكلامِ عَلَى ذَلِكَ، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذَا أَخبرتَ الأكمَهَ بِأَنَّكَ تَرى وَلَدَه مُقبلاً [فَإِنَّه] يَعلمُ معنَى هذا الكلامِ تحقيقًا، وَإِن كَانَ لا يَدري كُنهَ الإِبصَارِ. /

[٣

الفصل الثاني
في تأويل الإخبار عن الوقائع

أَمَّا الوقائعُ المتعلّقةُ بالرَّبِّ عَجَلَّ من حيثُ تعلقُها بِه مِن العقائدِ، فَقَد[١] مَرَّ الكلامُ عليهَا.

وَأَمَّا مَا عَدا ذَلكَ؛ فَإن كَانَ يَتعلّقُ بما لاَ نُحسُّ به، وَلاَ هُو من جنسِ مَا نُحسُّ به، فَحكمُه حُكمُ العقائد، وَذَلكَ كَالملائكة، والجنِّ، وَالأرواحِ، وأَحوالِ الجنَّة والنَّار، ونحوِ ذلكَ، لاَ أَنَّ للمَلائكة مَثَلاً صفاتٍ ...[٢] عَليهم بِالنَّظرِ إليهَا؛ لأَنَّهم مِن جنسِ مَا نُحسُّ به، ككونِهم موجودينَ مخلوقينَ مربوبينَ، فَمن هذه الجهة يَكُونُ حكمُهم كَحُكمِ غَيرِهم مِمَّا نُحسُّ بِه، أَو نُحسُّ بِمَا هُوَ مِن جِنْسِهِ.

والوقائِعُ المتعلّقةُ بِمَا نُحسُّ بِه أَو هُو مِن جِنسِ مَا نُحسُّ بِه هي موضوعُ هذَا الفصلِ، فَنَقُولُ:

---

(١) في الأصل: "وقد".

(٢) في الأصل هنا كلمة غير واضحة.

يَزعُمُ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ فِي الكتابِ وَالسنَّة أَخبَارًا عَن أَشياءَ مِن هَذَا القَبيلِ، وَالعقلُ أو الحسُّ أو الخبرُ المتواترُ يَدلُّ علَى خلافِ ظاهرِ ذَلكَ الخبرِ، فغَالبُهم يَذهبونَ إِلَى تَأويلِ تلكَ الأخبارِ بِحَملِهَا عَلَى معانٍ خلافَ ظاهرِهَا، ولكنَّهَا موافقةٌ للمعقولِ أَو المحسوسِ أو المتواترِ، وحجّةُ هؤلاءِ أَنَّهم إِذَا تَركُوا تلكَ الأَخبَارَ عَلَى ظَاهرِهَا يَلزَمُ مِن ذَلكَ فِي حقِّ اللهِ ﷻ ورسولِه ﷺ الكذبُ أو الجهلُ! وإِذَا كانَ من المعلومِ امتناعُ ذَلكَ؛ يجعلُ الخصمُ هذَا حجةً عَلَى بطلانِ دينِ الإِسلامِ!

وأقولُ: هذا القولُ قَد أَرعَبَ غَالبَ المسلمينَ، وزلزلَ قُلوبَهم، فخضعُوا لِوجوبِ التَّأويلِ، وَلكنَّ هَذَا لم يُغْنِهِم شيئًا، فَإِنَّ أَهلَ الكفرِ والإلحادِ قَالوا: إِنَّ هذه التأويلاتِ / الَّتِي تُبدونَهَا خلافُ ظاهرِ الكلامِ! [٣٣]

فَإِنْ قُلتَ: إِنَّ الدليلَ العقليَّ، أوالحسيَّ، أو التَّواتريَّ قرينةٌ تَجعَلُ ظَاهرَ الكلامِ هُوَ المعنَى الَّذي حَملنَاهُ عَليه.

قِيلَ لَكُم: هذَا الدليلُ لم يَكُن معلومًا للمخَاطَبينَ(١)، بل لم يَكُن معلومًا لأحدٍ من أَهلِ الأرضِ حينئذٍ، ولاَ يكفِي أَنْ يُقَالَ: كَانَ اللهُ

---

(١) جاء في الأصل هكذا: "بل من ذلك ما لم يكن"!



يَعلمُه، أَو كانَ رسولُه يَعلمُه؛ فَإِنَّ الاعتمَادَ عَلَى قرينة يعلمُها المتكلِّمُ، ويعلمُ أَنَّ المخاطَبينَ لاَ يعلمونَهَا لاَ يَجُوزُ ولا يَخرُجُ الكلامُ بِذَلِكَ عَنِ الكذبِ؛ فظَهرَ أنَّ مَا تُبدونَه مِنَ التَّأويلِ لاَ يَنفِي لُزومَ الكَذبِ أَو الجهلِ فِي قُرآنِكم ونَبيِّكم!!

لعلَّ أَكثرَ النَّاسِ يُنكِرُ عليَّ تقريرَ هذا المعنَى؛ فأقولُ لَه:

اعلمْ أَنَّ الكفَّارَ والملحدينَ يُقَرِّرونَ ذَلكَ، ويُسَيْطِرُونَ به عَلَى علماءِ المسلمينَ فضلاً عنْ غَيرِهم، وَلاَ سِيَّمَا الشَّبَابِ الَّذينَ سِيقُوا إِلَى أَنْ يَكُونُوا فِي مدارسَ معلِّمُوهَا مِن هؤلاءِ الملحدينَ أَو الكفَّارِ.

والدِّينُ الحقُّ [إِنَّما][1] يُقرُّ تقريرَ الشُّبَه [لإزالتِهَا]، وإِنَّمَا يَحظُرُ عَلَى العَالِمِ أَن يُثِيرَ شبهةً لاَ يَزَالُ أَهلُ الكُفرِ والضَّلالِ غافلينَ عنهَا، فَأَمَّا مثلُ هذه الشُّبهةِ -ممَّا قَد أثارُوه وأَضَلُّوا بِه- فَلاَ بُدَّ للعَالِمِ مِن ذِكرِه وَإِقَامَةِ البُرهَانِ بِمَا يُزِيلُه. /

---

(١) في الأصل: "إذ".



[٤]

[المبحث الأول]

حـــلُّ شبهـــة

اعلمْ أَنَّ عامّةَ شُبهاتِ الكفّارِ والملحدينَ فِي هذَا العصرِ تَدُورُ عَلَى هذه الشُّبهةِ، فَيَجبُ الاعتناءُ بحَلِّهَا وإيضاحِ الحقِّ، وَأَسأَلُ اللهَ ﷻ التَّوفيقَ والهدايةَ، لَعلَّه يَطَّلِعُ عَلَى هذَا مُلحدٌ فيقُولُ: إنَّ هذَا الكَاتبَ وأَمثالَه مُقلِّدُونَ متعصِّبُونَ، ليسَ لهم من حرِّية الفكْرِ نصيبٌ، يَرِدُ عليهم البُرهانُ الَّذي يَدمغُ دينَهم فيفرُّونَ إِلَى المعاذيرِ! وكَانَ عَليهِم أَنْ يَتدَبَّرُوا ذَلكَ البرهانَ ويَعترِفُوا بمقتَضاهُ، هَذَا مُقتضَى الحُرّية والشَّجَاعةِ الأَدَبيَّة وطلبِ الحقِّ من حَيثُ هُوَ حقٌّ، فَهم يَزعمُونَ أَنَّهم يَتَّبعُونَ الحقَّ، ويَدْعُونَ إِلَى الحقِّ، وهمُ أَبعدُ النَّاسِ منه!!

فأَقُولُ لَه: أَنتَ تَعلمُ أَنَّ لثُبوت الحقائقِ طُرُقًا مختلفةً، فَلمعرفة أَنَّ فلانًا حاضرٌ مَثلاً قَد تَحصُلُ بِواسطةِ الإبصارِ، وبواسطةِ سمعِ كَلامِهِ، وبواسطةِ أخبارٍ متواترةٍ، وغيرِ ذَلكَ، والإدراكُ بواسطةِ البَصَرِ لاَ يَحصُلُ للأعمَى، وبِواسطةِ سَمَاعِ كلامِهِ لاَ يحصلُ للأَصَمِّ، وقِسْ علَى ذَلكَ.

وقدَ يَحصلُ الإدراكُ اليَقينيُّ لحقيقةٍ بطريقٍ صحيحٍ، وَإذَا نظرت من طَريقٍ أَخرَى وجدت شبهات تَنفي تلكَ الحقيقةَ، فَأَمَّا مَن حصلَ لَه الإدراكُ بِذَلكَ الطريقِ الصَّحيحِ فَإنَّه -إذَا عُرِضت عليه تلكَ الشُّبهاتُ- لاَ يلتفتُ إِلَيهَا، وَلاَ يُبَالِي بِهَا، إلاَّ أَنَّه إذا عَجزَ عَن إطلاعِ المعترضِ عَلى ذاك الطريقِ الصَّحيحِ فقد يُحاولُ حَلَّ تلكَ الشُّبهات، وربما يَعجِزُ عَن حلِّها، وهو مع ذلك غيرُ متزلزلٍ فيما قد تَيقَّنَه، بل هو مؤمنٌ أنَّ لتلكَ / الشُّبهاتِ حَلاًّ لم يتيسَّر له، ومن شكَّكَتْه الشُّبهاتُ فيمَا قد عَلِمَه يقينًا يُعَدُّ عنْدَ العُقلاءِ أَحمقَ!

فَمِن ذلكَ قولُ عُلماءِ الطَّبيعة: إنَّ تَقريرَ كيفيّة الإِبصَارِ يَقتضِي أَنْ تَرَى الصُّوَرَ مَعكُوسةً، وهو خلافُ المشاهَد، فَيا تُرَى مَن يُشَاهِدُ الصُّورَ -ويَعلمُ أَنَّه يُشَاهدُهَا مستقيمةً- إذَا عُرِضتْ عَليه تِلكَ الشُّبهةُ هَل يَتَزَلزَلُ عَمَّا يُشاهدُه مِن أَنَّه يَرَى الصُّورَ مستقيمةً؟!

وَفِي الفَلسَفةِ الحِسيَّة العصريَّة أَمثلةٌ كثيرةٌ منْ هَذَا.

فَهكَذَا نَحنُ قد قَامَ عندنَا منَ البراهينِ مَا تيقَّنَّا به أَنَّ القُرآنَ كلامُ الله، وَأَنَّ محمّدًا ﷺ رسولُ الله، فَهَذَا اليقينُ هُوَ الَّذي جعلَنا نُبادرُ إِلَى ردِّ الشُّبهات، وإِنَّما نَعتني بِحَلِّهَا رِعَايةً لِحال مَن لم يَسلُك الطُّرقَ الَّتي سَلكنَاهَا، وبِهَا حصَلَ لَنا ذَلكَ اليقينُ، وَهِيَ تَحتَاجُ إِلَى ممارسةٍ

وعناية، فَلاَ يُمكنُنا أَنْ نحصِّلهَا لِمَن لم تحصل له فِي مقالةٍ أو رسالةٍ، فَلذَلكَ نَحتَاجُ إِلَى حَلِّ الشُّبهَاتِ.

وَالمقصودُ تقريرُ عُذرِنَا، ودفعُ تُهمَةِ التَّقليدِ والتَّعصّبِ عنّا، عَلَى أَنَّنَا لاَ نَدَّعي أَنَّنَا نَستَطِيعُ حَلَّ جميعِ الشُّبهاتِ حلاًّ يُقنِعُ الخَصم، ولكِنَّنَا نَدَّعِي أنَّه لَو سَلَكَ الطُّرُقَ الَّتي سَلكنَاهَا، وتَحرَّى إِصَابةَ الحقِّ، وتَخلَّى عنِ التَّقليدِ والتَّعصُّبِ لَوصلَ إِلَى مَا وصلنَا إِليه، ولعَلِمَ أَنَّ تلكَ الشُّبهاتِ الَّتِي أَثَارهَا أَوّلاً باطلةٌ، سَواءً أَعلمَ وَجْهَ حلِّهَا أم لاَ. /

فَمَثَلُنَا وَمَثَلُ الخصمِ مَثلُ رَجلٍ قَالَ لآخرَ: إِنَّ الأرضَ تَدُورُ، فَعَارضَه ذَاكَ بِأَنَّها لَو كانتْ تدورُ لتسَاقطَت الأَجرامُ الَّتِي عَليهَا، وكانَ كذَا وكذَا! ولْنفرِض أَنَّ المخبرَ قَد كانَ وَقفَ عَلىَ الدَّلائِلِ الَّتِي تُثبِتُ دَورانَ الأَرضِ، ولم يَقِف عَلى جَوابِ الشُّبهةِ، فَإنَّه يَقولُ للخصمِ: تَعالَ مَعِي وانظرْ وتَفكَّرْ لتقفَ عَلَى ما وقفتُ عَليه، فَأَبى هذَا مُصرًّا عَلَى الإنكارِ بحجَّةِ أَنَّها لو كانت تدورُ لكانَ كذا وكذا! أَفَلا يَكونُ من وَاجبِ المعترضِ إذا كان طالبًا للحقِّ أَنْ يُجيبَ الأَوّلَ بما يَدْعُوه إِليه مِنَ النَّظرِ، وإِن كانَ فِي ذلكَ مشقةٌ وتَعبٌ؟

وبعدَ هذَا التَّمهيدِ نشرعُ فِي حَلِّ الشُّبهةِ:



[المبحث الثاني]
أقـــوالُ العلـــمَاء

رأيتُ كتابًا لبعضِ الفضلاءِ يُكذِّبُ صاحبُهُ أهلَ الطبيعةِ والفلكِ والجغرافيَّةِ وغيرها فِي كلِّ ما يقولونَه مما يَراه مؤلِّفُ الكتابِ مُخَالفًا لظاهرِ القرآنِ أو السُّنةِ، وفِي كلامِه مؤاخذاتٌ:

منها دَعواه فِي مواضعَ ظهورُ دلالة القُرآنِ، وليسَ كذلِكَ، ومنهَا فِي السُّنة كذلِكَ، ومنهَا الاستنادُ إلَى أحاديثَ غيرِ ثابتة، وغيرُ ذَلكَ. وغالبُ العلماءِ يَذهبُونَ إلَى التَّأويلِ كما قَدّمنَا، وفِيه مَا عرفتَ مِن الإشكالِ.

وسمعتُ بعضَ العلماءِ يقولُ: إنَّ القرآنَ لم يُنزَّلْ لِتَعلُّم الطَّبيعة والفلكِ والتَّاريخِ والتَّشريحِ والطِّب / ونحوِ ذلكَ مِنَ العلومِ الكونيَّة، وَإنَّمَا نُزِّلَ لبيانِ الدِّينِ عقائدَ وأحكامًا، وإنَّمَا يَذكرُ بَعضَ مَا يَتعلَّقُ بالطبيعةِ والفَلَكِ والتَّاريخِ ونحوها لِمَغْزًى دينيٍّ، كَالتَّنبيه عَلَى آياتِ اللهِ وآلائه، والتَّذكيرِ بالعبرِ والمَثُلات، وهكذَا السُّنةُ، فَالأنبياءُ إنَّمَا بُعِثُوا لِتعليمِ الدِّينِ.

ومقصودُ هذَا العالِم -عَلَى مَا فهمتُه- أَنَّه لاَ يَصحُّ الاستنادُ إِلَى ظاهرِ آيةٍ مِنَ القُرآنِ أو حديثٍ مِنَ السُّنة فِي تَقريرِ أَمرٍ مِن تِلكَ العلومِ الكونيَّةِ، كما هو بالنِّسبةِ إِلَى غَالِبِ النَّاسِ غَيبٌ.

فأمَّا قَولُه: إِنَّ الشَّريعةَ إِنَّمَا جَاءتْ لِتَعلِيمِ الدِّينِ عقائدَ وأحكامًا، ولم تَجِئْ لتعلُّمِ العلومِ الكونِيَّةِ، فَحَقٌّ. والحكمةُ فِي ذَلك أَنَّ العلومَ الكونيَّةَ منها ما لا فائدةَ فِي علمه، ومنها ما فِي علمه فائدةٌ، ولكنَّ علمَه لاَ يَتوقَّفُ عَلَى الوحي، بَل يُعْلَمُ بالبحثِ والنَّظرِ، وقد قَضَى اللهُ ﷻ أن يكونَ ظهورُ ذلكَ فِي أوقاتٍ متراخيَةٍ، كمَا وَقعَ من اكتشافِ الكهرباءِ والهاتفِ والمذياعِ وغير ذلك.

والعلومُ الكونيّة متسعةٌ جدًّا لا يكفي لتعلُّمِهَا كلِّها عشرُ سنين أو عشرونَ سنةً، فكانَ الواجبُ صرفَ هذه المدّة فِي تعليمِ ما لا بدَّ منه، مما يَتعلقُ بالغيب، ولا يُعلمُ إلا بطريقِ النُّبوّة، وهذَا هُوَ الدِّينُ.

أَمَّا العقائدُ والعباداتُ فظاهرٌ؛ وأَمَّا الأحكامُ فَلأَنَّ منهَا ما لاَ يُدرَكُ بالنَّظرِ، وما قد يُدركُ بالنَّظرِ فَهُو مَظنَّةُ الاختلافِ والتَّنازعِ، وجَوْرِ الحُكّامِ واتهامهم، وغيرِ ذلكَ ممَّا يَكُونُ سببًا للفتنِ والفسادِ، وامتناعِ الأقوياءِ عنْ قَبولِ الحكمِ، / وغيرِ ذَلكَ.

عَلَى أنَّ النَّاسَ محتاجونَ إِلَى كثرةِ الحكّامِ، وليسَ كلُّ حاكمٍ

كَاملاً فِي العقلِ والفهمِ والنَّظرِ حتَّى يُدرِكَ جَمِيعَ الأحكامِ بِنَظَرِه، واجتماعُ جماعةٍ مِنَ العقلاءِ لوضعِ القوانينِ لاَ يكفِي؛ لقِصَرِ نظرِهم، واحتمالِ ميلِهم وتعصّبِهم؛ وَلأَنَّ غَالِبَ القوانينِ تَخْتَلُّ الحكمةُ المقصودةُ منهَا فِي كثيرٍ من الجزئيّات الدَّاخلة فِيهَا، فَأَمَّا القوانينُ الشَّرعيَّةُ فَإِنَّهَا تُؤَمِّنُ الغلطَ والميلَ، والعصبيّةُ فِيها يَمتَثِلُهَا المُتَديِّنُونَ تَديُّنًا، ويقبلُونَها طَيِّبةً أنفسُهم منشرحةً صدورُهم؛ لأَنَّهم يرونَ القَبُولَ خيرًا لَهم فِي دينِهم ودنياهم، ويلتَزِمونَهَا غالبًا بِدونِ إِلزَامِ حاكمٍ، لاَ فَرَقَ فِي ذَلكَ بَينَ قَويِّهِم وضعيفِهم، وافيةٌ منها عَلَى الغالبِ بِحَيثُ يُمكِنُ تَخلُّفُ الحكمةِ فِي بعضِ الجزئياتِ، فَإِنَّ اللهَ ﷻ يَجبُرُه بِقَدْرِه.

والمقصودُ: أَنَّ الخلقَ مفتقرونَ إِلَى تَلقِّي الأَحكامِ مِن طَرِيقِ الرَّبِّ ﷻ، وليسُوا مُفتَقِرينَ إِلَى تَلقِّي العلومِ الطبيعيَّةِ ونحوِها.

وقَد قِيلَ[1] فِي تَفسيرِ قَولِ اللهِ ﷻ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ ﴾ [البقرة: ١٨٩]: "إِنَّ

(١) يُشير المصنِّف إلى تضعيف ذلك، وهو الصواب عند أهل العلم. انظر الرواية في: "الدُّرّ المنثور" (١/٤٩٠)، وتحقيقها في: "تخريج أحاديث الكَشَّاف" للزَّيلعي (١/١١٨، ١١٩).

القَومَ إنَّمَا سَأَلُوا عَن الأَهلة مَا بالُهَا تَبدُو صغَارًا ثُمَّ تَكبُرُ، ثُمَّ تَعُودُ فَتَصغُرُ ثُمَّ تَكبُرُ، وَهَكَذَا؟ فَنزَلَ الجَوابُ عَن هَذَا المعنَى الطبيعيّ، وَأُجيبُوا بِمَا يَتَعلقُ بالأهلّة من الأَحكامِ الدينيَّة، ثُمَّ أُمرُوا بِأَنْ يَأْتُوا البيوتَ مِن أَبوابهَا / فَإذَا سَأَلُوا النَّبيَّ -المبعوثَ لتعليم الدِّينِ- فَليسأَلُوهُ عَمَّا يتعَلَّقُ بالدِّينِ، ولاَ يَأْتُوا البيوتَ من ظُهورِهَا بِأَنْ يَسأَلُوه عَمَّا لَم يُبعثْ لأَجله، وَلاَ تَتعلّقُ بِه ضرورةٌ دينيَّةٌ. [٣٦]

وَلَمَّا وَرَدَ النَّبيُّ ﷺ المدينةَ ورَآهم يُؤبِّرونَ النَّخلَ، فَظَنَّ أَنْ لاَ حاجةَ لذَلكَ؛ لأَنَّه كَانَ قَد رَأَى كَثيرًا مِنَ الأَشجارِ[1] تُؤتي ثَمرَهَا بِدُون تَلقيحٍ، فَقَالَ لَهُم: "**مَا أَظُنُّ يُغني ذَلكَ شَيئًا**"، فَتَركُوهُ، قَالَ: فَخَرَجَ شَيصًا... فَمرَّ بِهِم فقال: "**مَا لِنَخلِكُمْ؟**"، قَالُوا: قُلتَ كذَا وكَذَا! قَالَ: "**أَنْتمُ أَعلَمُ بِأَمرِ دُنيَاكُم**".

وفِي رِوايةٍ: "**إِنَّمَا ظَننتُ ظَنًّا، فَلاَ تُؤَاخذُونِي بالظَّنِ، ولكنْ إِذَا حَدَّثتُكم عَنِ اللهِ شيئًا فخذُوا بِه، فَإنِّي لَن أَكذبَ عَلَى اللهِ ﷻ**".

وفِي روايةٍ: "**إِنَّما أَنَا بشرٌ؛ إِذَا أَمرتُكم بِشَيءٍ مِن دِينكُم فَخُذُوا بِه، وَإِذَا أَمرتُكم بِشَيءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّما أَنا بشرٌ**".

---

(١) زاد في الأصل: "فرآها".

والحديثُ في "صحيحِ مسلم"[1] وغيرِه مِن حديثِ أُمِّ المؤمنينَ عائشةَ، وطلحةَ بنِ عبيدِالله، وثابتِ بنِ قيسٍ[2]، ورافعِ بنِ خُدَيجٍ رضي الله عنهم.

وصَحَّ عَنه ﷺ أَنَّه قَالَ: **"لَقد هَممتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الغيلة، فَنظرتُ فِي الرُّومِ وفارسَ فَإِذَا هُم يَغِيلُونَ لأَوْلادِهم فَلاَ يَضرُّ أَولادَهم ذَلِكَ [شَيئًا]"**[3].

---

(١) (١٥/ ١١٦ و١١٧- نووي).

وقال المعلِّمي في "القائد" (٢٧٥): " أخرج مسلم الرواية الأولى من حديث طلحة بن عبيدالله، والثانية من حديث رافع بن خديج. ثم أخرج من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وعن ثابت عن أنس القصة مختصرةً، وفيها أنّ النبي ﷺ قال: "لو لم تفعلوا لصلح". وحماد على فضله كان يُخطئ، فالصَّواب ما في الرِّوايتين الأولين".

(٢) كذا في الأصل، وصوابه عن أنس بن مالك.

(٣) حديث جُدامة بنت وهب: أخرجه مالك (٢/٦٠٧-٦٠٨)، وأحمد (٦/٤٣٤)، ومسلم (٢/١٠٦٧)، وأبو داود (٣٨٨٢)، والترمذي (٢٠٧٦، ٢٠٧٧)، والنسائي (٦/١٠٦-١٠٧)، وابن ماجه (٢٠١١)، والبغوي في "شرح السنة" (٩/١٠٨) من طريق محمد بن نوفل: أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة، عن جدامة بنت وهب، فذكرته. وفي آخره قال مالك: "والغيل: أن يطأ الرَّجُل امرأته وهي تُرضع".

قال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وَجَاءَ عنه ﷺ أنَّه قالَ: "**لا تقتلُوا أولادَكم سِرًّا فَإِنَّ الغِيلَ يُدرِكُ الفارِسَ فَيُدَعثِرُه عَن [ظَهرِ] فَرَسِه**"(١). /

[٣٧] قالَ الطَّحاوِيُّ : "إنَّ هَذَا الحديثَ الثَّاني يَظهرُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَه أَولاً لَمَّا كَانَ يَظنُّ أَنَّ الغِيلَ يَضُرُّ، ثَمَّ لَمَّا تبيَّنَ لَه أَنَّه لاَ يَضُرُّ قَالَ: **لقد هممتُ**...إلخ"(٢).

وَالظَّاهِرُ خِلافُ هَذَا؛ لِوجوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ أَقْوالَه ﷺ الَّتي يَبنيهَا عَلَى الظَّنِ بَيَّنَ أَنَّه إِنَّمَا قَالَهَا بناءً عَلَى الظَّنِ، والحديث الثَّانِي جَزمٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤٥٣/٦، ٤٥٧، ٤٥٨)، وأبو داود (٣٨٨١)، وابن ماجه (٢٠١٢)، وغيرهم من طريق المهاجر (بن أبي مسلم مولى أسماء بنت يزيد)، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ.

والمهاجر هذا هو دينار الشامي، روى عنه جماعةٌ ولم نجد له توثيقًا سوى ذكر ابن حبان له في "الثقات"، وليس بشيء.

هذا، وقد أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٦١/١/٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، مما يدلّ على جهالته.

ومال ابن القيِّم رحمه الله إلى ضعف هذا الحديث كما في "تهذيب السُّنن" (٣٦٢/٥) ، وحَكَم المعلِّمي رحمه الله بضعفه في "القائد" (ص٢٧٧).

(٢) "شرح معاني الآثار" (٤٧/٣).

الثَّاني: أنَّ قولَه: "**إِنَّ الغيلَ يُدرِكُ الفارِسَ فَيُدَعثِرُه**" مِمَّا لاَ يَظهرُ بناؤُه عَلَى الظَّنِّ.

الثَّالثُ: أَنَّ قولَه -فِي الحديث الأَول-: "**لقد هممتُ**.." ظَاهرٌ فِي أَنَّه لَم يَكُنْ قَد نَهى، فالظَّاهرُ أَنَّه أَرادَ أَنْ يَنهَى أولاً بناءً عَلَى مَا كانَ مَشهُورًا بينَ العرب من أَنَّ الغيلَ يَضرُّ، ثُمَّ تَفكَّرَ فِي حالِ فارسَ والرُّومِ فَقَالَ الحديثَ الأَولَ، ثُمَّ أَعلمَه اللهُ عَجَلَّ بأَنَّ الغيلَ يَضرُّ، ولَو بعدَ حينٍ، فَقَالَ الحديثَ الثَّانِي[1].

وقَد يَجيءُ فِي الشَّريعةِ مَا يُشيرُ إِلَى مسائلَ طبيعيّة، إِذَا دَعَتْ إِليهَا ضرورةٌ، ولكنَّها تُعْرَضُ بمعرضٍ دينيٍّ، أَو يُنَبَّهُ عَلَيهَا إِجمالاً.

فَمِنَ الأَولِ: النَّهي عنِ الشُّربِ قَائِمًا، وقولُه: إِنَّ الشَّيطانَ يَشرَبُ مَعه.

---

(١) انظر هذه الوُجوه في: "القائد" (ص٢٧٧-٢٧٨).

لكن يخدش في هذا الوجه الثالث ما جاء صريحًا في حديث ابن عباس: كان النبي ﷺ ينهى عن الاغتيال ثم قال: "لو ضَرَّ أحدًا لضرَّ فارس والرُّوم". أخرجه الطبراني (١١٣٨٩)، والطحاوي (٤٧/٣)، والبزار (١٤٥٤) من طريق عطاء عنه به. وسنده صحيح جيِّد.

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥١٣٠) من طريق ليث بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عنه به.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عمر إلا أبو عوانة، تفرَّد به ليث بن حماد" اهــ. وليث هذا ضعيف، وشيخُه أحسن حالاً منه، والله أعلم.

ومِنَ الثَّانِي: النَّهي عَنِ النَّفخِ فِي الطَّعامِ والشَّرَابِ، وغير ذَلِكَ.

والمقصودُ: أَنَّ قَولَ ذَلكَ العالِمِ: إِنَّ الشَّريعةَ إِنَّمَا جَاءَت لتعليمِ الدِّينِ عقائدَ وأحكامًا، وأَمَّا ما جَاءَ فِيهَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بشيءٍ مِنَ العُلومِ الطَّبيعيةِ والتَّارِيخِ ونحوِهَا فليسَ المقصودُ مِن ذكرِه التَّعريفَ بكُنهِه وحقيقتِه وكيفيَّتِه مُفصَّلاً[1]، وإِنَّمَا يُذكَرُ تَنبيهًا عَلَى الآياتِ والمُثُلاتِ.

كلُّ هَذَا صحيحٌ، ولكنْ هَلْ يَقتضِي / هذَا جَوازَ أَنْ يَكُونَ الواقعُ فِي [٣٧/ تلكَ الأُمُورِ خِلافَ ظَاهِرِ الخَبَرِ الشَّرعِيِّ؟

قَدكُنتُ أُنكِرُ هَذَا أَشَدَّ الإنكَارِ، وأقولُ: إِنَّ الظَّاهِرَ حجَّةٌ قطعيَّةٌ، وإِنَّه إذَا كانَ الواقعُ خِلَافَ ظَاهِرِ الخبرِ كانَ الخبرُ كذبًا، وإِنْ لم يكنِ المقصودُ مِن الخبرِ بيانَ ذَلكَ الأمرِ.

ثُمَّ رَأَيتُ فِي أُصولِ الفقهِ مَسألةً تَعضُدُ مَا قَالَه ذَلكَ العالِمُ، وهو قولُ بَعضِهم: إِنَّ النَّصَّ إذَا سيقَ لِمعنًى غَيرِ بيانِ الحكمِ، وكَانَ عَامًّا لاَ يُحتجُّ بِعمومِه فِي الحُكمِ[2].

---

(١) لقد تصرَّفتُ في هذه الفقرة، وقد جاءت في الأصل هكذا: "إن ما جاء فيها مما يتعلق بشيء من علوم الطبيعة والتاريخ ونحوها لا يكون المقصود من ذكره.." الخ.

(٢) وفي ذلك تفصيل تجده في رسالتي: "تحقيق معنى قولهم: النَّصّ قاطعٌ والعمومُ ظاهرٌ". يسَّر الله إخراجها.

ويُمكنُ أَنْ يَطَّرِدَ ذَلِكَ فِي سائِرِ الدَّلالاتِ الظَّاهرة، ووجهُ ذَلِكَ أَنَّ المتكلّمَ إِنَّمَا يَعتَنِي بِالمعنَى المقصودِ بِالذَّات، وأَمَّا مَا ذُكِرَ عَرَضًا فَإِنَّه لاَ يَعتَنِي بِه، كَأَنَّه يَكِلُ تَحقيقَ حُكمِه إِلَى مَوضعِه.

ويقربُ مِن هَذَا مَا يَقُولُه الفُقَهَاءُ وَغيرُهم: إنَّ المسألةَ إِذَا ذُكِرَتْ فِي غَيرِ بَابِهَا استطرادًا، ثُمَّ ذُكِرَتْ فِي بَابِهَا مَعَ مخالفةٍ، فَالمعتمدُ فِيهَا مَا فِي بَابِهَا.

وههنا معنًى أَخرُ يَعضُدُ ذَلِكَ أَيضًا، وهو: أَنَّ المتكلّمَ فِي علمٍ قَد يَذكرُ فِي أَثناءِ كَلامه مسأَلَةً مِن علمٍ آخرَ، فَرُبَّمَا ذَكَرَ قاعدةً يَكونُ ظاهرُ كَلامه أَنَّهَا كليّةٌ، ومعَ ذَلِكَ فَلاَ يُعْتَدُّ بِهَذَا الظَّاهِرِ، ولا نَنسبُ إِلَى المتكلِّمِ أَنَّه ادَّعَى كليّتَهَا، ولا يُعتَرَضُ عَليه بِذِكرِهَا عَلَى ذَلِكَ الوجه.

كَأَنْ يَقُولَ المفسِّرُ فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]: أصلُ ﴿ هُدًى ﴾ هُدَيٌ، والقاعدةُ الصَّرفِيَّةُ أَنَّه إِذَا تَحرَكَت الياءُ وانفتحَ مَا قبلَهَا قُلبَتْ أَلفًا، والقَاعدةُ الأُخرَى/ أَنَّه إِذَا التَقَى السَّاكنَان حُذفَ الأَولُ. وهاتَان القَاعدتان ليستَا عَلَى إطلاقهمَا، بَل لِكُلٍّ منهمَا قُيُودٌ وشروطٌ معروفةٌ فِي عِلمِ الصَّرفِ، ومع ذَلِكَ لاَ يُنسَبُ إِلَى ذَلِكَ المفسِّرِ قصورٌ ولاَ تقصيرٌ، ولا دَعوَى خلافِ مَا تَقَرَّرَ فِي عِلمِ

الصَّرفِ؛ لأَنَّه يُقَالُ: ليسَ هو فِي صَدَدِ الكلامِ فِي علمِ الصَّرفِ حتَّى يُنسَبَ إليه ذَلكَ، وإِنَّما هُو فِي صَدَدِ التَّفسيرِ، ولكنِ انْجرَّ الكلامُ إِلَى هَاتينِ القاعدتينِ فَذَكَرَهُمَا علَى قَدْرِ مَا دعَا إِليهِ الحالُ، وهكذَا فِي القواعدِ النَّحويَّةِ والبَّيانيَّة وغيرِها.

وأَبلغُ مِن هذا: أنَّ أَصْحَابَ الكُتُبِ المختصَرةِ فِي العلومِ يَذكُرُ أحدُهم كثيرًا منْ قَواعدِ ذَلكَ العلمِ، بحيثُ يكونُ ظاهرُ الكلامِ أَنَّها كليّةٌ، ومع ذَلكَ لاَ يُنسبُ إِليهم قصورٌ ولا تقصيرٌ ولا دعوَى كُلِّيَّتِهَا، بل يُقَالُ: هذَا المختصَرُ وُضِعَ للحفظِ ولتعليمِ المبتدئينَ، وكلٌّ يَستدعِي الإِجمالَ وتركَ التَّفصيلِ بِذِكرِ القُيودِ والشُّروطِ، بَل يُوكلُ ذَلِكَ إِلَى الشُّروحِ والمطوَّلاتِ.

وأَبلغُ مِن هذَا وأبلغُ: أَنَّ الكُتبَ الموضوعةَ للمبتدئينَ قَد يُذكرُ فِيها مَا ليسَ بصحيحٍ فِي نفسه، ولكنْ سَلَكَه المؤلِّفُ لأَنَّه أقربُ إِلَى فَهْمِ المبتدئِ، فيقولُ النَّحويُّ مثلاً: الكلامُ قَد يُركَّبُ مِن كَلمتينِ، من اسمٍ وفعلٍ، مثلُ: قَامَ الرجلُ، والرجلُ قَامَ، أو اسمينِ، مثل: زيدٌ قائمٌ، أو القائمُ زيدٌ، معَ أنَّ "قامَ الرجلُ" ثلاثُ كلماتٍ، و"الرجلُ قامَ" أربعُ كلماتٍ: فعلٌ وحرفٌ واسمانِ، و"زيدٌ قائمٌ" ثلاثةُ أَسماءٍ، و"القائمُ زيدٌ" أَربعةُ أسماءٍ.

ومن كانَ له ممارسةٌ للنَّحوِ والصَّرفِ وَجدَ فِيها كثيرًا مِن هذَا،

ومن عالجَ التَّعليمَ يعلمُ يقينًا / أَنَّه لاَ غِنى بِه عَن سلوكِ هذه الطريق [٨]
فِي كثيرٍ منَ المسائلِ.

وكمَا أَنَّ المعلّمَ النَّاصحَ يَتَجنّبُ أَنْ يَخرُجَ بالطالبِ فِي الدَّرسِ عَن ذَلكَ العلمِ، فَهكذَا النَّبيُّ ﷺ كانَ يتجنّبُ أن يَشغَلَ النَّاسَ بمَا لم يُبعَثْ لأَجله، بَل كثيرًا مَا يُقرُّهم عَلَى مَا يَعلمُ أَنَّه خطأٌ وغلطٌ(١)؛ لأنَّ ذَلكَ لا يَضرُّهم فِي دينهم، فَإذَا دَعت المصلحةُ إِلَى ذكرِ مَا يَتعلقُ بشيءٍ مِنَ الأمورِ الطبيعيةِ ذكرَه عَلَى وجهٍ لاَ يَجُرُّ إِلَى إيقاعِ السَّامعينَ فِي الخوضِ فِي أحوالهَا الطَّبيعيَّة، فيشتغلُوا بذَلكَ عَن المقصود، ومن ضرورة هذَا المعنَى أَنْ لاَ يذكرَ لهم فِي الأُمورِ الطبيعيّة خلافَ مَا يَعرفونَ، أو يَذكُرَ لَهم مما لا يعرفونَ شَيئًا فيه دقةٌ وغرابةٌ، فلا يَذكُرُ لَهُم مثلاً: الأَرضُ كُرَويَّةٌ، أَو أَنَّهَا تَدُورُ.

فَإِنْ قُلتَ: فهلَ يَجُوزُ أَن يُخبرَ عَن شيءٍ مِن الطبيعيَّاتِ بكلامٍ ظاهرُه مخالفٌ للحقيقة؟

هذَا هُو موضوعُ السُّؤال!

قلتُ: أَمَّا إذَا ثَبتَ أَنَّ الظَّاهرَ فِي مثلِ ذَلكَ لاَ يُعتدُّ به، بلَ يحتملُ أَنَّه مرادٌ، ويحتملُ أَنَّه لَيسَ بمرادٍ، فَلاَ مانِعَ مِن ذَلكَ إذا لم يَبقَ ذلكَ الظاهرُ ظاهرًا، فتدبَّر!

---

(١) كذا.

وقد أجازَ جمهورُ العلماءِ تأخيرَ البيانِ إِلَى وقتِ الحاجة، فأجازُوا أَن يردَ نصٌّ فِي الحجِّ مثلاً يكونُ ورودُه فِي شهرِ محرَّمٍ، ولذلكَ النَّصِّ ظاهرٌ غيرُ مرادٍ، كأَن يكونَ النَّصُّ عامًا وهو فِي علمِ اللهِ ﷻ غيرُ عامٍّ، أو مطلقًا وهو فِي علمه ﷻ / مقيّدٌ، أو فيه كلمةٌ مستعملةٌ فِي علمِ اللهِ ﷻ فِي غيرِ ما وُضِعَتْ لَه، ولم تصحبِ النَّصَّ قرينةٌ، ثُمَّ حِينَ حضورِ الحجِ يُبَيِّنُ اللهُ ﷻ الخصوصَ والتَّقييدَ(١).

والوجهُ فِي ذلكَ: أَنَّ المخاطبينَ لَمَّا عَلِمُوا من عادةَ الشَّريعةِ أَنَّها قد يقعُ فِيهَا مِثلُ هذَا صَارَ ذَلكَ الظاهرُ غيرَ ظاهرٍ عندهم، بل هو محتملٌ فقط، فَإِذَا جاءَ وقتُ العملِ، ولم يُبيِّنْ مَا يخالفُ ذلكَ الظاهرَ علمُوا حينَئذٍ أَنَّه مُرادٌ.

بَل قد يُقالُ: لاَ حاجةَ إِلَى علمِ المخاطَبينَ بعَادة الشَّريعة فِي ذَلكَ، ويكفِي أَنَّ ذلكَ جارٍ فِي العادة مطلقًا، فَلَو كانَ لرجلٍ خمسةٌ من الولد صغارٌ، فقالَ لخادمه: اذهبْ بالأولاد يومَ الخميسِ إِلَى المستشفَى للتَّطعيمِ ضدَّ الجُدَرِيِّ وعندمَا تُرِيدُ الذَّهابَ أخبرِني، فَإِنَّ الخادمَ إِذَا تَدَبَّرَ هذَا الكلامَ قَالَ فِي نَفسه: كلمةُ "الأولاد" تشملُ الخمسةَ كلَّهم، ويمكنُ أَنْ يَكونَ أَرادَ الخمسة كلَّهم، ويمكنُ أَنْ يكونَ

(١) في الأصل: "والإرادة المجاز".

[أراد] ثلاثةً أو أربعةً منهم، وعَلَى كلِّ حالٍ فَحينَ أُريدُ الذَّهابَ أُخبرُه فَيَظهَرُ مَا هُو مرادُهُ.

وإنَّما أَوردتُ فِي المثالِ: "وعندما تُرِيدُ الذهابَ أخبرني"؛ لأنَّه لو لم يَقُلْ ذلكَ لَضَعُفَ احتمالُ الخصوصِ جدًّا؛ لأَنَّ الإنسانَ يَعلمُ أَنَّه رُبَّمَا يَنْسَى، أَو يغفُلُ أو ينامُ أو يَمرَضُ أو يَموتُ أو يغيبُ، وإِذَا عَرَضَ له شيءٌ من ذَلكَ عندَ حضورِ الوقت فَإِنَّ الخادِمَ يَذهَبُ بالأولادِ الخمسةِ، فَلو كانَ يُريدُ الخصوصَ لاحتاطَ. /

[٩] فَأَمَّا الرَّبُّ ﷻ فإِنَّه مُنزَّهٌ عَنْ تِلكَ العوارضِ، فَأمرُه عَلَى الاحتمالِ حتَّى يَحضُرَ وقتُ العملِ بدونِ حاجةٍ إِلَى مَا يقومُ مَقامَ قولِ الإنسانِ : "وعندما تريدُ الذهابَ أخبرني"، وكذلك أَمرُ نَبيِّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ لأَنَّه مبلِّغٌ عَن الرَّبِّ، والربُّ تَعالَى متكفِّلٌ بِحفظه أَنْ يَعرِضَ له شيءٌ مِن تِلكَ العَوارِضِ يَمنَعُ مِن البيانِ قَبلَ وقتِ الحاجةِ.

والحاصلُ: أَنَّ النَّصَّ عَلَى الحكمِ -وقد بقيتْ مدَّةٌ إِلَى حضورِ وقته- إِذَا كَانَ لِذَلكَ النَّصِّ ظاهرٌ فهو ظاهرٌ مِن جهةِ اللَّفظِ، ولكنَّه غيرُ ظاهرٍ من جهةِ المعنَى، بل هو محتملٌ فقط، فَإِذَا جَاءَ الوقتُ ولم يُبَيَّنْ عُلِمَ أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنَ اللَّفظِ هُو المرادُ مِن جهةِ المعنَى أَيضًا.

فَإِذَا أَطلقَ الشَّارِعُ نصًّا فِي حكمٍ لم يَحضُرْ وقتُه، وللنَّصِّ ظاهرٌ لفظيٌّ، ثُمَّ بَيَّنَ عِندَ الحاجة مَا يرفعُ ذَلكَ الظَّاهرَ، لم يَلزمْ مِن إطلاقِ النَّصِّ كذبٌ ولا شبهُ كذبٍ، فتدبرْ وأمعنْ النَّظَرَ!

ثُمَّ نَقُولُ: معرفةُ صفاتِ الأمورِ الطبيعيةِ ليسَ لَهَا حاجةٌ فِي الشَّريعةِ أَصلاً، فلا مانِعَ مِن تَركِ بَيانِ مَا يَتعلقُ بِهَا أصلاً، وإِنَّمَا يَظهرُ البيانُ / عندمَا يَطَّلِعُ الإنسانُ عَلَى صفة فعلِ الشَّيءِ، فَيتبيَّنُ لَه حينَئذٍ المعنَى المرادُ مِنَ النَّصِ، ولاَ يَلزمُ كذبٌ ولا شبه كذبٍ إِذَا تَبينَ أَنَّ الواقعَ خلافُ الظَاهرِ اللَّفظيِّ مِنَ النَّصِ.

فَلَو قَالَ النَّبيُّ ﷺ لرجلٍ: اذهبْ إِلَى فلانٍ فستجدُه يَأكلُ لَحمَ إِنسانٍ، فَذَهَبَ إِلَيه فَلم يَجده يَأكلُ لحمًا، ولكنْ وَجَدَهُ يَغتابُ إِنسانًا، لَقَالَ: صَدَقَ اللهُ ورسولُه، إِنَّ اغتيابَ الإنسانِ كَأَكلِ لحمِه.

وَلَو قَالَ ﷺ لرجلٍ: أَتُحبُّ فُلانًا؟ فقالَ: نعم! فقالَ: أَمَا إِنَّكَ ستقتُلُه، فَلمَّا كَانَ بَعد وفاةِ النَّبي ﷺ سقطتْ مِنَ الرجلِ كلمةٌ كانتْ سببًا لِقتلِ صاحبِه، لقَالَ: صدقَ اللهُ ورسولُه، أَنَا قَتلتُه بِكَلِمَتي.

وفِي هذَا نصٌّ وَاقِعٌ، وهُو قولُ النَّبي ﷺ لأَزواجِه -لما سَأَلنَه أَيتهنَّ أَسرَعُ لحُوقًا به-: "**أَسرَعُكُنَّ أَطولُكُنَّ يدًا**".

قالتْ عائشةُ: "فكُنَّا إِذَا اجتمعنَا فِي بَيتِ إِحدانَا بَعدَ وفاةِ رسُولِ

اللهِ ﷺ نَمُدُّ أَيدِينَا فِي الجدارِ نَتطاولُ، فَلَمْ نَزَلْ نَفعَلُ ذَلكَ حتَّى تُوُفِّيَتْ زينبُ بنتُ جحشٍ، وكانتْ امرأةً قصيرةً، ولم تكنْ أَطولَنا، فَعرفنَا حينَئذ أَنَّ النَّبي ﷺ إِنَّما أَرَادَ بطولِ اليد الصَّدقةَ، وكانتْ زينبُ امرأةً صناعةً باليدِ، وكانتْ تَدبَغُ وتَخرِزُ وتَصَّدَّقُ فِي سبيلِ اللهِ".

هذَا لفظُ روايةِ الحاكمِ فِي المستدرك[1]، كَمَا حَكَاهَا الحافظُ فِي "الفتحِ". والحديثُ فِي الصَّحيحينِ[2]، ولكنْ وَقَعَ فِي روايةِ البُخَاريِّ اختصارٌ ووَهَمٌ نَبَّهَ عَلَيهِ / الحَافظُ فِي "الفتح"[3]. [٤٠]

قالَ الحافظُ: "وفِي الحديثِ عَلَمٌ مِن أَعلامِ النُّبوةِ ظاهرٌ، وفيه جوازُ إطلاقِ اللَّفظِ المشتركِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ بغيرِ قرينة، وهو لفظُ "أَطوَلُكُنَّ" إذا لم يكنْ محذورًا. قالَ الزينُ ابنُ المُنَيِّرِ: لَمَّا كَانَ السُّؤَالُ

(١) (٤/٢٤ رقم ٢٧٧٦).

(٢) البخاري (١٤٢٠)، ومسلم (٨/١٦/٨- نووي).

(٣) نَقَل عن أبي علي الصدفي قوله: ظاهر هذا اللفظ -أي لفظ البخاري- أنَّ سَوْدَة كانت أسرعَ، وهو خلاف المعروف عند أهل العلم: أنَّ زينبَ أولُ من مات من الأزواج... ويُقَوِّيه روايةُ عائشةَ بنت طلحة. اهـ.
وقال ابن الجوزي: "هذا الحديث غلطٌ من بعض الرواة ...".
وقد أفاد الحافظ أنَّ أبا عوانة هو صاحبُ الوهم؛ فقد خالفه في ذلك ابنُ عيينة عن فراس... ومع ذلك فقد صرَّح أنه لم يقف على رواية ابن عيينة هذه... وعلى كل حال فإنَّ رواية البخاري خطأٌ جزمًا.

عَنْ آجالٍ مُقَدَّرةٍ لاَ تُعلمُ إلاَّ بِوحيٍ أجابَهُنَّ بِلَفظٍ غيرِ صريحٍ، وأحالَهُنَ عَلَى مَا لاَ يَتبيّنُ إلاَّ بِأَخرة، وساغَ ذَلكَ لِكَونِه لَيسَ مِن الأَحكامِ التَّكليفِيَّة". "الفتح" (ج٣ ص١٨٥)[1].

وَقد يُقَالُ: إِنَّ فِي الحديثِ قرينةً، بَل قرينتين:

الأُولَى: قولُه : "**أطولكنَّ يدًا**"، ولم يَقُلْ: أطولكنَّ، معَ أَنَّه أَخصرُ، فَفِي العدولِ إِلَى ذِكرِ طُولِ اليدِ إشارةٌ إِلَى المعنَى المرادِ.

الثَّانِي: أَنَّ سُرعةَ اللُّحُوقِ بِه فضيلةٌ، والفضيلةُ إِنَّمَا تُدرَكُ بعملٍ صالحٍ، والطولُ الحسيُّ ليسَ بِعَملٍ صالحٍ.

ويمكنُ أَن يُجَابَ بِأَنَّ الأُولَى مبنيَّةٌ علَى أَنَّ الطُولَ الحسيَّ فِي اليدِ ملازمٌ لطولِ القامةِ، وليسَ كَذَلكَ ولكنَّه الغالبُ، وأَمَّا الثَّانيةُ فليستْ بظاهرةٍ؛ لأَنَّ الموتَ عندَ تمامِ الأَجلِ، فَلَيسَ بِمُرتبطٍ بالفَضيلةِ ارتباطًا ظاهرًا، إِذ لا مانعَ من طولِ عُمُرِ الفاضلةِ وقِصَرِ عُمُرِ المفضولةِ.

وعلَى كُلِّ حالٍ؛ فَإِنَّمَا استُنبطَ هذَا بعدَ العلمِ بحقيقةِ الحالِ، وأَمَّا قبلَ ذَلكَ فقد كانَ الظاهرُ هُوَ طولَ اليدِ الطولَ الحسيَّ، كمَا فهمتْهُ أُمَّهاتُ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنهنَّ، ولم يزلنَّ علَى ذَلكَ حتَّى تَبيّنَ

---

(١) "الفتح" (٣/٢٨٨).

خلافُ ذَلكَ بِموتِ زينبَ[١]. /

[٤١] فَإنْ قِيلَ: كيفَ هَذَا وقد تَقدَّمَ في كلمات خليلِ الله إبراهيمَ عليه السلام مَا علمتَ، وتقرَّرَ هناكَ أَنَّهَا لاَ تخلُو عَن شَيءٍ، كَأَنَّ المرادَ مَا يُعبِّرونَ عنه بخلاف الأَولَى، وسياقُ الأحاديث فيها يقتضي أَنَّ نبيَّنَا ﷺ كانَ يَتَنَزَّهُ عَن مِثلِهَا، واللهُ سبحانه وتعالى أولَى بِأَنْ يُنَزَّه.

قلتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُجابَ بِأَنَّ كلماتِ الخَليلِ عليه السلام تَتَعَلَّقُ بوقَائعَ عاديَّة وَقَعتْ لَهُ، وليستْ متعلقةً بمَا هو غيبٌ عندَ عامّة النَّاسِ أو غالِبهم، والبحثُ المتقدِّمُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا كانَ غَيْبًا مطلقًا، أو بالنَّظَرِ إِلَى غَالِبِ النَّاسِ[٢].

۞۞۞

---

(١) في الأصل بياضٌ استغرق صفحةً كاملةً.

(٢) قال المُعتني به جرير أبو مالك الجزائريّ:

هذا آخر ما وُجد من هذه الرِّسالة، وإنِّني أبتغي ممَّن رأى خللاً أن يُصلحه إن تيقَّنه، وله علينا الامتنان، واللهُ المُستعان.

باب الوَادِ الجزائر

١٥ شوَّال ١٤٢٣




الفهارس العامة

فهرس الآيات

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة يوسف

سورة هود

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة الأنبياء

سورة الفُرقان

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزُّمر

سورة فصِّلت

سورة الشورى

سورة الجاثية

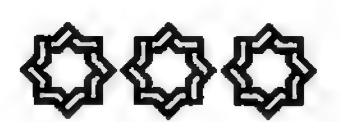
سورة الواقعة

سورة القلم

سورة المدثر

سورة المطففين

سورة الإخلاص





فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

